كلية الكوت الجامعة
مركز البحوث والدراسات والنشر

ISBN: 978-9922-612-37-9

مبادئ الاستخبارات الأساسية

تأليف

اللواء أس حربي سرحان ساجت

اللواء أس الحقوقي أثير محمد جاسم

المصحح اللغوي

أ . د وليد شاكر النعاس

الطبعة الثانية / 2024

منشورات

مركز البحوث والدراسات والنشر

كلية الكوت الجامعة

٦ / ٣٣٢

س ٢٣٢ ساجت ، حربي سرحان .

مبادئ الاستخبارات الاساسية /حربي سرحان ساجت ، اثير محمد جاسم ـ بغداد : مطبعة كلية الكوت الجامعة ، ٢٠٢٤ طبعة ثانية.

١٧٠ ص . ، ٢٤ سم .

١ ـ الاستخبارات ـ أ ـ جاسم ، اثير محمد (م. م)

م. و. ب ـ العنوان .

١٩٦٤ / ٢٠٢١

تصميم الغلاف : رائد مهند امير

المكتبة الوطنية / الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد

١٩٦٤ لسنة ٢٠٢١ م

مطبعة كلية الكوت الجامعة

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾

الحجرات (٦)

المقدمة

بناءً على توجيه عمادة كلية الشرطة قسم الشؤون التعليمية إعداد منهج لطلبة كلية الشرطة مرحلة المتقدم، يتلاءم والمهام والواجبات التي تقع على عاتقهم بعد التخرج، تم تكليفينا إعداد هذه الدراسة آخذين بنظر الاعتبار الجانب التوعوي في زيادة الحس الأمني والتحصين لدى طلبة الكلية من الاختراق ومعرفة أساليب العدو في استحصال المعلومات، لذا لا بد من تسليح طلبتنا الأعزاء بالمعرفة والوعي الاستخباري قبل نزولهم لميدان العمل كي يتمكنوا من معرفة أساليب العدو في الاختراق والتجنيد.

لم نتوسع في منهج الاستخبارات بقدر ما وضعنا اهتمامنا أن يتخرج طالب كلية الشرطة.

وهو يحمل ثقافتاً ووعياً أمنياً واستخبارياً يتلاءم وطبيعة التهديدات الأمنية، لأن الحاجة الفعلية للعلوم الاستخبارية والأمنية أصبحت مطلباً حقيقياً، ليس على مستوى رجال سلطة نفاذ القانون، بل حتى على مستوى الفرد، فأصبح يفكر في كيفية القيام بحماية أمنه الشخصي وأفراد عائلته.

وبالتالي إن الثقافة الأمنية مطلب مهم لتوخي الوقوع بالمخاطر وتجنبها ومعرفة أساليب العدو في استهداف الأشخاص، فكيف برجال الأمن ومهام عملهم التي تتطلب التعامل مع العناصر الاجرامية والارهابية العابرة للحدود، لذلك وجدنا من الأهمية أن يطلع ضباط الأجهزة الأمنية

على أساليب العدو في الإيقاع بخصومهم، وعليه ركزنا في هذا الدراسة على التوعية الأمنية والتحصين الأمني، مع أننا ندرك جيداً وجود معهد متخصص لمنتسبي وكالة الاستخبارات، معني بالدورات التخصصية لضباط ومنتسبي وكالة الاستخبارات وتطوير إمكانيات وقدرات العاملين في الاستخبارات. من خلال الدورات التخصصية، إلا أن الثقافة الأمنية والاستخبارية أصبحت من ضرورية للجميع.

وعلى ضوء ذلك قسمنا منهج الاستخبارات لطلبة كلية الشرطة إلى ثمانية فصول وعلى النحو الآتي:

الفصل الأول: استعرضنا فيه بعض المصطلحات والتعاريف وقد بينا اكثر من عشرين تعريفا ومصطلحاً شائع التداول في العمل الاستخباري، وقد يتعامل مع تلك المصطلحات والتعاريف جميع ضباط وزارة الداخلية من خلال عملهم اليومي، بصفتهم رجال سلطة نفاذ القانون بغض النظر عن اختصاصهم ومواقع عملهم.

الفصل الثاني: تناولنا فيه الأمن والاستخبارات، وبيّنا الفرق ما بين مبادئ العمل الأمني والاستخباري وكذلك الفرق بين أسس وأساليب عمل كلاً منهما، ثم تطرقنا إلى صفات رجل الاستخبارات ومصادر الحصول على المعلومات وأنواع الاستخبارات، ومن ثم دورة الاستخبارات ومراحلها، وأخيراً أهمية الاستخبارات ومميزاتها.

الفصل الثالث: استعرضنا في فيه أدارة المصادر وأهمية إدارة المصادر سواء في الاستخبارات أو في مؤسسات وزارة الداخلية الأخرى وبيان الضعف الواضح في كيفية التعامل معهم وإدارتهم بالشكل الأمثل لذا ركزنا في هذا الفصل على أهمية المصدر البشري وتقسيم المصادر وكيف يتم إدارتهم، بما يحقق الهدف من وجودهم للعمل مع المؤسسات الأمنية والاستخبارية وكيفية الحفاظ عليهم.

الفصل الرابع: لقد أوضحنا فيه التحصين والحس الأمني، وقد بينا ما معنى التحصين وتعريفة، وماهي طرائق خرقه لرجل الأمن، ومفهوم العلاقة الجدلية بين التحصين والأمن الوطني، وتعريف الجاسوسية ومن هو الجاسوس، وماهي صفاته،ثم استعرضنا أهداف التجسس، كما تطرقنا فيه إلى وصايا التحصين والى موضوع الحس الأمني، وتعريف وأهدافه وأهميته وعوامل بناءة.

الفصل الخامس: بينا فيه دور وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية، نحو خلق بيئة أمنية مستقرة بوصفها احد مفاصل وزارة الداخلية الاتحادية، والمعنية بتوفير الأمن العام الداخلي لعموم البلاد، وقد استعرضنا في هذا الفصل مهمة وكالة الاستخبارات والقيم التي تعمل عليها، ومن ثم معرفة رسالة الاستخبارات، وماذا نحتاج من الاستخبارات، وأهمية الاستخبارات في مكافحة الجريمة المنظمة، وعلى ماذا يتركز تفكير الاستخبارات ثم

عرضنا البيئة الاستخبارية وأهداف الاستخبارات وبناء القدرات وتقييم الأداء وأخيرا وقفنا عند المخاطر والتحديات.

الفصل السادس : لقد بينا فيه دور مديرية الجريمة المنظمة واهميتها في التصدي للجرائم المنظمة العابرة للوطنية بوصفها احد دوائر وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية، وركزنا بالدرجة الأساس على ظاهرة غسيل الأموال وسبل التصدي لها، لما لها من أهمية في حياة المواطن العراقي، لان عملية غسيل الأموال تعد مصدراً من مصادر تمويل الإرهاب والعناصر الخارجة عن القانون ومرتكبي الجرائم المنظمة.

الفصل السابع: تطرقنا فيه الى دور المؤسسات الاجتماعية والدينية والإعلامية في نشر الوعي الأمني ومكافحة الجريمة، وقد ركزنا على دور الأسرة كونها النشأة الأولى لبناء شخصية الطفل ثم المدرسة وأهميتها في صقل الشخصية، ودور المعلم في ذلك، ماهية أهداف المدرسة في تربية التلاميذ، ثم دور الإعلام في عرض الحقيقة، وما هو دور الإعلام الأمني كمفهوم ظهراً حديثاً، في عرض الحقائق على المواطنين، مع الحفاظ على هويته ورسالته الإعلامية المحايدة في نقل الحقائق، ثم تطرقنا إلى دور المؤسسة الدينية في المجتمع، بدءاً من تعريفها زما يتوجب عليها من مسؤوليات، ثم استعرضنا أسباب التطرف الديني، نختم الفصل عند دور المؤسسة الدينية في مواجهة الفكر المتطرف والجماعات التكفيرية .

الفصل الثامن: فيه تم استعراض نماذج من العمليات الاستخبارية ضد تنظيم داعش الإرهابي، والتي نفذتها مفاصل وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية، وقد كان لها دور كبير في الحد من نشاط التنظيم والانتقال به من تنظيم متغلغل داخل المدن الرئيسة إلى تنظيم يبحث عن الأمان في المناطق النائية والقرى البعيدة خشيته من متابعة واصطياد عناصره المجرمة، وقد اتضح جلياً في عرض هذه الإعمال البطولية دور مبادئ العمل الاستخباري وأسسه، وكذلك الحس الأمني العالي الذي تميز به ضباط الاستخبارات، والذي أصبحت صفة شخصية تميزهم عن ضباط الصنوف الأخرى لوزارة الداخلية في استشعار التهديدات الإرهابية والكشف المبكر عن إعمالهم قبل وقوعها.

إن جل اهتمامنا في هذه الكراسة أن ندمج ما بين الجانبين النظري والعملي، بغية تقريب الصورة لدى طلبتنا الأعزاء وترسيخ مفاهيم العمل الاستخباري في ذهنيتهم، واكسابهم المهارة في تحديد الأولويات وتشخيص الأهداف واستشعار المخاطر للوصول بهم إلى مستوى النضوج الفكري في تحليل الإحداث وتوقع الجريمة قبل حدوثها، مما يجعل منهم ضباطاً بمستوى المهام والمسؤوليات التي تقع على عاتقهم بعد التخرج، والنزول لميدان العمل في مؤسسات وزارة الداخلية المختلفة، ونجاحهم في تلك المسؤوليات، وبالتالي تحقيق الأمن الجيد للمجتمع الذي ينتظر منا أن

نكون بمستوى التكليف في مهام المسؤولية في العمل الأمني، بوصفنا سلطات نفاذ القانون .

ولا ننسى الدور الكبير في اعداد هذه الكراسة الى اللواء الحقوقي اثير محمد جاسم الذي اثرانا بخبرته الميدانية بمكافحة الإرهاب، من خلال العمليات الميدانية التي قادها ضد تنظيم داعش الإرهابي، التي كانت مسك الختام لهذه الدراسة، من خلال تخصيص فصل كامل لنماذج من الاعمال الإرهابية ودور وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية في مكافحتها، لتعطي واقعا ميدانيا حقيقيا للعمل الاستخباري، يمكن ان يستشعر من خلاله طلبتنا الأعزاء أهمية العمل الاستخباري ودورة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

اللواء

حربي سرحان ساجت

وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية

الفصل الأول

تعاريف ومصطلحات

يتم تداول الكثير من المفردات والمصطلحات بين عناصر الاستخبارات لأنها من الأهمية في عملهم ولا يمكن أن نجملها بشكل كامل، لذا تم اختيار مجموعة منها وهي الأكثر تداولاً من بين تلك المصطلحات وخصوصاَ في ميدان العمل الاستخبارات، وهي أيضاً مهمة لجميع ضباط ومنتسبي وزارة الداخلية كجزء من الثقافة الاستخبارية والتحصين الأمني، وهي كالاتي:

١- الأمن: هو جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لحماية المواطنين والمؤسسات والوثائق والمنشآت الحيوية من التهديدات الداخلية والخارجية، وتأمين مصالح الدولة الحيوية وخلق بيئة أمنية ملائمة لتحقيق ذلك، من خلال أجهزة مختصة تعمل وفقاً للدستور والقوانين المرعية كما هو اليوم في بلدنا، والمتمثلة بجهاز الأمن الوطني العراقي وكذلك وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية التابعة لوزارتنا.

٢- الاستخبارات: وهي جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها القيادة العليا للدولة أو القيادات الميدانية لمنع العدو والعدو المحتمل من الحصول على معلومات ذات سرية عالية، عن خططنا وقدراتنا العسكرية وعن

المواقع ذات الأهمية القصوى كالمنشآت الحيوية المتمثلة (بالمفاعلات النووية والصواريخ البالستية والقدرات العسكرية الخاصة ومشاريع الأقمار الصناعية)، والسعي بكل الإمكانيات والقدرات المتاحة للحصول على معلومات العدو وقدراته وإمكانياته وخططه المستقبلية وتسليحه ونظام معركته في السلم والحرب، وتناط هذه المهمة في جهاز مختص يقوم بإسناد الجيش لتوفير المعلومات انفه الذكر لدعم القطعات العسكرية وغالباً يرتبط هذا الجهاز بالقائد الأعلى للجيش ويكون بمستوى مديرية عامة كما هو الحال في المديرية العامة للاستخبارات والأمن ترتبط بوزير الدفاع العراقي وهنالك مديرية الاستخبارات العسكرية ترتبط بالعمليات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع أيضاً.

٣- المخابرات: هو جهاز أو مؤسسة من مؤسسات الدولة تختص بجمع المعلومات وتحليلها عن العدو، وعادةً ما تعمل على تنفيذ سياسات الحكومة باتجاه النشاط الخارجي ويقسم عملها إلى قسمين احدهما نحو الخارج ويسمى بالخدمة السرية هو يعني بجمع المعلومات عن البلدان والمؤسسات الأجنبية التي يستهدف نشاطها بلدنا، والنشاط الثاني نحو الداخل ويسمى مكافحة التجسس الذي يستهدف الجواسيس والعملاء الذين يسعون للحصول على معلومات ذات طابع سري عن عمل مؤسساتنا المختلفة، إضافةً لوجود قسم العمليات السرية وهو المسئول عن تنفيذ

العمليات الاستخبارية داخل أو خارج البلاد ضد أهداف منتخبة بدقة تعمل ضد بلدنا.

٤- المحطة الشرعية: وهي نقطة الاتصال لعناصر المخابرات خارج البلد، تدار من قبل عناصر المخابرات تحت غطاء شرعي كأن يكون منصب سكرتير ثاني في سفارتنا أو القنصل العام أو الملحق الثقافي أو التجاري، ويتوجب الحذر في عملهم خشيةً من تعرضهم للطرد بوصفهم أشخاص غير مرغوب بهم عند انكشاف أمرهم، وهذا عرف متبع في السلك الدبلوماسي مما يسئ للعلاقات الدبلوماسية، والتعامل بالمثل من قبل الدول.

٥- المحطة الغير شرعية: وهي نقطة اتصال لعناصر المخابرات خارج البلد، تدار من قبل عناصر المخابرات أو جواسيس معتمدين تحت عناوين غير شرعية، كأن يكون طلبة مبعوثين خارج البلاد أو شركات أو مكاتب الخطوط الجوية، ويتوجب الحيطة والحذر في عملهم لانه في حالة كشف امرهم لا يمكن معه حمايتهم، وسيتعرضون للعقوبات القانونية للبلد المتواجدين فيه.

٦- ضابط الاستخبارات: هو شخص ينتسب إلى جهاز أو مؤسسة أمنية ويمتلك مهارات وقدرات خاصة اكتسبها من خلال التدريب والإعداد الجيد، تمكنه من أداء مهام عملة بالشكل الذي يحقق الغاية من وجوده داخل هذه المؤسسة، من خلال جمع المعلومات وتحليلها وتبويبها وجعلها

معلومات حقيقية لصالح تلك المؤسسة التي يعمل لصالحها.

٧- عنصر الأمن: هو الشخص المكلف بمهام وواجبات تتسم بالسرية لحفظ الأمن العام للبلد، من التهديدات الداخلية والخارجية وعمله يكون تحت ضوابط الدستور والقوانين النافذة.

٨- المصدر: وهو شخص أو مؤسسة أو أجهزة ومعدات فنية، يتم من خلالها الحصول على معلومات سرية لا يمكن الحصول عليها من قبل أشخاص عاديين، لصالح المؤسسات الأمنية والاستخباراتية لبلدنا.

٩- المتعاون: وهو ابن البلد الذي يقوم بإيصال المعلومات إلى الأجهزة الأمنية لبلده دون ثمن مقابل، عندما يستشعر بوجود خطر يهدد امن الأشخاص أو المؤسسات أو أمن البلد بشكل عام، استشعاراً منه بالمسؤولية، تجاه وطنه، وان عمله هذا ربما لمرة واحدة أو كلما رأى أمرا يثير الشك والريبة .

١٠- العميل: هو ابن البلد الذي يعمل لصالح دولة أخرى، وقد تم تجنيده من قبل الأجهزة الاستخبارية لدولة ما، سواء أكانت هذه الدولة معادية أم غير معادية، وقد تتم تجنيده على أساس عقائدية أو مادي أو بالتوريط.

١١- الجاسوس: هو الشخص الأجنبي الذي دخل البلد بطريقة شرعية أو غير شرعية، وعمل تحت غطاء كاذب للحصول على معلومات سرية

سواء أكانت اقتصادية أم عسكرية أم أمنية أم برامج تتعلق بالأسلحة النووية والصواريخ البالستية أي معلومات سرية اخرى لصالح دولته أو دولة أخرى، من خلال استخدام الطرق الملتوية مقابل منفعة مادية وانتماء عقائدي.

١٢- الجاسوس المزدوج: وهو الجاسوس الذي يعمل لصالح دولتين في وقت واحد بعلمهما، وهو اخطر واهم الجواسيس ومن الصعب أن ينجح في هذه المهمة إلا من يمتلك القدرة والقابلية والتدريب الجيد، وأن يتصف بالذكاء والفطنة والمكر الشديد، لكي يستطيع إن يمتلك ثقة الطرفين ويخدعهما في الوقت نفسه وإن حياة الجاسوس مرهونة بأي خطأ ربما يصدر دون قصد منه على أن ما يجنيه من أموال من خلال هذه اللعبة قد تجعله غير مبالٍ على حياته، وربما الثقة العالية في نفسه تجعله يتهور فيسقط عندها بيد من اكتشفه من احد الطرفين.

١٣- الجاسوسية: هو علم له قواعده واصوله وأساليبه، يهدف إلى تطوير إمكانيات وقدرات الجواسيس بغية تنفيذهم للواجبات الموكلة إليهم، وتتطور الجاسوسية مع تطور إمكانيات وقدرات الأجهزة الاستخبارية العالمية واستخدامها للتقنيات الحديثة.

١٤- الجريمة الإرهابية: هي كل فعل اجرامي يقوم به فرد أو مجموعة منظمة، استهدفت فردا أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية

أو غير رسمية، توقع الإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة، بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو إدخال الرعب والخوف والفزع بين الناس أو أثارة الفوضى، تحقيقاً لغايات إرهابية (كما نصت به المادة الأولى من قانون مكافحة الإرهاب العراقي).

١٥- الإرهابي: هو كل شخص طبيعي يرتكب أو يشرع بارتكاب أو يحرض أو يهدد أو يخطط في الداخل أو الخارج لجريمة إرهابية، بأية وسيلة كانت ولو بشكل منفرد أو يساهم في هذه الجريمة في إطار مشروع أجرامي مشترك.

١٦- الاتجار بالبشر: هي جريمة استغلال للنساء والأطفال والرجال لأغراض عدة، بما فيها العمل ألقسري والبغاء والبيع والشراء لأهداف تجارية عن طريق المهربين وغيرهم من المنتفعين، ويمكن أن يتم الاتجار بالبشر في نطاق بلد معين أو يمتد ليشمل أكثر من دولة، وتعتبر جريمة الاتجار بالبشر من الجرائم العابرة للوطنية، وهي جريمة ضد الإنسانية تنتهك فيها حقوق الإنسان في حرية السكن والتنقل، اذ يتم نقلة وأقامته بشكل قسري، ناهيك عن الاستغلال الذي يتعرض له الفرد لإغراض التجارة.

١٧- المخدرات: تعرف المخدرات كل مادة تذهب العقل أو تعمل على تغييبه بشكل كلي أو جزئي، سواء أكانت طبيعية مصنعة، وتجعل المتعاطي غير مدرك لما يفعله، وهي مادة ممنوعة في القانون الدولي، ويعد حاملها أو

متعاطيها مجرماً أمام القانون.

١٨- غسيل الأموال: جريمة اقتصادية تهدف إلى إضفاء الصفة القانونية والشرعية على الأموال المحرمة، لغرض حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو استثمارها، إذا كانت تلك الأموال متحصله نتيجة للتجار بالمخدرات أو خيانة الأمانة أو تهريب الآثار أو عمليات الخطف والابتزاز أو صالات القمار أو الرشوة، واختلاس المال العام.

ومن الأساليب التي تجري على أساسها غسل الأموال غير المشروعة التي يتم تحصيلها من الطرق غير القانونية بإيداعها في البنوك، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الإيداع ثم بعد ذلك مرحلة التمويه أو التجميع والتعميم، حيث يبدأ بعد دخول الأموال في قنوات النظام المصرفي، ويقوم غاسل الأموال باتخاذ الخطوة التالية والتي تتمثل الفصل أو التفريق بين الأموال المراد غسلها عن مصدرها الغير شرعي، بواسطة مجموعة معقدة من العمليات المصرفية، والتي تتخذ نمط العمليات المصرفية الشرعية، والهدف من هذه المراحل جعل تتبع مصدر تلك الأموال الغير مشروعه أمرا صعباً .

وتتلخص أهم تلك الوسائل في تكرار عملية التحويل من بنك إلى أخر وعملية التحويل الالكتروني للأموال تزيد من تعقيد تتبع تلك الأموال ثم تحويلها إلى مصارف تتبنى قواعد صارمة في الإيداعات وتسمى هذه العملية بالملاذات المصرفية الآمنة، ثم بعد ذلك مرحلة الاندماج وهي

المرحلة الختامية في غسيل الأموال، ويترتب عليها إضفاء طابع الشرعية على الأموال، لذلك يطلق عليها مرحلة التجفيف، ومن خلال هذه المرحلة يتم دمج الأموال المغسولة في الدورة الاقتصادية والنظام المصرفي لكي تبدو وكأنها عوائد أو مكتسبات طبيعية لصفقات تجارية.

١٩- الفساد الإداري: هو سوء استخدام السلطة ونفوذ المنصب للمصالح الشخصية وعدم تطبيقها بشكل مناسب، ولا يعتمد الفساد الإداري على وظيفة معينة بل على طبيعة الشخص الذي يقبل الرشوة المتأتية من استغلال المنصب، والتي من خلالها يتم القيام بعمل ما دون وجه حق، أي الاحتيال على قوانين العمل من اجل تمرير شيء ما لصالح فرد أو مجموعة على حساب أفراد آخرين خلاف الضوابط والقوانين النافذة .

٢٠- التهريب: هو دخول أو خروج أي شيء عبر الحدود دون المرور بنقاط التفتيش والحصول على إذن بمرور هذه السلعة، عدم الخضوع إلى إجراءات دفع الرسوم الجمركية جزئياً أو كلياً على وفق الاحكام النافذة .

الفصل الثاني

الأمـن والاستخبارات

لقد اعتاد الكثيرون ممن تناولوا البحث في مجالي الأمن والاستخبارات وطرح تعريفيهما يكاد يجملانهما في تعريف واحد، وهذا من الأخطاء الشائعة عند غير المختصين في مجال العمل الاستخباري والأمني، فهنالك فرق شاسع في تعريف كلآ منهم إضافةً إلى اختلاف مبادئ وأسس وأساليب عملهما، على أن النشاط الموجه من المؤسسات المذكورة (الامن - الاستخبارات) يختلف حسب طبيعة عملهما، فالاستخبارات نشاطها موجهة باتجاه العدو بالدرجة الأساسية سواء أكان هذا العدو داخلي خارجي، أما نشاط عمل الآمن فموجه باتجاه حماية أمن الأشخاص والمواد والمنشئات بما يؤمن بيئة أمنة للمواطنين السلميين .

وهنا نستعرض الأمن بمفهومة العام ومبادئ وأسس العمل الأمني وأساليبه بشكل موجز، ثم نبين مبادئ وأسس الاستخبارات ومصادر الحصول على المعلومات وأساليب عملها بما يتلاءم ومستوى طلبة كلية الشرطة، بغية تطوير ثقافتهم الأمنية والاستخبارية، لأن عملية التخصص الاستخباري والأمني تتكفل بها وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية ذات الاختصاص، لوجود مؤسسات تدريبه مختصة لديهم، لذا تم مراعاة

مستوى الطلبة في تناول المعلومات آنفة الذكر.

اولاً: الأمـــن

سبق أن تم تعريف الأمن في الفصل الأول، ولابأس أن نتعرف على المفهوم العام للأمن، الذي يقصد به كل ما يتعلق بحفظ مظاهر الاستقرار والسلامة العامة في أي بلد في العالم، وينطوي تحت هذا المفهوم سلامة المواطنين من التطرف والغلو الديني والفساد الاقتصادي والتهديد من الجهات الخارجية إلى جانب حماية الاستقرار الداخلي وضمان التزام المواطنين جميعهم بالأنظمة والقوانين المرعية، وأن يتحمل الجميع المسؤولية، ويعد مفهوم الأمن العام مفهوماً شاملاً لكل مفاصل الحياة العامة ومتطلبات حماية تلك الحياة.

أ - مبادئ عمل الأمن

١- الإدارة الجيدة: إن وجود الإدارة الجيدة والفاعلة التي تستطيع تنظيم جهود المؤسسة الأمنية من خلال إدارة الموارد والإمكانيات المتاحة وتحديد الاهداف التي وجدت من أجلها المؤسسة وإجراء التقييم الدوري على الأداء الوظيفي، مما يسهل من تحديد المعاضل وإيجاد الحلول وتشخيص نقاط القوة والضعف في المهام والواجبات.

٢- المعلومات لمن يحتاجها: وهو مبدأ مهم يقصد به ألاّ تعطى المعلومات السرية، إلا لمن يحتاجها ويحتم عملة الاطلاع عليها والمكلف باستخدام هذه المعلومات السرية وتحجب عمن سواه مهما كانت درجة حرصه على الدائرة أو المؤسسة الأمنية التي يعمل بها، ومهما تعاظم مقدار الثقة فيه، والخطأ الشائع لدى الأجهزة الأمنية يتمثل نشر المعلومات بين العديد ممن يصفونهم بأنهم مطلعين على بواطن الأمور، بمقتضى الانتماء إلى السلطة أو المؤسسة.

٣- السرية: وتعني كتمان المعلومات وعدم البوح بها، وفي حالة نالها العدو أضرت بالمصلحة العامة على أن سرية المعلومات تتحقق بكتمانها، ولا يكون ذلك إلا باتخاذ الإجراءات الصارمة والتحوط في نسخها والاعتماد على أهل الثقة في ما يستنسخ منها، وإتلاف أو التحفظ على المسودات ومواد الطباعة التي كتبت عليها المعلومات السرية، والحد من تداولها وحفظها في خزانات حديدية مقفلة (باحكام).

٤- التوقيت: إن أهمية الوقت ذات قيمة عظمى في إنتاج الاستخبارات سواء في مرحلة الجمع أو التحليل أو التوزيع، فكثيراً ما يكون العمل في هذه الحالة شبيهاً بالبحث العلمي، خاصية في القضايا التي تبحث في أحداث المستقبل واحتمالاته، إذ يمكن تلافي إي نقصان في المعلومات بتكليف مصادر مطلعة للبحث وتكملة تلك المعلومات، لكن كثيراً من

تقديرات الاستخبارات يتطلب التوقع والترصد، نسبة إلى دواعي الأهمية والتسريع، وفي هذه الحالة يتغاضى المحللون عن الدقة المتناهية في جمع المعلومات والتنبؤ بها، ليبني التقدير على أساس المعلومات المتوافرة، وهذا الحال يكون أجدى من معلومات وتقديرات مفصلة، لكنها تأتي بعد فوات الأوان، وهنا يتقدم مبدأ المواءمة الزمنية على الدقة.

٥- الدقة: إن العمل الاستخباري يعتمد على تقدير نوايا العدو ليتنبأ بما سوف يفعله وتعتمد التنبؤات على المعلومات الاستخبارية وهي معلومات تنهض على دقة المصادر وعلى مدى نفاذ العدو على الخداع وتسريب المعلومات المضللة، ولتخفيف هذا الأثر تم وضع نظام تصنيفي فعال للمصادر حسب دقتها، إذ ترفق إضبارة المصدر مع المعلومات حاوية درجة تصنيفه (مصداقيته)، والتي يعبر عنها بصيغ متسلسلة (موثوق به جداً- موثوق به عادةً - موثوق به...).

٦- الوضوح: إن الخوف من الأخطاء وتهيّب المواقف وضيق الوقت كلها مواقف قد تُلجئ بعض محللي الاستخبارات إلى حذر مقيت، مما يضطرهم أحياناً إلى تقديم تقديرات تفتح الأبواب أمام كل الاحتمالات، خشية من طرح آراء وتقديرات جريئة وقاطعة وتلافياً لقرارات مبهمة ومرتبكة، وعليه يحسن أن يلتزم المحللون داخل المؤسسة الاستخبارية بمصطلحات فنية واضحة للتعبير عن كل حالة على حدة، سواء في مرحلة

جمع المعلومات أوفي مرحلة فرز الحقائق والاستنتاجات والآراء.

٧- الموضوعية: كثيراً ما تدخل في معلومات الاستخبارات المصلحة الشخصية - وأحياناً التحيز المهني من قبل محلل المعلومات بدافع انتمائه وولائه للدولة أو للجهة السياسية التي ينتمي اليها أو بسبب المعلومات التي تعتمد على الوصف والتقدير لا على الحقائق العلمية المجردة، ويمكن التقليل من عدم الموضوعية بالعمل المؤسساتي من خلال تدريب العاملين وتنبيههم إلى خطر غياب الموضوعية، وهي أشد فتكاً من تقبل تحليل منطقي يفضي إلى حقائق مرة ومحبطة للمؤسسة الأمنية .

٨- الولاء والإخلاص والطاعة: يجب أن يكون ولاء منتسبي الأجهزة الأمنية إلى مؤسساتهم وأن يتمتعوا بقدر عال من الطاعة والإخلاص بعملهم، علما ان أخطر العناصر على الأمن، هم أولئك الذين يدينون بالولاء لجهات خارجية، وهو ولاء إما أن يكون مدفوعاً بحافز العمالة لتلك الجهة أو بوازع الإعجاب بأسلوب أهلها ومنهجهم والولع بتقليده، أو التذلل لنفوذ الوسائل التي تستخدمها أجهزة المخابرات للسيطرة على عملائها.

٩- الانضباط والابتعاد عن مواقع الشبهة والفتنة: دائماً ما يبحث العدو عن العناصر التي يعتريها الضعف والميل للفساد فيستغلها ويسعى لتجنيدها للعمل لصالحة، وخير ضمان من عدم الوقوع في مصائد العدو أن يتم اختيار العناصر المنضبطة ذات السمعة الجيدة والوازع الوطني، كأصدقاء في المهنة

أو في حياتك المدنية، كي لا تقع تحت طائلة العدو، أن له أساليبه وحيله في إيقاع المستهدفين بشباكه .

ب - إسس العمل الأمني

قد تختلف إسس العمل الأمني من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطبيعة التهديدات المحتملة، إلا أن هنالك مجموعة من الأسس تكاد تكون ثابتة في جميع الدول وهي:

١- تحديد العدو: إن معرفة الجهات المعادية يسهل على الجهاز الأمني توجيه أنشطته إليها بغية تحديد نشاطها ومن ثم القضاء عليها أو التقليل من تأثيرها، وإن تحديد العدو الأجنبي على ارض البلد يسهل على الأجهزة الأمنية توزيع الواجبات فيما بينها وكذلك معرفة حقوق وواجبات أبناء البلد من غيرهم من الأجانب، مما يساعد تلك الأجهزة في تنفيذ واجباتها ووفقا لمبادئ العمل الأمني، فإن كل من لا يحمل جنسية البلد هو أجنبي.

٢- الأمن مقدم على المحاور الأخرى: على الرغم من وجود العديد من المحاور والعناصر المهمة في الدولة إلا أن المسائل المتعلقة بخدمة الأمن مقدمة على كل من سواها، لأن التأخير فيها يعني الضرر وإعطاء الفرصة للعدو من إحداث خرق معين في الأماكن والأهداف التي يختارها، وقد

يستخدم المظاهر المسلحة أو الإعمال الإرهابية، لذلك تخصص الدول مبالغ ضخمة في مجال حفظ الأمن والدفاع في موازناتها السنوية.

٣- عدم تجزئة الأمن: أي بمعنى عدم التركيز على محور واحد وترك المحاور الأخرى، إن فعاليات الأمن يجب أن تسري بشكل متزامن ومتساو على جميع المحاور دون تمييز بينها، وقد يتم التركيز على محاور محدودة في زيادة الإجراءات لأسباب خاصة، مثلاً إعطاء أهمية قصوى لحماية المناطق الحيوية مثل المفاعلات النووية أو حماية المطارات والطائرات.

٤- احترام حقوق الإنسان: يجب أن تمارس كل الأجهزة الاستخبارية والأمنية واجباتها وفعالياتها بما يتلاءم مع مبادئ حقوق الإنسان وحريات المواطنين المكفولة دستورياُ وقانونياً ومنها حرية التعبير عن الرأي ويجب أجراء عمليات الدهم والتفتيش والاعتقال بما يتناسب والمواثيق الدولية.

٥- العمل بنظام النقل والاستبدال (التدوير): إن بقاء عناصر الاستخبارات فترة طويلة في مكان واحد يؤدي إلى فتور عزيمتهم وتراجع مستوياتهم، وقد يستثنى من ذلك العاملين في تحليل المعلومات بسبب الحاجة لهم وإمكانية توفير معلومات جاهزة لديهم وللحاجة لاتخاذ قرارات سريعة من قبلهم دون الرجوع إلى الوثائق للتأكد منها إن عملية التدوير الوظيفي يجب إن تجري مع الأخذ بنظر الاعتبار معايير الخبرة والقدم الوظيفي والمؤهلات العلمية والاختصاص وفسح المجال للخبرات الشابة الواعدة.

٦- الحياة الكريمة: إن توفير الحياة الكريمة للعاملين في مجال الأمن يعني تحصينهم ضد محاولات تجنيدهم من قبل الجهات المعادية للعمل لصالحها من خلال الإغراءات، هذا من جهة ومن جهة أخرى لضمان استمرارية اندفاعهم بالعمل وتفانيهم في تنفيذ الواجبات الموكلة إليهم، مما يتطلب أن يكون لهم ضمان صحي مع عوائلهم فضلا عن الضمان الاجتماعي .

٧- المعضلة: تعاني الكثير من الدول من ضبط معايير الأمن بسبب معاضل مستديمة تواجهها، مثل رغبة بعض الأقليات للانفصال أو نتيجة للمشاكل السياسية، أذ يمثل صراع الأحزاب على المناصب الحكومية والمكاسب الناتجة عن استغلال المال العام من الفساد المالي والإداري، أحد أوجه إخلال الأمن إضافة لوجود التنظيمات المسلحة التي تحاول فرض وجودها على الساحة السياسية والأمنية بالقوة، فضلا عن إلى الفقر والجهل والاتجار بالبشر والأسلحة وغيرها من المعاضل الرئيسة التي تواجهها المؤسسات الأمنية وتحد من نشاطها .

٨- السماح بتأسيس شركات أمنية: إن اغلب الشركات الأجنبية العاملة في العراق وخصوصاً في القطاع النفطي تحتاج إلى حماية أمنية نتيجة للظروف الراهنة أو حماية المصارف الخاصة وبعض المواقع المهمة، مما يتطلب تأمين شركات أمنية خاصة لحمايتها تعمل بالتنسيق مع الأجهزة

الأمنية ويتطلب أدراه هذه الشركات من قبل ضباط متقاعدين سبق وان عملوا في الأجهزة الأمنية لتسيير إعمالها وفقاً للقانون.

٩. التطوير والبحث العلمي: ما من مؤسسة يمكن لها أن تنجح في عملها وتواكب التطور في الأداء الإداري أو المهني (الاستخباري أو الأمني) مالم يكن لديها مراكز بحثية وعلمية خاصة بها يتم من خلالها تطوير الخبرات والبحوث العلمية المتعلقة في هذا الاتجاه، من خلال التنسيق مع الجامعات ومراكز البحوث والدراسات المحلية والأجنبية، لتقديم أفضل الخبرات التعليمية التعليم المتطورة في مجال العمل الاستخباري والأمني.

١٠- منع الفض والاحتجاج: إن خصوصية الأجهزة الأمنية والاستخبارية تفرض على منتسبيها نظاماً صارماً، يتوجب فيه عدم ممارسة منتسبي الأجهزة الأمنية أي نوع من أنواع الاحتجاج أو القيام بمسيرات أو حركات العصيان والتمرد، لأن ذلك سيؤدي إلى حالة من الفوضى والإخلال بالأمن العام.

١١- العمل وفق صلاحيات القانون: لا يجوز لأي جهاز أمني أو استخباري أن يمارس عملة دون وجود قانون ينظمه ويبين الصلاحيات والحقوق الممنوحة لمنتسبيه، وخضوع إفراده للمسائلة عن تجاوزهم حدود ما أنيط بهم من واجبات أو صلاحيات، وضمان الاختصاص وتحديد ساحة عمل كل جهاز من أجل عدم تقاطعها فيما بينها .

١٢- المحظورات: يجب على منتسبي الأجهزة الأمنية والاستخبارية عدم مشاركتها بأي نشاط سياسي أو تقديم الدعم والإسناد لأي من المرشحين أو الانتماء للجماعات أو التنظيمات المسلحة أو استغلال المنصب للحصول على المنفعة المالية أو تسخير موارد الدولة للخدمات الخاصة، وكذلك عدم ارتياد الأماكن المشبوه كما مثل الحانات وصالات العاب القمار وغيرها.

ج -أساليب العمل الأمني

تختلف أساليب العمل الأمني من دولة إلى أخرى محددة بشكل النظام الحاكم للبلد، أذ يغطي بظلاله على عمل الأجهزة الاستخبارية والأمنية ويكون محدداً بالدستور والقوانين المرعية في كل بلد فالنظام الديمقراطي يعطي فسحة من المجال للتعبير عن الرأي ولا يحاسب على النوايا بقدر ما يصدر من الأشخاص من أفعال مخالفة للقانون، أما النظم الدكتاتورية فترى أجهزتها الأمنية والاستخبارية ضالعة في ارتكاب مخالفات جمة في حقوق الإنسان، ولها وسائل قسرية في التعامل مع مواطنيها، متخذة مبدأ الشك شعاراً في الوصول للحقائق من خلال استخدام الأساليب التعسفية في انتزاع الاعترافات، لأن هذه الأجهزة تفكر دائما لبقاء الحاكم أطول مدة ممكنة في الحكم، من خلال توفير قدر كبير من الحماية له وللمؤسسات

الحكومية، دون الاهتمام بتوفير بيئة أمنة من خلال تحقيق الرفاهية والعيش الرغيد للمجتمع، لذلك تجدها أجهزة استخبارية قوية وذات إمكانيات عالية، لأن حياتهم مرهونة بحياة الحاكم.

د -الأمن القومي

يعبر مصطلح الأمن القومي عن الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة بهدف حماية شعبها وأرضها من أي تهديد أو اعتداء خارجي، ويتم ذلك من خلال تحشيد وجمع كل الإمكانيات والقدرات العسكرية والمدنية لحماية الدولة ومؤسساتها ومواطنيها من تلك التهديدات، وتعد أهم عناصر الأمن القومي متمثلة بالاتي :

١- الأمن الاقتصادي: ويعني القدرة التي يتم من خلالها تأمين ضمان وحماية أفراد المجتمع في سبيل الحصول على احتياجاتهم الأساسية كالمسكن والملبس والعلاج، إضافته إلى ضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، مما يولد حالة من الاستقرار النفسي والمادي لأفراد المجتمع.

٢- أمن الحدود: يعد أمن الحدود البوابة الرئيسة لحماية الحدود الدولية لأي بلد من أي اختراق خارجي غير مشروع، وكذلك منع عمليات التسلل والتهريب غير المشروع مثل المخدرات والأسلحة، سيما وأن عملية ضبط الحدود له مدلولاته المعنوية والعسكرية في حفظ هيبة الدولة من أي

اعتداء خارجي قد يتعرض له البلد.

٣- أمن المجتمع: يهدف إلى حماية الناس من فقدان العلاقات والقيم التقليدية بسبب العنف الطائفي والعرقي، وغالباً ما يهدد المجتمعات التقليدية سيما الأقليات العرقية، أذ شهدت ما يقرب نصف دول العالم بعض الصراعات بين الأعراق، وقد أعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٩٣ سنة السكان الأصليين، لتسليط الضوء على العنف والصراعات العرقية في ٧٠ دولة من دول العالم، وهم يواجهون دوامة العنف الأخذة في الاتساع.

٤- الأمن السياسي: يعد الأمن السياسي امتداد لمنظومة الأمن القومي في المجتمع ويعرف بأنه التحرر من الخوف والحاجة وضمان تأمين الحماية من تهديد القمع السياسي، والحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة لجميع المواطنين دون استثناء أو تميز على اعتبار حقاً من الحقوق المكتسبة للإنسان مما يقود للاستقرار التنظيمي للدول ونظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

٥- الأمن الصحي: يهدف الأمن الصحي إلى ضمان الحد الأدنى من الحماية من الإمراض فأن الأسباب الرئيسية للوفاة كانت تقليدية من الإمراض المعدية والطفيلية إما اليوم فان (٨٠) بالمائة من الوفيات ناتجة عن الإمراض المزمنة التي تحدث في البلدان المنخفضة ومتوسطة الدخل فتعتبر من الأخطار التي تهدد الأمن الصحي وخصوصاً في المناطق الريفية التي

تعد اشد فقراً لا سيما الأطفال منهم ويرجع ذلك لسوء التغذية وعدم كفاية فرص الحصول على الخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب وغيرها من الضروريات الأساسية لديمومة الحياة.

٦- الأمن الغذائي: ويعني به قدرة المجتمعات على توفير مختلف الاحتياجات الغذائية الأساسية لمواطنيها، وضمان تحقيق الحد الأدنى من هذه الاحتياجات من خلال الإنتاج المحلي.

٧- الأمن البيئي: ويعني به تحقيق حماية البيئة لمختلف الجوانب البيئية وضمان عدم الاعتداء عليها، من خلال وضع قوانين رادعة واتخاذ الإجراءات القانونية لمحدثي او مسببي هذه الاعتداءات والتصرفات الخاطئة مما تساهم تلك الخطوات المحافظة على البيئة.

٨- الأمن السيبراني (المعلوماتي): ويعني به قدرة الدولة على حماية الأنظمة وشبكات الاتصال والبرامج الالكترونية من الهجمات الرقمية، التي تهدف عادةً إلى الوصول إلى المعلومات الحساسة أو تغييرها أو اتلافها أو المطالبة بالابتزاز المالي من مستخدمي شبكات الاتصال العنكبوتية.

٩- الأمن الإعلامي: يعد الأمن الإعلامي من أكثر أنواع الأمن استراتيجية وأهمية، لأن أمن الأفكار وأمن القيم هي من المقومات الأساسية لأي مجتمع، وطالما للأمن الإعلامي مقومات فان له ضوابط أيضاً، خاصة في ظل العولمة وثورة الاتصالات، إذ كلما زادت التكنولوجيا تطوراً

وانتشاراً كلما زادت التبعية والتقليد للأخر، وذلك في إطار الوعي التام والانزلاق نحو الذوبان في ثقافة الآخرين بوعينا التام أيضاً أو دون وعي، وهذا ما يؤدي بنا إلى التصادم ليس مع قيمنا وأخلاقنا فحسب بل وحتى مع تعاليمنا وعقائدنا السماوية، وبالتالي الى انعدام الأمن الإعلامي داخلياً وخارجياً، لذا لا يمكن تحقيق الأمن الإعلامي دون استراتيجية إعلامية واضحة لمواجهة انعكاسات التطور التكنولوجي ومحاولات الغرب للترويج لقيم إعلامية لا علاقة لها بالقيم العربية والإسلامية، ولا صلة لها بقضايانا المصيرية وهمومنا اليومية.

١٠- الأمن الاجتماعي: ويعني به الحرص على استغلال كل السبل والوسائل الممكنة من أجل تأمين الاستقرار في المجتمع، ويهدف إلى حماية مكتسباته المادية والمعنوية من خلال عناصر أساسية وهي العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، متى ما توفرت زادت من قوة الآمن الاجتماعي، ومتى ما ضعفت انعكس سلباً على الأمن الاجتماعي والجدير بالذكر إن الأمن الاجتماعي يستمد مقوماته بشكل أساسي من النظام ويتميز بالاستقرار والاستمرارية.

١١- الأمن الفكري: ويعني الحفاظ على المكونات الثقافية الأصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة والمشبوهة، وهو بهذا يعني حماية وصيانة الهوية الفكرية والثقافية من الاختراق أو الاحتواء من الخارج، ويعني أيضاً

الحفاظ على العقل من الاحتواء الخارجي وصيانة المؤسسات الثقافية في الداخل من الانحراف، وبالتالي يحقق الأمن الفكري حالة اطمئنان لدى الناس على مكونات إصالتهم وثقافتهم النوعية ومنظومتهم الفكرية، مما يحقق السكينة والاستقرار والاطمئنان القلبي واختفاء مشاعر الخوف على مستوى الفرد والجماعة من خلال صيانة عقول أفراد المجتمع ضد أيه انحرافات فكرية أو عقائدية.

١٢- الأمن الشخصي: هو مجموعة الإجراءات التي يتوجب على الفرد مراعاتها لحماية نفسه من الخصوم، وذلك من خلال الاعتماد على الحس الأمني ووعيه لمفاهيم الأمن بشكل عام مع، أخذ كل التدابير الأزمة لذلك، وللأمن الشخصي علاقة وثيقة مع حقوق الإنسان التي أصبحت من المفاهيم الشائعة في السياسة الحديثة، مما يتطلب مراعاة الحماية الأمنية من قبل المؤسسات الأمنية لكل أفراد المجتمع من التهديدات الإجرامية الناتجة من أفعال المجرمين وعناصر الإرهاب والجريمة المنظمة، التي تقوم بعمليات التهجير القسري والاختطاف، لأن هذه الجرائم تعد عابرة للوطنية ولها أحيانا مدلولات سياسية.

هـ -أهمية الأمن القومي

١- يعمل على حماية الحدود الدولية للبلاد من أي اعتداء خارجي أو

اختراق قانوني، قد يتعرض إليه بلد ما، والدفاع بكل الوسائل المتاحة التي تمكنه من توفير الأمن لمواطنيه وحماية مصالحة وممتلكاته.

٢- يعمل الأمن القومي على تسهيل عمل جميع القطاعات الصناعية والزراعية وتوفير بيئة مناسبة للأمن الغذائي والصناعي، مما يساهم في تنمية المجتمع وتطوير الإمكانيات والقدرات البشرية وتحجيم البطالة من خلال توفير فرص العمل للمواطنين.

٣- يعد الأمن القومي الركيزة الأساسية لتطوير جميع مجالات الحياة في إي بلد، لأن الاستقرار الأمني يولد تطوير بيئة التنمية ويشجع على الاستثمار الداخلي على العكس من الانهيار الأمني الذي يولد هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج.

٤- تحقيق العدل من خلال خلق بيئة مستقرة تتحقق من خلالها العدالة الجنائية وتكافئ الفرص أمام الجميع.

٥- أهمية الأمن القومي يحفز السلطة التشريعية على سن التشريعات القانونية التي تساعد المؤسسات الأمنية المختصة في بسط الأمن وخلق بيئة ا امنة مستقرة، يمكن من خلالها تطبيق القانون بغية تحقيق العدالة الاجتماعية والقانونية.

و -خطر غياب الأمن

١- انعدام استقرار الناس في حياتهم ومعيشتهم.

٢- انتشار الاضطرابات الأمنية وعدم قدرة الأفراد على الشعور بالأمن على أنفسهم وأهلهم ومالهم.

٣- توقف مظاهر الحياة من أعمال وتجارة وكذلك مصالح المواطنين ويصاب الاقتصاد بالركود، مما ينعكس سلباً على ارتفاع الأسعار وبالتالي على حياة الناس اليومية.

٤- انتشار الجرائم كالقتل والاغتصاب والسرقة وغيرها.

٥- انتشار النزاعات والمشاكل بين أفراد المجتمع الواحد.

ز -الفرق بين الأمن القومي والأمن الوطني

هنالك فرق بين الأمن القومي والأمن الوطني، فالأمن القومي يشمل الأمن الخاص بالدولة ككل ويشترك في تامين الأمن القومي جميع المؤسسات الأمنية وغير الأمنية في تحقيقه، وأيضا يحمي الدولة من الأخطار الخارجية ويتبع للسلطات العليا في الدولة، كما يؤمن حماية جميع منشآت الدولة خارج حدود البلاد كالسفارات والقنصليات ومكاتب الدولة الأخرى. أما الأمن الوطني فهو ينحصر في أمن البلد الداخلي ويتبع سياسة

الحكومة الداخلية في تحديد المسؤوليات الأمنية، وغالباً ما تكون هنالك وزارة مختصة بذلك أو مؤسسة أمنية مستقلة بذاتها، تقوم بتنفيذ السياسة الأمنية.

ثانياً: الاستخبارات

بعد أن تم تعريف الاستخبارات بمفهومها العام في الفصل الأول ينبغي الاطلاع على مبادئ وأسس العمل الاستخباري ومصادر الحصول على المعلومات الاستخبارية، بغية التفريق بين طبيعة العمل الاستخباري والأمني ومفهومه بالشكل والمضمون.

أ -مبادئ العمل الاستخباري

لا تختلف مبادئ الاستخبارات عن مبادئ عمل الأمن كثيراً إلا أن هنالك نقاط جوهرية تبرز في العمل الاستخباري نتيجة لطبيعة عمل الاستخبارات ، كونها صراع يتجلى بين عناصر استخباريه مختصة تتسابق على نجاح كل منهم على الأخر، من خلال أساليب عملها ومهارة منتسبيها لتحقيق مصالح بلدانهم. وهنا نوجز مبادئ الاستخبارات بالاتي:

١- القيادة والسيطرة: إن من الأهمية في العمل الاستخباري أن يمتاز بوحدة القيادة والسيطرة وأن يمتاز العمل بالضبط العالي، وان لا نعطي مجالاً

للخطأ لأن العمل الاستخباري دائماً ما يجري على أرض العدو، وهنا يتطلب الالتزام التام بالتوجيهات والأوامر الصادرة للعاملين في تنقلهم والتعامل مع الآخرين، لكي لا يعطوا فرصة للعدو لكشفهم.

٢- الاتصالات الجيدة: يجب توفير اتصالات مؤمنة يتم من خلالها تمرير المعلومات إلى القيادة دون اختراقها خاصةً وان اغلب عمل عناصر الاستخبارات في أرض العدو، وهنا يتطلب أن يكون الاتصال في أوقات معلومة ومحددة وعدم إطالة الحديث والثرثرة خلال الاتصال.

٣- التدريب الجيد: يجب أن يتمتع عنصر الاستخبارات بقدر عالي من التدريب والمهارة التي تمكنه من تأدية مهام واجباته على أكمل وجه، وأن يجري التدريب في بيئة ملائمة للبيئة التي سيكلف بها من ناحية طبيعة الأرض والسكان واللغة والعادات والتقاليد وقوانين البلد، كي لا يقع بالمحظور الذي يتسبب في كشفة.

٤- الكتمان: إن كتمان المعلومات وعدم البوح بالواجبات المراد تنفيذها أو التي سبق وأن تم تنفيذها، تستوجب الحفاظ على سرية المعلومات وضمان عدم تسريبها للعدو عن طريق الجواسيس والعملاء الذين يعملون لصالحه في صفوفنا.

٥- القدرة على الحفظ: يجب أن يمتاز عنصر الاستخبارات بالقابلية على حفظ ما يستمع إليه من معلومات وما يشاهد من أماكن ومنشآت حيوية

وطرق التقرب إليها وعلامات الدلالة القريبة منها وبعد عودته يتم تدوين كل ما سمعة وشاهده، ويتم تثبيته تلك المنشآت على الخارطة بشكل جيد مع تحديد الإحداثيات الخاصة بها .

٦- القابلية والمرونة: نظراً للظروف الاستثنائية التي يعمل بها عنصر الاستخبارات، يتطلب أن يمتاز بالقابلية البدنية والقدرة على العمل بأصعب الظر وف، وأن يمتاز بالمرونة في تخطي العدو والتعايش مع المجتمعات التي يعمل فيها، وأن يتطبع بانطباعهم وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم ويتعايش معهم، دون أن يثير الشبهة والشك في تصرفاته.

٧- الذكاء: إن العمل الاستخباري يعتمد بالدرجة الأساسية على ربط الإحداث والتحليل المنطقي المبني على المعلومات، لذلك يتطلب أن يكون عنصر الاستخبارات يمتاز بالذكاء في تحليل الأحداث التي تقع أمامة وربط المعلومات المتواترة واستنباط الأحداث بشكل جيد ومنطقي لكي يمررها إلى مرؤوسيه لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

٨- الإخلاص للوطن: إن مهام عمل الأجهزة الاستخبارية بشكل عام مرتبط بالمحافظة على كيان الدولة ومؤسساتها ذات الأهمية، فمن الضروري أن يجري التدقيق الأمني المستمر على عناصر الاستخبارات، وتدقيق ملفاتهم الشخصية وانتمائهم الوطني (تدقيق السلامة الوطنية) خشية من وجود ارتباطات خارجية أو ميول واتجاهات سياسية أو دينية لان

عملهم يمثل الانتماء للوطن والولاء للمؤسسة التي يعملون لها.

بـ - أسس العمل الاستخباري

تستمد أسس العمل الاستخباري بالدرجة الأساسية من مبادئ العمل الاستخباري التي يحددها شكل النظام السياسي والدستور والقوانين المرعية بهذا الصدد، وهي لا تختلف عن أسس العمل الأمني كثيراً، ونوجز أدناه أهم الأسس التي تعتمد في العمل الاستخباري.

١- المعلومات قدر الحاجة: على عناصر الاستخبارات عدم الخوض بمعلومات خارج نطاق المهمة المكلفين بها والتركيز على نجاح مهمتهم وعدم زج أنفسهم بأمور ليست من مهام واجبهم، كي لا يكونوا عرضة لاكتشافهم وتعريض حياتهم للخطر، مع الاحتفاظ بما يتم مشاهدته من مواقف ومعلومات خارج نطاق مهمتهم، من خلال تدوينها بتقارير عند عودتهم إلى مرؤوسيهم.

٢- التدريب المستمر (المستدام): يجب الافادة من الدروس المستنبطة من المهام والواجبات التي يتم تنفيذها لتشخيص الأخطاء ووضع الحلول المناسبة لها، كي لا يتم تكرارها في الواجبات اللاحقة وإظهار الايجابيات وتعميمها لتخطي العدو عند تنفيذ الواجب.

٣- التخطيط السليم: يجب أن تمتاز الأجهزة الاستخبارية بالتخطيط

السليم للمهام والواجبات المناطة بها، وفق أولويات مدروسة بشكل جيد تضمن تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها هذه الأجهزة والابتعاد عن الأهداف التي تشغل المؤسسة دون جدوى واستثمار الوقت بشكل يحقق متطلبات العمل الاستخباري.

٤- استخدام التقنيات والأجهزة الفنية: لقد أثبتت التجربة إن العمل الاستخباري يتطور بشكل ملحوظ مع تطور العلم، إذ تستخدم التقنيات الفنية والأجهزة الالكترونية في تعقب الأهداف ورصدها، وهنا أصبح من الواجب البحث عن دعم الأجهزة الاستخبارية بالإمكانيات والقدرات الفنية لتحقيق متطلبات عملها بما يؤمن الحاجة الفعلية لتلك الأجهزة.

٥- تبادل المعلومات والتعاون المشترك: غالباً ما تجري الأجهزة الاستخبارية اتفاقيات للتعاون المشترك لتبادل المعلومات مع نظيراتها من الأجهزة الاستخبارية لاستكمال معلوماتها الاستخبارية، وخصوصاً في التحديات المشتركة وتدريب عناصرها وتبادل الخبرات وفق الأطر الدبلوماسية تحت مسمى (برتوكول التعاون المشترك)، يتم من خلاله تنظيم عملية تبادل المعلومات والعمل المشترك.

جـ -أساليب العمل الاستخباري

تعد أساليب العمل الاستخباري في مواجهة التحديات الاستخبارية احد

مميزات تلك الأجهزة في ميدان العمل وقد تؤثر التحديات المتمثلة بالطبيعة الجغرافية لأرض المعركة والظروف الجوية بشكل مباشر على أساليب العمل الاستخباري، مما يتطلب التعايش مع تلك الظروف وخلق بيئة استخبارية ملائمة تحقق الغاية من وجود الاستخبارات، إضافة إلى طبيعة شكل النظام والدستور والقوانين المرعية التي يستند إليها العمل الاستخباري في قانونية عمله، مما يتطلب أن تكون المؤسسات الاستخبارية ذات طابع مرن يتماشى وتحقيق المباغتة في استهداف مصالح العدو ومنعه من التأثير على مهام عملنا وتأمين مؤسساتنا من الاستهداف المعادي.

د -صفات ضابط الاستخبارات

بعد أن تم التعرف على مبادئ وأسس وأساليب العمل الاستخباري لابد أن نتعرف على صفات ضابط الاستخبارات الذي ستقع علية مسؤولية القيام بمهام العمل الاستخباري، وهم رجال اتسمت مهام عملهم بالمغامرة والخطورة، أذ دائماً ما يطلق عليهم برجال الظل، أعمالهم مميزة وكبيرة ولا يجوز التصريح بها إعلاميا لأنها ملك مؤسساتهم وليس ملكهم الشخصي، شخصياتهم مجهولة لذا اتسموا بمواصفات ربما لا تجدها عند غيرهم من صفات شخصية، ومنها صفات مكتسبة من خلال التدريب المميز والإعداد المسبق، على أن هذه الصفات تنطبق مبدئياً على جميع ضباط الأجهزة

الاستخبارية والأمنية، ونوجز أدناه أهم تلك الصفات التي يجب أن يتحلون بها.

١- الطاعة والتقيد التام بالأوامر: إن أساس نجاح عمل ضابط الاستخبارات هو الطاعة المطلقة في تنفيذ الواجبات، وذلك لخطورة المهام الموكلة إليهم.

٢- حب العمل: يجب أن يتمتع ضابط الاستخبارات بحب العمل والاندفاع الذاتي والشعور بالإحساس بالانتماء الوطني وبأهمية وخطورة المهام التي يقوم بها.

٣- الصدق والنصيحة: الصدق في العمل الاستخباري يعني التحري والدقة في جمع المعلومات وكتابة التقارير الاستخبارية لما لها من أهمية في اتخاذ القرار وعدم السماح للميول والاتجاهات أن تؤثر في عملهم خشية من وقوع أبرياء تحت طائلة القانون والعقاب نتيجة للتأثير المذهبي والقومي والمناطقي، وأيضا على ضابط الاستخبارات أن يقدم النصيحة فيما يتعلق بإبداء الرأي السليم وتقديم الملاحظات التي تطور وتقدم العمل.

٤- الدهاء والحيلة والخديعة وحسن التصرف: من أهم صفات ضابط الاستخبارات أن يتمتع بالدهاء والحيلة والخديعة لغرض التمويه وتخطي متابعة العدو، وأن يحسن التصرف في المواقف الحرجة والخطرة.

٥- الخبرة والمهارة: الخبرة المكتسبة من التجارب والمهارة في أداء

الواجبات من أهم صفات رجل الاستخبارات، إذ تمكنه خبرته ومهارته من معالجة المواقف التي تواجهه، وكذلك تمكنه من التقييم والاستنتاج المنطقي للأحداث والمواقف على الصعد السياسية والعسكرية والأمنية جميعا، وحتى الاقتصادية منها.

٦- القابلية على الصبر والتحمل: من أهم صفات ضابط الاستخبارات القابلية على تحمل الظروف الصعبة والصبر في المواقف الحرجة، لأن مهام العمل الاستخباري تنطوي على مخاطر وظروف استثنائية تستوجب ألا ينسحب من العمليات المهمة والخطرة عند الشعور أو الإحساس بالملل، نتيجة ظروف عرضية، كما يتوجب عليه الصبر أيضاً أثناء الوقوع بيد الأعداء وتحمل الإيذاء النفسي والبدني الذي يتعرض له نتيجة لذلك.

٧- القدرة على حفظ الأسرار وكتمانها: وهي من الصفات المهمة لرجل الاستخبارات، لأن طبيعة عمله ودقة المعلومات التي يمتلكها وخطورة النتائج من تسريبها للعدو تستوجب التحذير من الحديث بالمعلومات حتى لأقرب المقربين إليه بما فيهم أفراد عائلته.

٨- معرفة البيئة التي يعمل بها والتكييف معها ومعرفة لغة العدو: يجب أن تتوفر في شخصية ضابط استخبارات القدرة على معرفة البيئة التي يعمل بها ودراستها بشكل تفصيلي من ناحية العادات والتقاليد وطبيعة معيشتهم وسلوكيات المجتمع وقوانينه النافذة وتاريخه وحضارته وجغرافية البلد

بشكل دقيق وتفصيلي، وخصوصاً المنطقة التي يتواجد فيها وحتى ملبسهم ومأكلهم كي يصبح جزءاً منهم وليس غريباً يمكن تمييزه أويسهل التعرف عليه.

٩- الشجاعة: إن طبيعة العمل الاستخباري والمخاطر الناجمة من هذه المهام تتطلب أن يكون ضابط الاستخبارات شجاعاً ومقداماً، يمتاز بعدم الخوف والتردد في تنفيذ المهام والواجبات الموكلة إليه، وليعلم أن الوطن يستحق منا التضحية والفداء من أجله وخصوصاً العاملين في هذه المهام طالما ارتضوا القبول بالانتماء للمؤسسات الاستخبارية.

١٠- الإخلاص والتضحية: يجب أن يمتاز رجل الاستخبارات بالإخلاص والاستقامة والنزاهة، وأن يكون مستعداً للتضحية بأي وقت تفترض فيه التضحية، وأن يتجنب المغريات المادية والجنسية (المال والنساء)، كي لا يقع تحت طائلة التوريط ومن ثم التهديد والتجنيد وتقديم معلومات خطيرة عن بلده للعدو بعد تجنيده، وبالتالي يعرض نفسه للمسائلة القانونية.

١١- القدرة على استخدام الاتصالات الجيدة واستخدام التقانات الفنية: يتطور العمل الاستخباري مع تطور التكنولوجيا وبالخصوص عالم الاتصالات والتقنيات، لذا يتطلب على ضابط الاستخبارات أن يكون لديه القدرة والقابلية على التعلم والتدريب على التقانات التي تساعده في مهام

عمله.

١٢- أن يتسم بالأخلاق العالية: على ضابط الاستخبارات أن يتسم بالأخلاق الكريمة وأن يتصف بالرحمة والإنسانية والمحبة لأهله ووطنه، لشعوره العميق بالدور الذي يؤديه لوطنه وشعبه، وهي صفة تساعد رجل الاستخبارات اكتساب العديد من الأصدقاء والمعارف، وربما يتم انتخاب عناصر منهم لغرض تجنيدهم لصالح العمل الاستخباري، إضافةً لعكس الصورة الايجابية لعمل ضباط الأجهزة الاستخبارية، واظهار السيرة الحسنة لهم حتى يتمكنون من محو الصورة السيئة العالقة في أذهان المواطنين، بأن عناصر الأجهزة الاستخبارية والأمنية دائماً قساة وشديدي الغلظة.

هـ -أنواع الاستخبارات

يقسم العمل الاستخبارات في بلدنا وفقاً لنشاطه إلى نوعين:

١- وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية: وهي وكالة تابعة إلى وزارة الداخلية تعنى بالعمل الاستخباري الداخلي وتعمل وفقاً لتوجهات سياسة وزارة الداخلية لحفظ الأمن الداخلي ومواجهة التحديات الداخلية ومتابعة الحركات المناوئة للنظام السياسي الحاكم، والتي تحمل أفكار شوفينية وتطرف وغلو في تنفيذ إراداتها، مما تلحق أضراراً في السلم الأهلي ومصالح البلاد والمواطنين على حد سواء.

٢- الاستخبارات العسكرية: وهي تتبع وزارة الدفاع وتتكون من عناصر القوات المسلحة ومهمتها حفظ أمن وإسرار الجيش من التجسس والاختراق المعادي، وتقوم بجمع المعلومات عن العدو لصالح القطعات العسكرية سواء في الميدان أو في مرحلة السلم فيما يتعلق بالمعلومات السوقية عن العدو والعدو المحتمل وتقسم إلى:

أ. الاستخبارات التعبوية : وتعني بجمع المعلومات عن العدو في ميدان المعركة وكل ما يتعلق بنشاطه وقدراته وإمكانياته وخططه وطرق المواصلات والتموين لساحة المعركة وأماكن انفتاح مدفعية الميدان ومصادر حصوله على المعلومات وتوقيتات حركة الكمائن والدوريات في ساحة المعركة، إضافةً لمنع العدو من الحصول على المعلومات عن قطعاتنا الميدانية وأساليب عملها في ساحة المعركة وتنقسم الاستخبارات في الميدان إلى ما يلي:

بـ. الاستخبارات البرية: والمتعلقة بجمع المعلومات لصالح قيادات الفيالق والفرق وتوفير المعلومات عن العدو للقطعات العسكرية ورصد تحركات العدو من خلال الكمائن والدوريات والاستطلاع الجوي والأرضي، بغية تفويت الفرصة على العدو من مباغتة قطعاتنا الميدانية.

جـ - الاستخبارات الجوية: وهي مسؤولة عن جمع المعلومات عن السيادة الجوية لأجوائنا من خلال منع القوة الجوية المعادية من السيطرة

عليها، من خلال التفوق الجوي ورصد تحركات الطيران المعادي وعدم السماح له باختراق أجوائنا الجوية، من خلال الدفاعات الجوية المتمكنة للتصدي لأي اعتداء معادي، كذلك معرفة نظام معركة العدو الجوية وبسطحية وقدراته الجوية والمطارات ونوع طائرات العدو وأماكن المطارات، وتحديث المعلومة عنه ببحثها بشكل مستمر.

د .الاستخبارات البحرية: وهي المسئولة عن توفير المعلومات عن العدو وإمكانياته البحرية ونوع القطع البحرية وعددها، التي تمتلكها القوة البحرية للعدو والأسلحة المستخدمة في أسطوله البحري، ومدى امتلاكه للغواصات والفرقاطات المتطورة وكل ما يتعلق بنظام معركة العدو البحرية مع ظمآن الحفاظ على المعلومات عن إمكانياتنا وقدراتنا البحرية من الاختراق.

هـ .الاستخبارات السوقية: وتعنى بجمع المعلومات عن العدو والعدو المحتمل، وكل ما يتعلق بخططه ونواياه المستقبلية في تعزيز قدراته العسكرية وبرامجه الخاصة عن الصواريخ البالستية والمفاعلات النووية واتفاقيات الدفاع المشترك التي تعقدها الدولة العدو مع الدول المتحالفة معها على وأن عمل الاستخبارات السوقية لا يحدد بوقت ومكان فهي تعمل في كل الأوقات أي أنها مستمرة وبالتالي فهي دائمة في السلم والحرب وتعتمد في حصولها على المعلومات من خلال المصادر السرية والعملاء العاملين معها وكذلك من خلال التعاون المشترك مع الأجهزة الاستخبارية

الصديقة فضلا عن معلومات الأقمار الصناعية والاستطلاع الجوي وكل السبل التي تمكنها من الحصول على تلك معلومات.

و -مصادر الحصول على المعلومات الاستخبارية

اعتادت الأجهزة الاستخبارية من تطوير مصادر الحصول على المعلومات بناءً على المتغيرات في المهام والواجبات وتماشياً مع التطور التكنولوجي بوصفه عاملاً مساعداً مهماً في تطوير قابلية الأجهزة الاستخبارية، في سرعة إيصال المعلومة وتحليلها وتبويبها وبالتالي الوصول بها إلى معلومات حقيقية، لذا تقسم مصادر الحصول على المعلومات إلى الآتي:

١- المصادر العلنية: وتسمى أيضاً بالمصادر المفتوحة وهي التي يمكن الوصول إليها بسهولة ويسر، دون أن يكون هنالك عناء في جمع المعلومات من خلالها وهي:

- ❖ الصحف والمجلات العسكرية والإعلامية.
- ❖ المعارض العسكرية والندوات التي تقيمها كبرى الشركات العالمية.
- ❖ مواقع التواصل الاجتماعي.
- ❖ السفرات والدورات والندوات التي تقيمها المؤسسات

العسكرية الأجنبية من خلال المشاركة فيها.

- ❖ القنصليات العسكرية من خلال اللقاءات والمعارض التي يدعون إليها والتي تقيمها المؤسسات العسكرية للدولة المتواجد فيها.
- ❖ استعراضات الجيوش في المناسبات الوطنية.
- ❖ المناورات العسكرية التي تقام ما بين الدول للتدريب المشترك.
- ❖ استجواب الأسرى والمحتجزين.

٢. المصادر السرية: وهي مصادر تتسم بالسرية التامة وتعدها الدول نوعاً من التجسس عليها، لذا يتطلب من يقوم بها أن يمتاز بالمهارة والقدرة على تخطي المتابعة والكشف، ويعتبر المصدر البشري أهم تلك المصادر وأخطرها في الوقت نفسة لان انكشافه ووقوعه سيضعه تحت طائلة القانون للبلد الذي يعمل فيه، كذلك تعد الأجهزة الفنية ومعيدات البث من مصادر المعلومات السرية وهي:

- ❖ المصادر البشرية (الجواسيس- العملاء - المتعاونين).
- ❖ الأقمار الصناعية والتصوير الجوي.
- ❖ الاتصالات السيبرانية.
- ❖ المعدات الفنية.

- ❖ الدوريات والكمائن.
- ❖ الاستطلاع الجوي والأرضي.
- ❖ معيدات البث.
- ❖ التصنت الالكتروني على الاتصالات اللاسلكية.
- ❖ المراقبة الهاتفية.
- ❖ تحديد المواقع من خلال تقنية (GPS).
- ❖ المتعاونون من السكان المحليون.
- ❖ التعاون المشترك مع الأجهزة الاستخبارية المناظرة لنا من خلال الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون وتبادل المعلومات.

ز -دورة الاستخبارات

يطلق على المراحل التي تمر بها عملية جمع المعلومات وتحليلها ونشرها بدورة الاستخبارات، وهي مراحل مهمة في الوصول للحقيقة، ويعد خبراء الاستخبارات هنالك ثمة فرق بين التأكد من صحة المعلومات وبين تحليل المعلومات الاستخبارية، فصحة المعلومات تقتصر على مدى مصداقية المعلومة ومصدرها، أما تحليل المعلومات هو معرفة الغاية والهدف منها والأسباب الموجبة لها، لذا يتطلب من المستخبرين المختصين تمرير المعلومات التي ترد إليهم بدورة الاستخبارات والتي من شأنها أن تعطي

التفسير الحقيقي والمنطقي للمعلومة بعد مرورها بخمسة مراحل من التدقيق حتى تصبح متاحة أمام القيادات العليا لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

حـ -مراحل دورة الاستخبارات

١. مرحلة التخطيط والتوجيه: ويعني وضع خطة ملائمة لجمع المعلومات لإنجاح المهام والواجبات المناطة بالمؤسسة الاستخبارية وتحقق الهدف من وجودها على أن تتسم الخطة بالمرونة والشمولية في تغطية متطلبات المؤسسة الاستخبارية من المعلومات المطلوبة.

٢- مرحلة الجمع: وهي المرحلة التي يتم جمع المعلومات الأولية باستخدام عدة وسائل متاحة بشرية أو من خلال استخدام التقنيات الفنية أو كل ما يمكن أن يحقق الهدف من الحصول على المعلومات.

٣- مرحلة المعالجة: وهي المرحلة التي تمر بها المعلومات للتنقية والتدقيق والمقاطعة بغية تبيان صحت موثوقيتها وقد تستخدم في هذه المرحلة عدة قنوات معتمدة للتدقيق بما فيها التعاون المشترك مع الأجهزة الاستخبارية المناظرة والتي ترتبط معها باتفاقيات لتبادل المعلومات.

٤- مرحلة التحليل والإنتاج: وهي مرحلة الترجمة لجميع البيانات وتقيمها وتحليلها والتي تم تدقيقها في مرحلة المعالجة وتحويلها، إلى منتج استخباري نهائي لا لبس فيه، يمكن عرضه لأصحاب القرار لاتخاذ القرار

المناسب بصدده.

٥- مرحلة النشر: بعد استكمال المعلومات والوصول بها إلى منتج استخباري حقيقي يتطلب من أصحاب الشأن اتخاذ القرار المناسب بتوزيع هذه المعلومات إلى الجهات الاستخبارية ذات الاختصاص، أي الجهات التنفيذية أو إلى الوكالات الاستخبارية الأخرى لاتخاذ القرار المناسب بصددها.

٦- إعادة التقويم: كل عمل استخباري تقوم به الجهات الاستخبارية يجب إن تجري علية إعادة تقويمه لمعرفة مدى نجاح تلك الواجبات وما هي الدروس المستنبطة منها، ثم إن عملية التقويم الهدف منها هو تقويم العمل ووضع المعالجات والحلول التي تهدف إلى أنجاح العمل وتخطى الأخطاء وكيفية التعاطي مع المعضلات الآنية.

ط -أهمية الاستخبارات

تتأتى أهمية الاستخبارات من النتائج المتحققة من عمل المؤسسات الاستخبارية في تقليل الجهد والوقت والمال في معالجة المعضلات والمشاكل الاستخبارية، لذا يرى الخبراء في مجال الاستخبارات أن استنفار الجيوش وقوات حفظ النظام وجميع الإمكانيات والقدرات المتاحة للدولة وحشدها في سبيل حرب يومية مستمرة ضد عدو خارجي أو داخلي

كالتنظيم الإرهابي (عصابات كيان داعش) على سبيل المثال، لن يكون مجدياً إستراتيجياً وعملياً في مواجهة عملياته الإرهابية وشل قدراته ما لم تكن هنالك استخبارات فاعلة، لذا يتوقف نجاح العمل الوقائي ضد الهجمات الإرهابية على مدى قدرة الأجهزة الاستخبارية في جمع المعلومات الصحيحة والدقيقة والقادرة على منع الهجمات الإرهابية، والوصول إلى قدرات ومواقع التنظيم الإرهابي وتقويض جهوده ومقدرته، وكذلك الوصول إلى منابع تمويله واستهدافها بشكل مباشر، فإذا أرادت أية دولة اليوم أن تدافع عن أمنها ووجودها عليها أن تبني مؤسسات أمنية فاعلة قادرة على مواجهة التحديات وليس الاعتماد على القوة العسكرية فقط، إذ ليس هنالك سلاح أقوى من سلاح جمع المعلومات الذي يمكن من خلاله تفكيك خلايا الشبكات الإرهابية و إفشال مخططات الأعداء مهما كان نوعه وشكله وقدرته العسكرية، ولطالما فرضت الظروف الاستثنائية التي مرت على بلدنا أن جعلت جزءاً من مهام وزارة الداخلية تتمثل في مواجهة التنظيمات الإرهابية في ساحات الميدان أو من خلال تعقب عملها الإرهابي داخل المدن والقصبات، فبات من الضروري أن تتبنى وزارة الداخلية سياسات أمنية من شأنها زيادة قدرة وفاعلية الأجهزة الاستخبارية والأمنية، لاسيما (وكالة الاستخبارات والتحقيقات الوطنية) بصفتها الوكالة المختصة في تعقيب نشاط الحركات المتطرفة وعناصر الجريمة العابرة للوطنية، بغية

التعامل مع التهديدات الناتجة من أفعال تلك التنظيمات الإجرامية، وهنا يمكن أن نلخص أهمية الاستخبارات بما يلي:

١- اتخاذ القرار الامني المناسب في مواجهة كافة الأزمات.

٢- معرفة قدرات العدو ونقاط ضعفه.

٣- أخذ الاحتياطات اللازمة في مواجهة الأخطار المحتملة.

٤- بناء الخطط الأمنية على أساسيات معتمدة.

٥- حماية المنظومة الأمنية من عمليات الخرق والتصدي لها.

٦- كشف النقاط الواهنة ومعالجتها وتفعيل مناطق القوة والعمل على أعمامها إلى الجهات ذات العلاقة.

ك -مميزات العمل الاستخباري

١- العمل بالتفاصيل الدقيقة.

٢- السرعة المدروسة.

٣- التأمل بالتخصص.

٤- الالتزام بالتوقيتات.

٥- النظام والتخطيط.

٦- المصداقية.

٧- الحذر الشديد والتكتم.

٨- الشفافية.

الفصل الثالث

كيفية أدارة المصادر

بعد أن بينا مصادر المعلومات وتصنيفها إلى علنية وسرية وأهميتها في الحصول على المعلومات، لابد من تسليط الضوء على كيفية أدارة تلك المصادر وخصوصاً البشرية، على أن أهمية المصدر البشري تتأتى من أهمية أدارته بالشكل الذي يحقق نتائج إيجابية في أداء مهام الاستخبارات، ويعتمد ذلك بالدرجة الأساس على كيفية توظيف المصدر وتوجيهه من قبل ضابط الاستخبارات المشرف على عمله، ويتميز المصدر البشري عن بقية المصادر الأخرى في كيفية الحصول على المعلومة وقدرته على اختراق صفوف ومؤسسات العدو، وخصوصاً الأهداف التي تتمتع بالحصانة وصعوبة المراقبة والرصد من خلال الأقمار الصناعية أو الكاميرات الحرارية واستخدام الأجهزة الفنية والتقنية، فمهما تطورت التقنيات يبقى العنصر البشري عنصراً مهماً في العمل الاستخباري ولا يمكن الاستغناء عنه، وهنا علينا أن نبين كيفية إدارة المصادر البشرية لأن من الصعب استثمار الإنسان بكامل طاقته وتوظيفها للعمل من قبل الضباط المشرفين على إدارتهم، ما لم يكن لديهم الإلمام في كيفية الاستثمار الصحيح والمعرفة التامة بما عليهم أن يقوموا به، وماذا يجب أن ينتج المصدر وأين عليه التركيز وأن يعالجوا

النقص الحاصل في توعية المصادر وتنوع عددها، ضمن خطة الخرق المعدة إلى رئيس الدائرة، سواء أكانت سنوية أم فصلية، إضافةً إلى تحفيز إمكانياتهم وقدراتهم واستغلالها بالشكل الأمثل لصالح العمل الاستخباري ومن الأهمية المحافظة على حياة المصادر وتأمين سلامتهم بغية الاستمرار بتدفق المعلومات، من الأهداف المراد مراقبتها، وهنالك مصادر بحكم أهميتها وموقع وجودها يندر توفر بديل عنها في بعض الأحيان وان انكشافه يسبب لنا خسارة كبيرة بانقطاع المعلومات لذا يتطلب إدارة المصادر من قبل ضباط أكفاء وأصحاب خبرة متراكمة وعملية وتجارب حقق فيها نجاحات متميزة، أكسبته القدرة على إدارة مثل هكذا مصادر بغية تحقيق المصلحة العليا للبلاد، مع التنبيه أن إدارة المصادر علم قائم بذاته يتطور بتطور قدرات وإمكانيات العدو في أساليب كشف الجواسيس والعملاء وتطوير الأجهزة التقنية ومعدات كشف الاتصالات السرية التي تستخدمها مصادر المعلومات في عملهم.

عوامل نجاح أدارة المصادر

إن الإدارة الناجحة للمصادر تحتاج إلى جملة عوامل لنجاحها وتقويم نشاطها وكفاءتها ومنها الاتي:

١- التنوع: إن المقصود بالتنوع هنا تعدد المصادر وفقاً لمتطلبات

وجودهم والحاجة للحصول على المعلومات وعدم الاختصار على فئة معينة من طبقات المجتمع، بل يجب تنوع المصادر من جميع فئات المجتمع في أرض العدو وكذلك المتعاونين من المواطنين المحليين، بوصف تنوع المصادر قوة للاستخبارات.

٢- التقويم: إن التقويم المستمر مهم جداً سواء في مجال العنصر البشري أو الأهداف التي تخضع للتجسس الفني، فيجب أن يكون هنالك تقويماً مستمراً لنشاط وخدمة وإنتاج إي مصدر أو متعاون، يبين نشاطه وتقييم أعماله مع ذكر تقدمه أو تراجعه.

٣- التدريب: لابد من تطوير مهارات المصدر على كيفية استخدام الأجهزة الفنية وكشف المراقبة والرصد العلني بغية الحصول من خلاله على أفضل النتائج وعدم الوقوع تحت طائلة الكشف من قبل الأجهزة الاستخبارية.

٤- التحريك: ويقصد به وضع المصدر في المكان المناسب، لانه غالباً ما يمكن اختراق الأهداف المراد الوصول لها من خلال إيجاد موطئ قدم فيها، ولا نجد لنا مصدراً داخلها مثل التنظيمات الإرهابية، لذا يجب أن تقوم إدارة المصادر بتطوير المصدر ووضع خارطة طريق لمساعدته في الوصول للمكان المطلوب.

٥- الدعم المادي: يجب توفر الدعم المالي والمعنوي والحماية أمام

القانون للمصدر العامل مع الإرهاب وحماية عائلته وإبعادهم عن الخطر.

٦- الخدمات: ونعني بها كل ما يتم تقديمه للمصادر من خدمات سواء كانت خدمات صحية أو وثائق أو إقامة أو منح دراسية وغيرها من الخدمات التي تقدمها الاستخبارات للمصادر.

كيفية التعامل مع المصادر وطريقة إدارتهم بالشكل الأمثل

١- مصدر ذو مركز اجتماعي أو وظيفي مرموق: من خلال الخبرة العملية التي تعايشنا معها في إدارة المصادر وما لمسناه ممن سبقنا في هذا الاتجاه أصبح لزاماً على الضابط المشرف على إدارة المصادر أن يتمتع بالفطنة والدراية التامة في شؤون المصادر وظروف عمله وحياته الخاصة وما يكتنفها من إرهاصات وأن يعطي بعض الاهتمام لها دون أن يلتفت المصدر لما يقوم به ضابط إدارة المصادر بل يجعل اهتمامه من المفاجئات لكي يعطي رسالة ايجابية بأننا نعلم كل شيء عنه حتى حياة الخاصة وسيعطي هذا الاهتمام اندفاعاً كبيراً من قبل المصدر في تنفيذ ما يطلبه الضابط المشرف على إدارتهم، ويلعب موقع المصادر الاجتماعي والوظيفي دورا في كيفية اللقاء معه فمن غير الممكن أن يكون المصدر مدير عام أو شيخ قبيلة أو تاجر مرموق أو سياسي مميز يتم استدعائه من قبل ضابط المصادر للقاء به في الدائرة أو يتم إدارته من قبل ضابط حدث قد التحق

للتو للعمل في الاستخبارات، فهنا يتطلب من يدير هكذا مستوى من مصادر المعلومات إما رئيس الدائرة أو ضابط بدرجة رفيعة وأن تجري اللقاءات بشكل سري وأماكن غير معروفة، ويستبعد لقائهم في الإمكان العامة أو استدعائهم بشكل علني، بل يتطلب السرية التامة في إجراء اللقاءات حفاظاً على هيبتهم ومواقعهم الاجتماعية نتيجة لما ترسخ من مواقف سلبية تركتها الأجهزة الاستخباراتية للنظام السابق في نفوس المواطنين، بأن كل من يعمل معها كان متهماً بالاشتراك في قمع المواطنين وإلحاق الضرر بهم، فتولدت سمعة غير طيبة لكل من يتردد على دوائر تلك الأجهزة على العكس مما نراه في دول العالم حيث يتوافد الكثير من المواطنين لمساعدة الأجهزة الاستخبارية والأمنية من خلال تقديم المعلومات، واغلبها بالمجان نتيجة لما يتمتعون به من صفة المواطنة والولاء للوطن.

٢- مصدر لدية رغبة للانتقام: هنالك مصادر تدفعهم رغبة الانتقام من أشخاص يعرفونهم جيداً قد حصل خلاف بينه وبينهم، سواء أكان هذا الخلاف فكري (عقائدي) أم تجاري (مادي) أو غير ذلك وأن طبيعة هذا الخلاف تكون سببا للانتقام منهم نتيجة لعدم أيفاء هؤلاء الأشخاص بالتزاماتهم التجارية وتأدية حقوقه، مما جعله يستشعر بالغبن من تصرفهم معه أو لمحاولتهم توريطه بجرائهم جنائية أو إرهابية كادت أن تؤدي بحياته إلى الموت أو إلى السجن، وإن هذا المصدر يمتلك معلومات مهمة

عنهم تفيد الأجهزة الاستخبارية في عملها بغية الوصول لهؤلاء المتهمين نتيجة لسلوكهم الإجرامي أو سلوكهم التجاري الذي يحاسب علية القانون كتهربهم من الضرائب، وإن هذه المعلومات سواء أكانت سابقة لم تستطع الأجهزة الاستخبارية اكتشافها أم معلومات حديثة.

هنا يلعب ضابط الاستخبارات دوراً مهماً في كيفية استخلاص المعلومات من المصدر والمحافظة عليه، وكيفية اعتماده كمصدر موثوق يعتمد علية مستقبلاً، إن مثل هؤلاء الأشخاص يدينون بالولاء لمن قام بالوقوف معهم وأسترجع حقوقهم ونفذ رغباتهم، وهنا على ضابط المصادر أن يدرك جيداً أهمية مثل هؤلاء الأشخاص لامتلاكهم معلومات مهمة وكثيرة نتيجة لطبيعة عملهم مع المجرمين، مما يتطلب منه معرفة المعلومات الدقيقة عن المصدر بشكل سري وسريع، بغية معرفة من يكون الذي إمامة وكيف يتعامل معه، على أن مثل هؤلاء الأشخاص لايهم كيف يتم اللقاء بهم وفي أي مكان، لأنه جاء بنفسه للإخبار لذا يتطلب من ضابط المصادر أن يعرف طبيعة الخلاف وأسبابه الحقيقية وطبيعة الإعمال المخالفة للقانون التي أشترك بها معهم، بغية معرفة حجم تورطه بتلك الجرائم ودوافع الإخبار عن شركائه، كل تلك التداعيات تجعل الصورة واضحة أمام ضابط المصادر عن شخصية المصدر وأهمية استثماره والافادة منه في العمل الاستخباري في المستقبل وربما سيكشف الكثير من المعلومات الجديدة،

ومن الأهمية إجراء تقييمه للعمل وصلاحية بقائه أو التخلي عنه، لربما تورطه بأمور يعاقب عليها القانون لكن وجوده بين هؤلاء سيكشف لنا أموراً أكثر أهمية نحن بأمس الحاجة لها خدمة للأمن الوطني، مما يتطلب السعي الجاد لاستحصال الموافقات الرسمية لوقف الإجراءات القانونية بحقه بعد ثبات وفائه للعمل معنا، كجزء من رد الجميل مقابل إكمال المهمة معنا بناءً لأهميته.

٣- مصدر محتاج للمال: إن مثل هؤلاء المصادر الدافع الحقيقي لهم لتقديم المعلومات للأجهزة الاستخبارية والأمنية هو العوز المادي نتيجة للمديونية المتأتية بسبب الفقر أو حاجته للمال بسبب علاج احد أفراد عائلته او بسبب ارتيادهم لصالات القمار ومراكز اللهو والملاهي، وأن التعامل مع هؤلاء المصادر كالتعامل بين العامل والتجار فطالما العامل محتاج للمال فهو محتاج للتاجر لغرض العمل، فمهما قدم هذا المصدر من معلومات مهمة يجب على ضابط المصادر التشكيك بأهمية تلك المعلومات، وضعف قيمتها الاستخبارية وان قيمة الأموال الممنوح له قد يكون اكبر بكثير من أهمية تلك المعلومات، كي يبقى المصدر محتاجاً إلى المال بقدر حاجتنا للمعلومات التي تستحصل من وجوده داخل تلك الأماكن التي يرتادها، وعلى ضابط المصادر أن يتمتع بفطنه كبيره بغية إدارة مثل هؤلاء المصادر وأن يوازن بين حاجتهم للمال وبين قيمة المعلومة التي يقدمونها، وأن

يجعلهم دائمي الارتباط به طالما بيده المال وهم بأمس الحاجة إليه وإن مثل هؤلاء المصادرة لديهم الاستعداد للعمل في أي مكان، وكذلك القيام بأي واجب يكلفون به، كذلك توجيههم كيف ما يشاء ولأي واجب يشاء وإن قيمة المعلومات المستحصلة منهم تعتمد بالدرجة الأساسية على أمكانية وقدرة ضابط المصادر في إدارتهم بالشكل الأمثل، على أن مثل هؤلاء المصادر لا يفكرون بسمعتهم ولا يخشون كلام الناس فيهم ولديهم الاستعداد للقاء بأي مكان يتم طلبهم إليه من قبل الضابط المشرف عليهم.

٤- مصدر يتباهى بحب الظهور بعلاقته مع الدوائر الاستخبارية: إن مثل هؤلاء المصادر لا يعيرون أهمية لسمعتهم بقدر ما يتباهون بين الناس بعلاقاتهم مع ضباط الأجهزة الأمنية بسبب النقص بالشعور لديهم أو الدونية التي يتصفون بها في المجتمع والمتأتية من سلوكهم أو سمعتهم الشخصية فيسعون للتباهي بعلاقتهم علناً بين الناس بتلك العلاقة مع الأجهزة الأمنية، وغالباً ما يتحدثون بتلك العلاقة مما يسعى الناس للتوسط لديهم لقضاء حاجاتهم في الدوائر الأمنية، وربما يحصلون على بعض الأموال من هؤلاء الناس مقابل قضاء حوائجهم، وعلى ضباط الاستخبارات وضباط إدارة المصادر توخي الدقة بالتعامل مع هؤلاء المصادر لأنهم سلاح ذو حدين، لأنه من غير الممكن الاستغناء عنهم لأهمية وجودهم بين أفراد المجتمع للحصول من خلالهم على معلومات دقيقة عن المتهمين والموقوفين لدى

الأجهزة الأمنية، من خلال طلب ذويهم المساعدة ، وبالتالي معرفة معلومات أكثر دقة عنهم ربما تكون مخفية عن الأجهزة الاستخبارية، ومن جانب أخر إن تعاطي مثل هؤلاء المصادر بالمال والرشوة قد تسيء لمهام وواجبات ضباط الاستخبارات، وبالتالي يسئ لعمل تلك الأجهزة لذا من الأهمية ضبط إيقاع عمل هؤلاء المصادر بما ينسجم والعمل الاستخباري، لأن وجودهم مهم وخطر في الوقت نفسه، إضافةً لعدم مبالاتهم لسمعتهم أمام الآخرين لأنهم لا يخشون أجراء اللقاءات في أي مكان يطلبون فيه بل بعض الأحيان يتطلب استدعائهم إلى الدائرة وجلوسهم لفترة طويلة في قاعة الانتظار، كي يشاهدهم المراجعون وان الهدف من هذه الإجراءات لإعطاء فرصة اكبر لمعرفة المراجعين بأن هؤلاء يعملون مع الأجهزة الاستخبارية بغية تحقيق الهدف من وجودهم بين الناس، ومثل هؤلاء يتفاخرون بالعمل مع الدوائر الأمنية ويمتثلون لتنفيذ الأوامر وهم أكثر طاعة والتزام وأكثر جدية في تنفيذ مهامهم، مقابل إنجاز بعض طلباتهم التي تعزز من وجودهم في المجتمع وتعطي لهم الأهمية بين الناس.

٥- الإخلاص وحب الوطن: إن مثل هؤلاء المصادر يتمتعون بحس وطني وإخلاص منقطع النظير تجاه وطنهم وخصوصاً ممن تربوا على مبادئ الوفاء والإيمان لوطنهم، فهم لا يسعون للحصول على جاه مفقود ولا حاجة للأموال بقدر إشباع غريزة حب الوطن من خلال السعي للحفاظ على

السلامة الوطنية من أي أخطار خارجية أو داخلية يعتقدون بأنها تهدد حياتهم وحياة المواطنين، لذلك تجدهم يبادرون للاتصال لتقديم تلك المعلومات بالمجان للأجهزة الأمنية دون الاكتراث والخشية من أي تهديد، ومن خلال تجربتنا في العمل الاستخباري مررنا بمثل هكذا مصادر كان لهم دور في تحقيق نتائج كبيرة ومميزه وخير مثال على ذلك المصدر رقم (١٠١) وهو شخصية مميزة وذو مركز مهم في احد الدول الأوربية الذي قدم جهداً استخبارياً مميزاً وكان مثالاً للتضحية والإخلاص الوطني حيث قدم معلومات مهمة امتدت من عام (٢٠٠٨ولغاية ٢٠١٦) عن نشاط تنظيم القاعدة في أوربا وعن عملية إصدار الجوازات العراقية من بغداد ومن ثم الانتقال بها إلى عناصر تنظيم القاعدة في أوربا من خلال شبكة من المزورين، إضافةً إلى الكثير من المعلومات المهمة والتي تعد انجازاً مهماً في كيفية إدارة المصادر وإن مثل هؤلاء الأشخاص يتمتعون بنرجسية عالية ويتمسكون بشخصية الضابط الذي يتعاطى مع المعلومات التي يقدمونها ويهتم بهم شخصياً ويقدر مدى اندفاعهم وولائهم الوطني، فإن حصل هنالك تأثير نفسي من قبل الضابط الذي يدير مثل هكذا مصادر سيخلصون له بالعمل ولن يقبلوا بالتعامل مع غيرة وان تم استبدال محل عمله من مكان لأخر.

ويرغبون أن تكون أسمائهم وأعمالهم مخفية وغير معلنة ولديهم

الاستعداد للتضحية والمغامرة في تنفيذ مهامهم. لذا على ضابط الاستخبارات أو ضابط إدارة المصادر أن يتفهم اندفاعهم في تقديم المعلومات وأن يبدي لهم امتنانه لوطنيتهم وإخلاصهم في كل لقاءاته معهم، وأن يعبر عن شعوره العالي بحب الوطن والإخلاص لعمله أمامهم وأن يضرب لهم الأمثال في ما قدمه من تضحيات وبطولات وطنية،كي تغذي مشاعرهم التي دفعتهم لتقديمهم المعلومات وأن يتصرف معهم بدقة واحترام وخصوصاً التزامه بالتوقيتات والمواعيد التي يقطعها لهم، لأن مثل هؤلاء الأشخاص يعتقدون إن ضباط الأجهزة الأمنية مثالاً للوطنية والإخلاص لمهامهم وواجباتهم، وأن المواقع الاجتماعية والوظيفية التي يتمتعون بها مثل هؤلاء المصادر دائماً تجدها مرموقة وحساسة ومواقع علمية راقية، لذا من الأهمية اختيار ضابط ذو خبرة كبيرة لإدارتهم على أن يكون عمره مقارب أو بنفس أعمارهم لكي يدرك ماذا يريدون بغية استثمارهم بشكل أمثل لأجل الحصول من خلالهم على معلومات ذات قيمة استخبارية مهمة وكبيرة.

٦- مصدر عقائدي (منتمي فكرياً): إن مثل هكذا مصادر يصعب إدارتهم من قبل ضباط استخبارات غير مدركين لخطورة تلك المصادر، أن لم يكن ملما بعقائدهم ولديهم الدراية والاطلاع التامين بتلك العقائد،وإن كانت تلك العقائد التي يؤمن بها المصادر غير متوافقة أو مقنعة لسياسة

عمل الدائرة الاستخبارية التي تدير مثل هكذا مصادر، وعلى الضباط الذين يديرون مثل هكذا مصادر أن يظهروا التعاطف التام مع ما يؤمن به المصدر عند لقائه وأن يتحدث بمفردات ومفاهيم تريح المصدر وتنسجم مع أفكاره، وخصوصاً إذا كان المصدر يعتقد أن شكل النظام الحاكم في البلد مطابقاً للعقيدة والمفاهيم والمبادئ التي يؤمن بها، على ان الواجب العقائدي للمصدر يحتم عليه التضحية والفداء من أجل تلك العقيدة، فإن هذا النوع من المصادر متعطش لكي يغذي فكره بما يؤمن به، ولذلك يتوجب أن يتمتع ضابط الاستخبارات بتغذيته الفكرية التي يستشعر بأن لديه نقصا فيها، وأن يتقمص ضابط الاستخبارات الشخصية الفكرية التي يطمح المصادر اللقاء بها، كي يتزود ويتغذى منه فكرياً فإن إدارة هكذا مصادر غاية في الدقة والصعوبة، لأنهم يحملون أفكار متطرفة وعقائد راديكالية لا تؤمن بالسلام في نشر عقائدهم بل يعتقدون أن قوة السلاح هي من تحقق إرادتهم وان الخطورة متأتية من الإيمان المطلق بهذه العقيدة وإن كانت منحرفة، إلا أن الحاجة لوجود مثل هؤلاء المصادر داخل تلك التنظيمات من الضرورة، لمعرفة نواياهم وخططهم المستقبلية وان عملية الخلاص منهم بعد انتفاء الحاجة منهم ليس من السهولة، ولا يمكن إقناعهم بالرجوع عن هذا الفكر المنحرف لذا يتم التخلص منهم بعملية تسمى (الحرق) وهي القضاء عليهم من خلال التصفية الجسدية، كما حصل مع أسامة ابن لادن والزرقاوي

والبغدادي ولا يقتصر وجود مثل هكذا شخصيات على تنظيم القاعدة أو داعش فهنالك حركات متطرفة أخرى (مثل حركة أنصار المهدي) وزعيمهم (احمد كاطع سويلم الملقب باليماني) في مدينة البصرة وكذلك عبد الحسين المرسومي الملقب بالرباني في محافظة ديالى مدينة الخالص، إن مثل هؤلاء يحملون أفكار عدائية متطرفة ويتصفون بعدم الاتصال مع مريديهم إلا من خلال وكلائهم ولا يميلون لحب الظهور ويتصفون بالانطوائية ومغلقين فيما بينهم غالباً ما يقومون بتحديد أماكن اللقاء بهم عند طلبهم من قبل ضباط الاستخبارات، ويعتمد ذلك على قوة شخصية الضابط الذي يدير المصدر وقدرته على التأثير المباشر على المصادر، من خلال ما يحمله من ثقافة ووعي بالعقيدة التي يؤمن بها المصدر، إذ يستطيع من خلالها قيادته وتوجيهه كيفما يشاء، وإن هؤلاء المصادر ربما لا يحتاجون للمال والجاه أو المنصب بقدر حاجتهم لإشباع رغباتهم العقائدية، على إن الخبرة العملية التي تعايشنا معها في إدارة مثل هكذا مصادر أنتجت الكثير من الأعمال المميزة في الإطاحة بعدد ليس بالقليل من عناصر التنظيمات المتطرفة وأفشلت خططهم وقد أوصلنا عدد منهم في سلم قيادة تنظيم داعش وحققنا من خلالهم نتائج مبهرة لصالح عملنا الاستخباري.

ونلخص مما ذكرناه الى أن إدارة المصادر علم متجدد يعتمد بالدرجة الأساسية على نوع المصادر وأهميتها وموقعها، وعلى إمكانيات وقدرات

الضابط الذي يدير المصدر ومهاراته وخبرته في هذا الاتجاه، إضافةً للصلاحيات الممنوحة لضابط الاستخبارات في توفير الدعم المالي والمعنوي للمصدر بناءً على عطاءه وجهده الاستخباري.

الفصل الرابع

التحصين والحس الأمني

بعد الاطلاع على مبادئ وأسس وأساليب العمل الأمني والاستخباري أصبح لزاماً على رجال الأجهزة الأمنية والاستخبارية معرفة كيفية مواجهة الأساليب التي تمارسها الأجهزة المعادية لاختراق مؤسسات الدولة الوطنية، لتأسس موطئ قدم لها داخل تلك المؤسسات على غرار تراجع الانتماء الوطني المتأتي من الولاءات الحزبية والعقائدية العابرة للوطنية، إذ سبب تراجعاً يمس منظومات سلطة نفاذ القانون بفعل تأثيرات الانتماء السياسي وانعكاساتها على الواقع الأمني، وقد أتخذ الاختراق أساليب وأشكال متعددة، منها الفكري الثقافي والأيديولوجي العقائدي، إضافةً لأساليب الاختراق المعروفة، لذا يتطلب السعي الجاد لمعرفة كيفية التحصين منها من خلال تنمية الشعور والإحساس الأمني وطنياً، والتجرد من الارتباط والولاء الفكري خارجياً، وعلى ضوء تلك التحديات التي تواجهها مؤسسات السيادة الوطنية المتمثلة بأجهزة حفظ النظام بات من الضروري تسليط الضوء على التحصين الأمني ومفهوم العلاقة بين التحصين والأمن الوطني، وكيفية تنمية الحس الأمني لدى عناصر سلطات نفاذ القانون والمواطنين على حد سواء.

التحصين الأمني

التحصين لغةً يعني الحصن أو الموقع المنيع، وتحصين المكان أصبح منيعاً قوياَ فهو محصن أو حصين وقد عرف خبراء الأمن التحصين الأمني بثلاث تعاريف نوجزها أدناه:

التحصين الأمني كشعور: هو الشعور بحالة من الاستقرار النفسي داخلياً، والسليم فكرياً، والمنتمي وطنياً، ليكون مهنياً لا يمكن اختراقه من قبل أي جهة خارجية.

التحصين الأمني قواعد وسلوك: وهو مجموعة الإجراءات والقواعد التي تضعها الدولة وتسعى من خلالها لتعزيز البناء الأمني السليم لرجل الشرطة، لعمل منتج للبناء بعيداً عن الخوف والقلق والانحراف والاختراق الإجرامي أو السياسي أو الإرهابي له، والناتج عن ممارسات وأفعال خاطئة أو متعمدة ترتقي إلى مستوى التجريم من خلال تبصيره بنتائج تلك الممارسات، وإزالة سببها وتعزيز الإرادة والوعي والإيمان الذاتي الرافض لها (كالرشوة والاختلاس أو الفساد الإداري والأخلاقي أو الانخراط في صفوف العصابات الإجرامية والإرهابية).

التحصين اصطلاحاً: هو الوسيلة الفاعلة في ضمان إعداد المواطن للحيلولة دون انحرافه في أداء واجباته تجاه وطنه، وما يتولد عنه من خروقات، وتصويبها بما يكون من خلالها عنصراً سليماً في نظرته تجاه بلده.

أهم سبل خرق التحصين الأمني لرجل الأمن

١- الإغراءات المالية (الجانب المالي) الهدايا، كأن تكون بمناسبة لدى مسؤول يتربص البعض له لغرض تقديم الهدايا في تلك المناسبات، أو من خلال حفل زفاف لابنه، وهو طريق سهل الوصول للمسئول، وغيرها من الطرائق الاخرى.

٢- العقود من خلال مجموعة من المهندسين لجلب، بمبالغ باهظة، ومواد التعاقد على معدات، ثم تبدأ المساومات من خلال المتعاقد والمفاوضين سواء بالأجل أو العاجل، التقديم المبالغ أكانت مصوغات ذهبية أم سيارات أم مواد عينية وغيرها من الهدايا الثمينة.

٣- الابتزاز من خلال عملية الضغط لموقف مر به الشخص المعنى وتهديده بالمساومة على تبادل المنفعة.

٤- التفكير البرجوازي: من خلال تعدد الزوجات والوقوع بالمشاكل التي تكون سبباً في تورطه بأعمال مخالفة للقانون، نتيجة للعوز المادي وخضوعه تحت طائلة الضغط النفسي لكثرة المشاكل أو الاطلاع على حيثيات حياته مما تصبح مصدراً للمساومة.

٥- الجهل: بالقانون وضعف الثقافة المهنية، إن حسن النوايا وبراءة العمل الذي تنجزه لا يعفيك من العقوبة إذا كان مخالفاً للقانون وهنا ربما يكون

محل ابتزاز ومساومة.

٦- الجانب الإداري والأخلاقي والفكري والوطني (الانتماء الوطني والروح الوطنية) كلها مؤثرة في التحصين الأمني عندما يكون هنالك أخلاق في تأدية الالتزام بهذه المفاهيم وعدم التقيد بالقيم المهنية والأخلاقية.

٧- الإشاعة - الولائم - الرشوة - القمار - شرب الخمر - المخدرات.

كل تلك الممارسات لها تأثير مباشر على سلوك رجل الأمن بل إن تعاطيها يضعف من شخصية رجل الأمن ويؤثر على سلوكه المهني ويخل في واجباته من خلال المحاباة والمجاملات على أساس الواجب، مما يصبح ضابط الأمن واهناً، وسهل المنال من خلال اختراقه ووقوعه تحت طائلة القانون، لإخفاقه في تأدية واجباته على أكمل وجه.

مفهوم العلاقة الجدلية بين التحصين الأمني والأمن الوطني

هنالك علاقة متبادلة وجدلية ما بين التحصين الأمني والأمن الوطني، فلا يمكن تحقيق الأمن الوطني بمعزل عن التحصين الأمني، ولا يمكن إشاعة الوعي الأمني بهدف التحصين الأمني في بيئة غير أمنة أو مستقرة، إن التحصين الأمني هو فكر وممارسة وقرار من خلال اتخاذ المواقف لدى المسؤول و المنتسب و المواطن على حد سواء.

كيف يتم تجنيد (العملاء) الجواسيس الداخليين

بعد إن عرفنا العميل والجاسوس في الفصل الأول، علينا أن نعرف كيف يتم تجنيد هؤلاء ثم نتعرف على صفاتهم وأهداف التجسس وأساليب تجنيدهم وتدريبهم والسيطرة عليهم، إذ تتنوع أساليب التجنيد حسب اختلاف الهدف ومجال عملة المراد، حين يقوم به العدو مستغلين نقاط الضعف التي يتصف بها هؤلاء المستهدفين لأغراض التجنيد ويمكن أن نلخص نقاط الضعف ودوافع التجنيد بما يلي:

١- الدافع المادي من خلال استغلال الحاجة الملحة للمال والعوز المادي والمديونية المتراكمة نتيجة لارتياد صالات القمار ودور الدعارة وشرب الخمور، ولغرض تحقيق تلك الرغبة أو ألأمنية يصبح الفرد أسيرا لها.

٢- ضعف الشعور الوطني وخاصة عند الذين يكثرون الاختلاط بالأجانب ويقلدونهم ويتقمصون شخصياتهم وطريقتهم بالحياة (المغتربون وطنياً)، والمقصود بهم (الاغتراب الفكري) وبعض هؤلاء يتولد عندهم عدم الولاء خاصة عند بعض الأقليات والمتجنسين.

٣- دافع الانتقام والشعور بالاضطهاد.

٤- الضعف الأخلاقي والشذوذ الجنسي.

٥- تجار المخدرات والمتهربين من الضرائب مقابل مساعدتهم في التهريب أو تمرير بضائعهم دون مقابل.

٦- استغلال دافع الغيرة والمنافسة والخلافات السياسية وحتى العشائرية، لتجنيد أفراد تقف معهم الأجهزة الاستخبارية ضد الطرف الأخر.

٧- الابتزاز والضعف والتهديد والمساومة كإخراج المتهمين من التوقيف، والتقليل من محكوميتهم مقابل تجنيدهم أو تهديدهم بأحد إفراد أسرهم

٨- التهديد بالقتل أو العمل مع الأجهزة الاستخبارية، وهذه الطريقة قد تحصل مع بعض المترددين والمهزوزين وطنياً.

٩- هنالك أسلوب جديد للتجنيد وهو (العمل لصالح الغير) وهو أسلوب نجحت به الموساد بتجنيد الكثير من العملاء للإطاحة بين الدول العربية أو الإسلامية، كأن يكون قيام تجنيد مجموعة من الأشخاص لصالح قضية فلسطين، على أن القائم بالتجنيد هو الجهاز الاستخباري المصري، ولكن الحقيقة أن المعلومات لا تمرر للأجهزة الاستخبارية المصرية، إنما تذهب إلى الموساد ونحو ذلك .

صفات الجاسوس

١- أن يتمتع بروح معنوية عالية، وأن يتحلى بالذكاء وحسن البديهية والشجاعة.

٢- أن يتصف بالباقة وحسن التصرف، وأن يكون نشيطاً للقيام بالأعمال التي تتطلب الجرأة.

٣- أن يتصف بقوة الذكاء وأن يتمتع بذاكرة قوية للحفظ دون أن ينسى أدق التفاصيل، وعدم الاعتماد على تدوين المعلومات على الورق خشية من انكشافه، وأن يتمتع أيضاً بحب المغامرة ولديه القدرة على التخلص من المواقف الصعبة وان يعرف كيف يتعامل مع الناس وكيف يناقش الآراء، وأن يمتلك المهارة والقدرة الفنية في المسائل التي تحتاج إلى ذلك.

٤- أن يكون متزن العاطفة، أي لا تهزه المؤثرات العاطفية،وأن تتوافر لدية القدرة للعمل تحت الظروف الصعبة.

٥- أن تتوفر لدية القدرة على مسايرة الأحداث، وأن يعمل كفرد في مجموعة وأن يفهم نقاط القوة والضعف والحماية عند الآخرين، مع التخلص شخصياً من نقاط الضعف والفشل لديه.

٦- يجب أن يعرف كيف يوجد في غيره روح التعاون وأن يكون قادراً على تنظيم وإدارة وقيادة الآخرين، وأن تتوفر لدية الرغبة والقدرة على تحمل المسؤولية (أيجاد جواسيس او تجنيد عناصر جديدة).

٧- أن يكون دقيقاً في عمله، صائباً في الرأي، متثبت الحكم يعرف كيف يعقل لسانه ويغلق فمه، أميناً على أسراره.

٨- أن يكون جريئاً سريع الحركة، صلب العود، خشناً، ذا قابلية بدنية

عالية.

٩- أن تتوفر لدية القدرة على ملاحظة كل شيء، وعلى قدرة عالية على تذكر التفاصيل، وأن يكون قادراً على إعداد التقارير بمهارة ودقة ويسر، وان يقدر قيمة ملاحظاته.

١٠- أن يكون قادراً على الخداع والتضليل عندما يكون الخداع والتضليل ضرورة ملحة.

المستهدفون للتجنيد في المجتمعات

يصنف العملاء المستهدفين لأغراض التجنيد على أساس أهميتهم وموقعهم الوظيفي كما يلي:

١- علماء وخبراء رجال سياسة أساتذة جامعات باحثون وغيرهم من شخصيات المجتمع ذات الأهمية والمراكز الحساسة، إذ أن هذا الصنف من الأشخاص لا يمرون بمراحل اختبار وتجارب، إنما يتم التشاور معهم في كثير من الأمور التي من الممكن أن تخدم المؤسسة الاستخبارية أو البلد بشكل عام، من خلال مواقعهم الوظيفية والأكاديمية، كما تقوم الأجهزة الاستخبارية بتقديم العون والمساعدة لهم بما يحتاجون لتقوية مراكزهم.

٢- أشخاص يتم تجنيدهم للحصول على معلومات تفيد الأجهزة

الاستخبارية التي تقوم بالتجنيد والحصول أيضا على معلومات من الممكن أن تستفيد منها أجهزة استخبارية أخرى أو مؤسسات حكومية يتم تزويدها بتلك المعلومات مقابل منفعة لصالح الجاسوس نفسه أو المؤسسة التي قامت بتجنيده.

٣- أشخاص يتم تجنيدهم لغرض القيام بتنفيذ مهمات خاصة وهؤلاء لابد أن يمروا بمراحل تدقيق وتدريب وتجارب خاصة.

٤- أشخاص يتم تجنيدهم لغرض زراعتهم داخل المؤسسات الحكومية وخاصة الدول الأجنبية وأحزابها.

٥- مواطنو البلد المتواجدين في بلدان أخرى ويحملون جنسيات ذلك البلد أو مقيمين فيه، يتم تجنيدهم للعمل داخل البلد المتواجدين فيه أو العمل في بلد ثالث مستهدف، كأن يعمل بصفة موظف في شركة أو مؤسسة او اعمال حرة.

أهداف التجسس

١- تحديد الموارد الطبيعية للإنتاج الاستراتيجي والتقييم (الغذاء - الطاقة - الموارد الطبيعية).

٢- معرفة السياسات الداخلية والخارجية للدولة.

٣- الحصول على معلومات ذات سرية عالية كان تتعلق (بنظام المعركة

- تسليح وتجهيزات الجيوش).

٤- الصناعات الحربية والاستراتيجية (البرامج النووية - الصواريخ بعيدة المدى - جميع الصناعات الاستراتيجية).

٥- شكل النظام السياسي وعدم رضا الشعب عنه.

٦- القوميات والإثنيات والمذاهب في البلاد والمشاكل التي يمكن أن تحصل بسبب ذلك، الأمنية منها والسياسية في الوقت الحاضر والمستقبل.

٧- الحوادث التاريخية والنزاعات والصراعات بين مكونات الشعب التي دثرتها السنوات السابقة، ومرور المدة الزمنية الطويلة عليها، وكيفية إعادتها للسطح تارة أخرى.

٨- المحرومية والغبن الذي لحق بفئة معينة من الشعب، وكيفية إثارة الفتنة بصددها.

٩- معرفة نجاحات الجانب الاقتصادي والزراعي والتجاري، والإخفاقات التي يمكن أن تحصل في المستقبل أو في الوقت الحاضر.

١٠- مكونات الشعب وطبقاته ومذاهبه وقومياته وعقائده ودياناته، والمشاكل المحتملة التي تحصل فيما بينهم ومدى انسجامهم.

١١- ومجمل أهداف التجسس جمع معلومات تفصيلية دقيقة عن كل ما يهم العمل المخابراتي الذي يستهدف ذلك البلد، من خلال الجواسيس والواجهات الاستخبارية المتعددة .

وصايا التحصين الأمني من الاختراق للقيادات وإفراد الأجهزة الأمنية

١- التثقيف على حب الوطن وبث الروح الوطنية والانتماء للوطن.

٢- الالتزام بالقوانين والأوامر وتثقيف جميع القيادات وأفراد الأجهزة الأمنية على الالتزام بها.

٣- تحصين الأمن الفكري لجميع عناصر الأمن، وإنعكاسه في التعامل مع المواطنين.

٤- التحصين الأمني ضد الشائعات ومحاربتها بشتى الطرق.

٥- التقييم وتحري المعلومات الدوري عن عناصر الأجهزة الأمنية وأفراد قوى الأمن الداخلي هم وعوائلهم ومراقبة أموالهم.

٦- معالجة نقص المعرفة والدراية من خلال نشر الوعي الأمني لجميع الإفراد العاملين في مجال الأمن ونوعية المجتمع.

٧- الكشف الدوري لجميع عناصر الأمن بصدد تعاطي المخدرات.

٨- التقييم النفسي من خلال الفحص الدوري وطلب المعلومات عن عناصر الأمن.

٩- إجراء عملية تثقيف للضباط الموفدين خارج القطر، وتوعيتهم بعادات وتقاليد البلد الموفدين إليه، وعن أساليب عمل الأجهزة الاستخبارية في التوريط لغرض التجنيد.

١٠- تحصين عوائل الضباط من خلال التوعية والإرشاد المستمر من أساليب العدو، لاستهدافهم والإيقاع بهم بغية تهديد ومساومة والدهم لغرض التجنيد أو احد إفراد العائلة.

١١- عدم استخدام أجهزة النقال الذكية من قبل المنتسبين داخل الأماكن الحساسة في المؤسسات الأمنية.

١٢- تفعيل دور النساء في العمل الاستخباري.

١٣- متابعة الزيارات غير المبررة للدوائر الأمنية من قبل بعض الأشخاص.

١٤- يمنع التصريح للدخول للدوائر الأمنية، دون تخويل مسبق وتحديد المهمة والجهة المقصودة دون السماح بالتجوال في أروقة الدائرة.

١٥- عدم تولي الضباط مزدوجي الجنسية أي منصب مهم في الوزارة ومفاصلها.

١٦- التقييم الدوري المهني والفني لعمل الدائرة وجميع العاملين فيها.

١٧- يمنع تمرير أية برقية سريه فورية إلا من خلال الأجهزة المؤمنة.

١٨- يمنع دخول الضباط والمنتسبين بعد الدوام الرسمي في الأماكن المشبوهة.

١٩- الاهتمام بأفراد قوى الأمن الداخلي أثناء الخدمة وبعدها.

٢٠- المحافظة على الوثائق وعدم طباعتها أو استنساخها في المكاتب

الخارجية.

٢١- تفعيل دور الأجهزة الأمنية الرقابية وعدم التدخل في شانها الوظيفي.

٢٢- تفعيل دور البحث الجنائي.

٢٣- تداول البريد المهم بين المدير والأقسام بواسطة حقيبة مؤمنة.

٢٤- يجب على الطابعين وضع أسمائهم والتاريخ واليوم أسفل الكتاب.

٢٥- عدم نشر الصور بالزي العسكري على مواقع التواصل الاجتماعي أو إقامة كرويات للضباط.

٢٦- أرشفة جميع الوثائق والمعلومات الكترونياً لغرض تأمينها.

٢٧- توفير الدعم المالي وقطع الأراضي لسكن أفراد قوى الأمن الداخلي وبث الروح المعنوية بينهم.

٢٨- إدخال الضباط بدورات تطويرية داخلية وخارجية لمواكبة التطور وتحسين الأداء.

٢٩- إعادة النظر بالخطط بشكل دوري وإجراء الممارسات العملية عليها.

٣٠- نقل الضباط من الأماكن الحساسة قبل إحالتهم الى التقاعد.

٣١- عدم تشغيل أقارب أفراد الأمن في مكان واحد.

٣٢- الافادة من التقنيات الحديثة في العمل الأمني والاستخباري

(الكاميرات - الطائرات المسيرة..... وغيرها من التقنيات).

٣٣- تجهيز مواقع الحراسة الخاصة بالمعدات الفنية (النواظير أالليلية - أجهزة الاتصال المؤمنة...الخ).

٣٤- إصلاح القطاع الأمني من خلال أنشاء مؤسسات تدرس التحصين الأمني وإنشاء جامعة أو معهد متخصص بالأمن والاستخبارات، يواكب التطور العالمي بغية تطوير أمكانية العاملين في الأجهزة الأمنية وتنمية مهاراتهم الفردية.

٣٥- إيجاد مركز متخصص لصيانة الحاسبات والأجهزة الفنية في دوائر الاستخبارات، ويمنع منعاً باتا إرسال الحاسبات العائدة لدوائر الأمن والاستخبارات لصيانتها خارج الدائرة بأي شكل كان .

٣٦- تثقيف أفراد الأمن على أنواع الأمن (الأمن الاقتصادي - الأمن الإعلامي - الأمن السياسي - الأمن الجنائي....الخ).

٣٧- تحديد المعلومات المراد حمايتها ومدى حاجتها الفعلية للحماية لمعرفة مستوى الحماية المطلوبة.

٣٨- تحديد طريقة الحماية المطلوبة مثل بصمة العين أو بصمة اليد أو كلمات السر والتشفير المطلوبة من المنتسبين والضباط .

٣٩- استخدام أجهزة كشف الاختراق وتحديدها.

٤٠- الابتعاد عن الميول والأهواء الشخصية.

٤١- الالتزام بالتوجيهات والمواقف الرسمية للدولة واحترام الدستور.

٤٢- حماية امن الإفراد ومنع تزويد الجهات الخارجية بالمعلومات من خلال الضباط والمنتسبين غير المخولين.

الحس الأمني

إن الحديث عن الحس الأمني وأهميته بالنسبة لرجل الاستخبارات، الغاية منه في إطار السعي إلى تطوير قدرات ضباط سلطة نفاذ القانون وبالخصوص منهم العاملين في الأجهزة الأمنية والاستخبارية، لأن هذا الموضوع يتصل تمام الاتصال في مهام عملهم الميداني ومواجهة التحديات المتنامية التي يقومون بمواجهتها في مختلف المجالات، وعليه إن السبب الرئيس في إخفاق بعض الضباط في التوصل إلى نتائج ايجابية في القضايا التي يحققون فيها، يتمثل في انعدام أو ضعف الحس الأمني لديهم في مقابل ذلك نجد أن بعض الضباط عندما تسند إليهم قضية معقدة قد مضى عليها عدة سنوات وتعاقب عليها أكثر من ضابط تحقيق قد فشلوا في التوصل إلى نتائج ايجابية، نجدهم ينجحون في الوصول إلى نتائج إيجابية، ويعود السبب في نجاحهم أو فشلهم إلى مدى استخدامهم مهارة الحس الأمني لديهم، لذا إن أهمية الحس الأمني من الأولويات المؤكدة التي تتطلب تسليط الضوء عليها وعلى أهدافها لما لها من أهمية لدى ضباط

سلطة نفاذ القانون والنتائج المتوخاة منها.

أهداف الحس الأمني

ينبغي التعرف على أهمية الحس الأمني بالشكل العام وأهميته لدى ضباط الأمن بشكل خاص، والعوامل والوسائل المساعدة في تطوير قابليتهم من خلال الاتي:

١- أهمية الحس الأمني.

٢- أهمية الحس الأمني لضباط الأمن باختلاف رتبهم ومستواهم التعليمي وعدد الدورات المشترك فيها وجهة عمله .

٣- عوامل بناء الحس الأمني لدى ضباط الأمن.

٤- وسائل تنمية الحس الأمني لدى ضباط الأمن.

أهمية الحس الأمني

قبل أن نبحث أهمية الحس الأمني علينا أن نطلع على تعريف الحس الأمني كشعور وإحساس وكصفة شخصية قد تلازم الشخص منذ إدراكه للحياة وكمهارة شخصية مكتسبة.

الحس الأمني كشعور: هو الشعور والإحساس المتولد داخل النفس، والمعتمد، على أسباب وعوامل موضوعية تؤدي إلى توقع الجريمة بقصد

منعها أو ضبط مرتكبيها، وهنا لا يقتصر الحس الأمني على رجال الأمن فحسب، بل يجب أن يكون لدى كل مواطن حس أمني تجاه وطنه.

الحس الأمني كصفة شخصية: هو صفة خاصة من صفات الشخصية التي تمكن من يمتلكها من التعرف على الأشياء وإدراكها والتميز بينهما، ومن ثم تفسيرها تفسيراً صحيحاً ويتوقع لها توقعاً صحيحاً في الاحتمالات كلها تمكنه من الاستشعار بالخطر ومعرفة مصادره، وبالتالي يتمكن من مواجهة الخطر أو البحث فيه أكثر، وصولا الى الأسباب المناسبة قبل وقوع الخطر، أو تكون لدية إمكانيات التهيؤ لمواجهته فور وقوعه.

الحس الأمني كمهارة: هو مهارة من المهارات التي يجب أن يمتلكها الفرد أو رجل الآمن على وجه الخصوص، تنطلق من المسئولية والخبرة لاستشعار بمظاهر معينة يمكن أن يكون من شأنها الإخلال بالآمن بمفهومة الشامل.

ومن التعاريف السابقة يتضح أن الحس الأمني يعتمد على نوعين من العناصر هما:

١. العناصر ذات الطبيعة الوجدانية أو الأحاسيس الذاتية

وتتمثل بالحس الداخلي أو الشعور الوجداني نحو أمر ما، يجعل ضابط الاستخبارات يسلم بوجود شيء ما أو لديه احتمال قوي بوجود ذلك

الشيء، وتعتمد تلك العناصر الوجدانية أو الذاتية على مجموعة من الملكات الخاصة التي تتوفر غالبا في الإنسان بحكم تكوينه الخلقي، يكون هنالك اختلاف بين الأشخاص بحسب ما يتمتعون به من ملكات فطرية أو مكتسبة لذا يمكن أن تتحقق العناصر الذاتية بعدة وسائل أهمها.

أ ـ التوجس من أمر خطر: ويقصد به الحالة التي تجعل بالإمكان التحقق من الخطر من مصدر ما، بالرغم من خلوه من مظاهر وجود ذلك الخطر الحقيقي، مما يجعله يحتاط بطريقة لاشعورية من ذلك المصدر.

بـ ـ التشكيك بأمر مريب: ويقصد بتلك الحالة التي تتساوى فيها عوامل العلم أو المعرفة مع عوامل الجهل في أمر ما، بشكل يجعل ضابط الاستخبارات مرتاباً فيه لا يدري إذا كان يتركه دون تحوط له.

جـ ـ الاستشعار بأمر غير طبيعي: ويقصد بذلك الإحساس الداخلي غير المحدد بسبب معروف، والذي يجعل ضابط الاستخبارات يتوقف بإدراكه الحسي نحو شيء أو إنسان يستشعر من وراءه امراً عادياً، لكنه يتطلب ضرورة الحذر منه أو التركيز عليه، أما لمنع تفجير خطير أو لضبط متهم أثناء تنفيذه لجريمته.

دـ الالتفات لأمر غير طبيعي: ويقصد به ما يلفت انتباه ضابط الاستخبارات بعد وقوع بصره أو سمعه على أمر ما بصورة عابرة، مما يحتم عليه التركيز بطريقة شعورية واعية كمشاهدة شخص في الصيف يرتدي

ملابس شتائية لا تتناسب مع حالة الجو، مما يجعل ضابط الاستخبارات يستثار بحسه الأمني لهذا الشخص لظهوره بمظهر غير طبيعي يدعو إلى ضرورة التوقف أمام حالته الملفتة للنظر.

٢. العناصر ذات الطبيعة الموضوعية أو العقلانية:

وهي العناصر التي يعتمد عليها الحس الأمني بعد توفرها، إذ تجعل الإحساس عقلياً يعتمد على ضوابط موضوعية أو مظاهر مادية تباعد بينه وبين أية عاطفة أو أحساس تحكمي، وتمثل العناصر الموضوعية ضمانات تحول دون تعسف ضابط الاستخبارات في الاعتماد على الحس الأمني، وأن هذه العناصر يمكن تحقيقها بعدة وسائل من أهمها الاتي :

أ ـ دقة الملاحظة: ويقصد بها القدرة الذهنية الدقيقة التي تؤدي إلى رصد حركة شيء أو شخص بشكل يكشف مصدر التهديد والخطر بهدف منع وقوع الخطر والحيلولة دون انتشاره.

بـ ـ المراقبة: ويقصد بها النشاط الذهني المقصود والمتكرر والدقيق الذي يؤدي لرصد حركة شخص أو مؤسسه أو إي شيء يمكن أن يكون مصدراً للخطر، ويتضح أن الفرق بين الملاحظة والمراقبة تتمثل بأن نشاط المراقبة مقصود ومخطط تجاه هدف سبق وأن تم تشخيصه، والهدف من مراقبته معرفة طبيعة تحركاته ونواياه الحقيقة، أما الملاحظة فهي القدرة

الذهنية في رصد المظاهر الخارجية لسلوك اَني يصدر من شخص أو شيء ما في مكان وزمان معينين .

جـ .التحليل: ويقصد بذلك العملية العقلانية التي يقوم بها ضابط الاستخبارات لأدراك المعطيات والعناصر المادية والمعنوية، التي يرصدها من خلال قيامه بعمليات الملاحظة والمراقبة والاستنباط، واستنتاج ما تعنيه كل الأمور والدلالات والاحتمالات، والنتائج التي تساهم في منع وقوع الجريمة أو ضبط مرتكبيها.

العوامل التي تتحكم ببناء الحس الأمني لدى رجل الشرطة

أ .العوامل الذاتية: وهي العوامل التي تساعد على بناء الحس الامني ومصدرها شخصية رجل الاستخبارات وتتكون من.

- سلامة وسائل الإدراك المباشرة مثل الحواس الخمسة وغير المباشرة كالحاسة السادسة من خلال توظيف العقل.
- الرغبة في الاعتماد على الحس الأمني واللجوء إليه والاستفادة منه.
- التكامل بين الحس بوصفه ميزة شعورية، والفهم والتفكير بوصفه ميزة منطقية عقلية من جانب اَخر.
- إحساس رجل الاستخبارات بالمسؤولية والشعور

الـذاتي بأهميـة الحـس الأمنـي واقتناعـه بجـدواه والرغبـة الذاتية في امتلاكه.

بـ. العوامل الخارجية: وهي العوامل التي تساعد على بناء الحس الأمني الناتجة عن الظروف المحيطة بالعمل وأهمها ما يلي:

- كثـرة المواقـف الأمنيـة التـي يتعـرض لهـا رجـل الاستخبارات.
- غمـوض وتنـوع الإحـداث التـي يتعـرض لهـا رجـل الاستخبارات.
- إحسـاس رجـل الاسـتخبارات بعظـم المسـؤولية الملقـاة على عاتقة وضرورة الوصول الى نتائج ايجابية.
- انفراد رجل الشرطة في مواجهة عمل إجرامي خطير.
- التعلـيم والتـدريب لرجـال الاسـتخبارات فـي المؤسسات التدريبية.
- الرغبـة الذاتيـة لـدى رجـل الشـرطة فـي تنميـة الحـس الأمني.
- حـب الـوطن عامـل مهـم فـي انـدفاع رجـال الاسـتخبارات على تنمية الحس الأمني لديهم.

النتائج التي يحققها الحس الأمني لرجل الأمن

١. يزيد من قدرة رجل الاستخبارات على الإبداع في عملة.

٢. الوصول إلى نتائج ايجابية.

٣. السيطرة على المواقف الأمنية (ضبط ألأمن).

٤. عامل مساعد على أداء الواجبات في ظل المخاطر الأمنية.

قواعد تشكيل الحس الأمني

١. تفهم الحدث.

٢. تقويم النتائج.

٣. تحديد السلبيات.

٤. تفسير الوقائع.

٥. ربط الأسباب بالنتائج.

٦. استخلاص الدروس.

خصائص الحس ألأمني

١ـ الحس الأمني عملية مزدوجة: إذ يجمع بين العناصر ذات الطبيعة الذاتية والموضوعية في أن واحد، مما يميز الحس الأمني عن وسائل الإحساس الوجداني المجردة كالحدس والتخمين، وكذلك يميزه عن

رسائل الإدراك المجردة كما في التفكير والتحليل والإحصاء.

٢. الحس الأمني توقع وتنبؤ بخطر أجرامي وشيك أو مستقبلي: ويميز الحس الأمني بقدرته على جعل الإنسان يتوقع العمل الإجرامي والتنبؤ بحدوثه، ومن ثم يتخذ الإجراءات التي تتكفل منع وقوعه أو على الأقل الحيلولة دون استفحال آثاره أو الإسراع في ضبط مرتكبيه.

٣. الحس الأمني يهدف إلى مواجهة خطر أجرامي: وذلك بمنع حدوثه أو ضبط الجناة والتقليل من ضرره بعد وقوعه.

٤. الحس الأمني صفة من الصفات الشخصية. قد لا تتوفر لدى العامة بل هو ملكة يمتلكها البعض، وهو ليس شيئاً موروثاً بقدر ما هو ميزة وصفة تكتسب بالتربية والخبرة والممارسة والتعليم.

٥. يرتبط الحس الأمني بالإدراك الحسي الصحيح. لهذا فهو يستوجب سلامة الحواس لدى رجل الاستخبارات.

٦. يرتبط الحس الأمني بالعلوم الاستخبارية المتخصصة والثقافة العامة.

أهمية الحس الأمني لرجل الآمن

يعد الحس الأمني من أهم الوسائل التي تمد ضابط الآمن بالمعلومات اللازمة لمنع وقوع الجريمة إبتداءً أو ضبط مرتكبيها انتهاءً، ويؤدي التخلي عنه أو التنكر لفائدته إلى حرمان العمل الأمني من أهم الوسائل المساعدة

لضابط الأمن، وبالتالي الفشل في الوصول إلى المجرمين في الجرائم التي ترتكب والتي لا ينتج عنها أدلة دافعة على الإدانة، مما يؤدي لكثرة الجرائم المقيدة ضد مجهول، وهذا بدوره يؤثر على سمعة الأجهزة الأمنية وكفاءتها.

لذا نجد أهمية الحسن الأمني تتأتى من كونه يهدف إلى:

١ـ الكشف عن مصدر الخطر الجرمي قبل وقوعه أو على الأقل ضبط مرتكبيه والتقليل من جسامته.

٢. الوصول إلى أدلة تؤيد أي أجراء يقدم علية ضابط الاستخبارات في كشف الجرائم ذات الطابع السري والجرائم الغامضة.

الفصل الخامس

دور وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية في تحقيق بيئة أمنية مستقرة

نتيجة للمتغيرات التي حصلت بعد العام ٢٠٠٣ في الواقع السياسي للعراق وتحوله من نظام دكتاتوري شمولي امتازت أجهزته الأمنية والاستخبارية بضلوعها بارتكاب مخالفات جمة، تجاه حقوق الإنسان، وأتباعها لأساليب قسرية في التعامل مع المواطنين متخذة مبدأ الشك شعاراً في الوصول للحقائق، من خلال استخدام أدوات التعسف في انتزاع الاعترافات، لأن تفكير مؤسسات الدولة الأمنية في حينها كان منصباً حول بقاء الحاكم أطول مدة ممكنة بالحكم، والسعي لتوفير قدر كبير من الحماية له وللمؤسسات الحكومية من قبل الأجهزة الاستخبارية والأمنية دون الاهتمام بتوفير بيئة أمنة للمواطنين، أو العمل لتحقيق الرفاهية والعيش الرغيد للمجتمع من قبل الحكومة، لذلك تجد أجهزته الاستخباراتية قوية وذات إمكانيات عالية، وقد كانت حياة العاملين فيها مرهونة بحياة الحاكم، لذا تجد عناصر تلك الأجهزة مطيعين لتنفيذ تلك السياسة وان لم يقتنع بها .

إن تغير الواقع السياسي في بلدنا من نظام دكتاتوري إلى ديمقراطي أثر بشكل واضح على السياسة الأمنية التي كانت تتبناها وزارة الداخلية العراقية في توفير الأمن الداخلي، نتيجة لحجم التهديدات التي رافقت حالة التغيير

واتساع مهام وواجبات وزارة الداخلية بعد حل الأجهزة الأمنية السابقة، مما خلق حالة من الفوضى وعدم انضباط الأمن من قبل قوات التحالف، وازدياد حالة الجريمة المنظمة والعابرة للوطنية، ومن ثم حالة الإرهاب المتمثل بتنظيم القاعدة ومن ثم تنظيم داعش، ولمواجهة تلك التحديات تم تأسيس وكالة الوزارة لشؤون الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية سنة ٢٠٠٣ إحدى وكالات وزارة الداخلية الرئيسة، بوصفها جهاز استخباري متقدم يقدم المشورة الأمنية للوزارة ويدعم جميع مفاصل الوزارة بالمعلومات عن التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للوطنية، وقد أكتسب العاملون في وكالة الاستخبارات خبرة كبيرة في مقارعة التنظيمات الإرهابية من خلال نخبة من الضباط المهنيين، والتي تراكمت في مجال العمل الاستخباري الميداني، فضلاً عن وجود اختصاصات علمية وفنية مختلفة ضمن الملاك.

وتتلخص مهمة وكالة الاستخبارات: بأنها تختص بجمع المعلومات من خلال المصادر السرية والعلنية والجهد الفني والتغذية العكسية وفرز المعلومات والتدقيق والتحليل وإنتاج التقارير الاستخبارية فيما يخص مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للوطنية، والتحقيق بهما والحد من انتشارها والمساهمة في تحقيق ألأمن الداخلي الاتحادي وتحديد المخاطر ومستوياتها وتقديم المشورة لصانع القرار في جميع الاوقات لتوفير

الأمن وحفظ النظام العام.

أما القيم التي تعمل عليها الوكالة: فتتمثل في القيم التي تؤمن بها قيادة الوكالة مستمدة من الدين الإسلامي الحنيف ومن القيم العربية الأصيلة التي تعتز وتفتخر بها وتحرص على الالتزام بها وتؤكد على إبرازها خلال أداء الواجبات اليومية وهي:

١. الشجاعة.

٢. التضحية.

٣. الاحترام.

٤. النزاهة.

٥. العدل.

٦. الصدق.

رسالة وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية

توفير بيئة آمنة وخالية من الإرهاب والجرائم المنظمة من خلال تطوير العمل الاستخباري والتقني والتحقيق في تلك الجرائم وتعمل الوكالة بصمت من أجل أمن المواطن وتثمن الشجاعة والنزاهة والإخلاص لدى العاملين في مفاصل الوكالة وتبتعد عن أي ميول حزبية أو طائفية أو عنصرية في عملها (ولائها للعراق فقط).

المديريات العاملة في الوكالة

١. مديرية الاستخبارات ومكافحة الإرهاب.

٢. مديرية مكافحة الجريمة المنظمة.

٣. مديرية التقنيات والمعلوماتية.

٤. مديرية الواجهات والمراقبة السرية.

٥. إضافة للدوائر الساندة الأخرى والتي ترتبط بمقر الوكالة مباشرةً.

ماذا نحتاج من الاستخبارات

إن الحاجة الفعلية للاستخبارات تتأتى من أهمية الاستخبارات ودورها الفعال في تعقب خلايا الإرهاب والجريمة المنظمة، فبدون الاستخبارات تبقى جميع مفاصل الوزارة تعمل دون رؤيا واضحة في تحديد المخاطر، بل ربما نقوم بتسخير كل الجهود والإمكانيات المتاحة لمواجهة أية معضلة دون تحقيق الهدف مالم تكن هنالك معلومات حقيقية يمكن من خلالها أن نضع خطة واقعية لمواجهة ذلك الخطر أو المعضلة، فالاستخبارات حاجة ملحة ومطلب ضروري في مواجهة التحديات.

على ماذا يجب أن يتركز تفكير الاستخبارات

١. الأهداف التي يجب إن تحققها الاستخبارات.

٢. القدرات المطلوب بناءها لتحقيق تلك الأهداف.

٣. التقييم العام لأداء الاستخبارات ويتضمن أهم الانجازات التي حققتها مع الإشارة للتحديات التي تواجهها.

أهمية الاستخبارات لمكافحة الجريمة المنظمة

تعد الجريمة المنظمة والعابرة للوطنية من الأهمية والخطورة التي لا تقل عن أهمية وخطورة الفعل الإجرامي للإرهاب لأن كلاهما يستهدف الإنسان فالإرهاب يستهدف وجود الإنسان في الحياة وإقصاءه منها والجريمة المنظمة تستهدف مقومات الحياة للإنسان والتأثير على سلوكه اليومي وطبيعة حياته المعاشية من خلال الغش والتهريب والاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسيل الأموال والاتجار بالبشر والأعضاء البشرية، وكل الجرائم المتعلقة في استهداف الحياة وتعطيل النمو القدرات البشرية وشل الحياة اليومية، من خلال إدخال حالة الرعب والفوضى بين الناس وانتشار عناصر الجريمة المنظمة وفرض إرادتهم بالقوة بواسطة استخدام السلاح، لذا يتطلب العمل الاستخباري المضي قدما في تحقيق أهدافه وفرض إرادة القانون والتقصي والتحري عن عصابات الجريمة المنظمة واجتثاثها من أصولها وعرض مرتكبي تلك الجرائم للقضاء العادل، وبالتالي فإن تحقيق الأمن المستدام لربوع الوطن ولجميع المواطنين مهمة ليست بالسهلة ولاهي

بالنزهة بقدر ما هي عمل مضني، يستهلك الوقت والجهد للعاملين في هذا المجال ويحتاج إلى حزمة من القوانين النافذة والفاعلة يرتكز عليها العمل الاستخباري والأمني، إضافةً إلى الدعم المالي وتوفير الإمكانيات الفنية واللوجستية وعقد اتفاقيات للتعاون المشترك وتبادل المعلومات الإقليمية والدولية، بما يتعلق بنشاط المجرمين واسترداد المتهمين الهاربين عن وجه العدالة، كل تلك الإجراءات هي رادعة للفعل الإجرامي إلا أن الوعي والإرشاد يأخذ دوراً مهماً في توضيح النتائج المترتبة لهذا الفعل خصوصاٍ بين الشباب للحد من انخراطهم أو تضليلهم من قبل المجرمين والانتماء لتلك الجماعات الإجرامية ومعرفة النتائج المترتبة من الفعل الإجرامي لمرتكبي هذه الجرائم مما يخلق حالة من التحصين والوعي المجتمعي لحث الشباب بالابتعاد عن المروجين لمثل هذه الأفعال بل والتثقيف ضد هذه الممارسات البعيدة عن أخلاقيات المجتمع والأعرف وعن القيم السماوية التي أوصى بها ديننا الحنيف.

البيئة الاستخبارية

يواجه بلدنا تحديات متزايدة وأكثر تعقيداً وتنوعاً مما سبق إذ سيستمر النشاط الإجرامي لعصابات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية بتغيير أساليب عملها وفقاً لمعطيات المرحلة التي تمر بها المنطقة والافادة من كل

الظروف المتاحة لها لإثبات الوجود وإعطاء رسالة ايجابية لمريديهم بأنهم ما يزالون موجودين ومؤثرين على الأرض، مستغلين كل الفرص المتاحة بما فيها التكنولوجيا المتقدمة لتشكيل تهديدات جديدة ومتطورة ولاسيما في المجال السيبراني للحصول على المعلومات، وكذلك الابتزاز الالكتروني لتنفيذ جرائمهم، وقد تم تسجيل زيادة ملحوظة لجرائم الابتزاز الالكتروني مؤخراً هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ساهم التطور في مجال الاتصالات للحصول على كميات هائلة ومتزايدة من المعلومات أكثر وأسرع من أي وقت مضى بالرغم ما توفره تلك البيانات من فرص كبيرة للاستخبارات، كونها طرق جديدة لجمع المعلومات وكذلك الحصول على رؤيا اكبر إلا أن هذا التطور يشكل تحدياً لقدرة الاستخبارات على جمع ومعالجة وتقييم وتحليل مثل هذه البيانات الهائلة بسرعة كافية لتوفير الرؤيا المفيدة، مما يمكن عناصر الجريمة المنظمة والإرهابيين والجماعات المتطرفة ومرتكبي الجرائم الالكترونية غير المرتبطين بالتنظيمات الإرهابية، من استغلال تلك البيانات المتاحة في التخطيط وتنفيذ المزيد من الهجمات لإرباك الوضع الأمني الداخلي .

كما أن تزايد عناصر الجريمة المنظمة والعابرة للوطنية ستشكل عبئاً آخر على الأجهزة الاستخبارية، مما يحتم على الجميع إعادة النظر في خططهم الاستراتيجية وبناء القدرات والإمكانيات على ضوء التحديات وحجمها

وهنا لابد من تحديد الأهداف.

الأهــداف

تتمثل أسبقية الأهداف على ما يجب أن تحققه الاستخبارات من أنشطة ونتائج ضرورية لتقديم معلومات دقيقة وثمينة ودعم استخباراتي موضوعي في القضايا التي تواجه تلك الأجهزة في مهام عملها والتي تقع ضمن ترتيب أولوياتها وتتمثل بما يلي:

١. تعزيز القدرات للأجهزة الاستخبارية: يتحقق هذا الهدف من خلال قيام الأجهزة الاستخبارية بتحديد وتقييم قدرات وأنشطة التنظيمات الإرهابية المحلية والدولية، لأن عنصر الجريمة متوفر في نشاطها مع وجود الترابط الفكري والعقائدي فيما بينهم، والنظر بعين مبصرة لمن يقف خلف تلك التنظيمات الإرهابية من مؤسسات ودول تتشاطر معها سراّ، متخذة منها أداة لتحقيق مصالحها.

لذا يتطلب بناء الخبرات والقدرات على ضوء الأهمية الآنية والمستقبلية لتلك التهديدات وتقييم الاتجاهات والتطورات المتعلقة بهذه القضايا، لتطوير فهم عميق للبيئة الاستخبارية من حيث الفرص المتاحة لعمل الأجهزة الاستخبارية والتهديدات والتحذير من التطورات المستقبلية بشأن القضايا ذات الاهتمام الدائم (كالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للوطنية)،

ودعم القرارات الاستراتيجية الخاصة بالأمن القومي العراقي. ويعتمد ذلك على عدة آليات من أهمها:

- تطوير الأداء: يتم من خلال تطوير تقنيات تحليل البيانات لتحسين قدرة الأجهزة الاستخبارية على تحديد وتحليل الظروف المتغيرة والاتجاهات الجديدة والناشئة، وزيادة الفهم المشترك بين الأجهزة الاستخبارية والتنسيق العالي فيما بينها، والابتعاد عن الانغلاق تحت مبدأ السرية والخصوصية واعتماد مبدأ الشفافية في العمل لأن الأمن لا يمكن تجزئته.
- تطوير كفاءات الموارد البشرية للأجهزة الاستخبارية ومهاراتهم بما يتلاءم ومهام كل جهاز، والعمل على إزالة الحواجز الثقافية والتكنولوجية واستثمار رأس المال البشري بأقصى درجة، خدمة للمهمة وتحقيقاً لهدف كل جهاز استخباري.
- تطوير قدرات الأجهزة الاستخبارية الضمنية، للتحذير من المخاطر الموجهة ضد موارد وقدرات الجهاز نفسه.

٢ـ دعم العمليات الاستخبارية : إن تقديم المعلومات الاستخبارية من

قبل الأجهزة المختصة في الوقت المناسب لتمكين العمليات المخطط لها والمستمرة، نحو ادامة وتطوير بنية استخبارية قوية ومتينة، توفر دعماً استخبارياً عملياً للحفاظ على ميزة اتخاذ القرارات الإستراتيجية ذات الأهمية، في معالجة كل التحديات بمختلف المستويات، بما فيها المستوى الأمني، بالإضافة إلى توسيع التعاون مع الأجهزة الاستخبارية العالمية، لتحقيق أقصى درجة لدعم إجراءات حفظ الأمن القومي العراقي.

٣ـ مكافحة الإرهاب: تتطلب التهديدات الإرهابية التي يواجهها العراق التركيز المستمر على جمع المعلومات وتحليلها من قبل الأجهزة المختصة لتتمكن من تعطيل الهجمات الإرهابية قبل تنفيذها والتخطيط لها وإعاقة الأنشطة المتعلقة بالإرهاب إضافة إلى تحديد التهديدات الناشئة والمتغيرة من الجماعات الإيديولوجية المتطرفة الأخرى، وتطوير الإمكانيات والفرص المتاحة لمواجهتها بالإضافة إلى توسيع وتعميق المعرفة بمشهد الإرهاب العالمي، لتوفير القدرة على اتخاذ القرار المناسب من قبل القيادة العراقية.

٤ـ مواجهة مخاطر التهديد السيبراني: يتم من خلال زيادة الوعي المعرفي والفهم من قبل عناصر الأجهزة الاستخبارية المختصة لكيفية استخدام الخصوم للعمليات السيبرانية (كالتنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة والعابرة للوطنية والدول والمؤسسات التي ترغب بالحصول على

المعلومات المصنفة أمنياً والتي تشكل تهديداً لأمن وسلامة البلد)، مما يتطلب أيجاد مجموعة كاملة من نظم الوقاية لمجابهة التهديدات السيبرانية المعادية، بما يؤمن الخطط والعمليات الاستخبارية والدبلوماسية والإعلامية والعسكرية والاقتصادية والمالية، وإيجاد قانون رادع لمكافحة التجسس السيبراني.

٥ـ مكافحة التجسس: يتم من خلال كشف وفهم وردع التهديدات المتأتية من الأجهزة الاستخبارية المعادية، ابتغاء حماية الأمن القومي العراقي وتعزيز الجهود الأمنية المتقدمة في مكافحة التجسس لحماية التقنيات والمعلومات والبنية التحتية الاستخبارية، إضافة إلى تعزيز تبادل المعلومات بين الأجهزة الاستخبارية حول التهديدات الأمنية ونقاط الضعف الأمنية لتنسيق الجهود والحد من تلك الإخطار.

بناء القدرات

من أجل تحقيق الأهداف الاستخبارية السابق ذكرها ينبغي على الأجهزة الاستخبارية بناء القدرات للقيام بذلك، وتتمثل أهم تلك القدرات بما يلي:

١ـ الإدارة الجيدة للمهمة: وتتم من خلال توفير القيادة الجيدة للجهاز الاستخباري، والذي يتمكن من أدارة الموارد البشرية والإمكانيات والقدرات المتاحة بشكل أمثل وبفعالية عالية فضلا عن التخطيط المتكامل

والجمع والتحليل ومزامنة أنشطة الأجهزة الاستخبارية الأخرى والافادة من الابتكار والعمل على زيادة الشفافية وترتيب الأولويات وتحسين الموارد وإدارة المخاطر، وأخيراً تقييم القدرات لضمان نجاح المهمة.

٢. الإدارة الجيدة للإعمال: ويتم ذلك عبر تطوير نهج ديناميكي للتقييم المستمر للممارسات والمعايير الأمنية المشتركة لتعزيز أمن البنية التحتية للجهاز الاستخباري ومتابعة الاستراتيجيات الحديثة، وفضلى الممارسات المشتركة لتعزيز الفعالية والكفاءة داخل الجهاز الاستخباري، وتطبيق المعايير المالية والأمنية والمساءلة واكتشاف وسائل مبتكرة لتعزيز مرافق الأجهزة الاستخبارية، والدعم اللوجستي والبرامج البيئية لزيادة الكفاءة وتعزيز الأصول المالية للاستخبارات، بما يمكنها من أداء دورها دون الاعتماد على الموازنة الاتحادية لتنفيذ مهامها الاستخبارية، وكذلك إدارة المخاطر من خلال جهود الاستخبارات المستمرة لتعزيز المرونة في جميع الظروف.

٣ـ تطوير أداء الموارد البشرية: يتم ذلك من حيث التنوع والشمولية والخبرة في التعامل مع المتطلبات الدائمة والناشئة، لتمكين النجاح بالمهام الموكلة لهم، وذلك من خلال خلق بيئة شاملة تمكن المدراء والموظفين في جميع المستويات لتحمل مسؤولياتهم واتخاذ تدابير لتحقيق العدالة ومنع التمييز والمضايقة، رغبة في تمكين عناصر الاستخبارات للقيام بمهامهم

بأقصى درجة، واستثمار المستويات المتوسطة من المدراء لضمان تدريبهم ودعمهم وتحفيزهم بشكل مناسب مع قدراتهم .

٤. تحديد المهام والمسؤوليات: يتم ذلك من خلال تطوير الاختصاص وتحديد المهام والواجبات ومنع التداخل بالإعمال والالتزام بأعلى درجات الشفافية والتنسيق المشترك وتبادل المعلومات والابتعاد عن البيروقراطية واحتكار المعلومات بين الأجهزة الاستخبارية دون المساس بمهام ومسؤولية كل جهاز، مما يخلق حالة من الإبداع والتميز في المهام والمسؤوليات المناطة بكل جهاز، مع نمو وتراكم خبرة المسؤولية وتحملها في إنجاح المهمة المطلوبة .

٥ـ القيم الوطنية: تتم من خلال بث روح المواطنة الصالحة من قبل عناصر الاستخبارات عند قيامهم بالمهام الاستخبارية وفق مبدأ الحياد وعدم الميل لجهة دون أخرى، لأن مهمة الأجهزة الاستخبارية تحقيق الأمن العام والحفاظ على ممارسة الحريات وفقاً للقانون في عموم البلاد، وأن لا تتدخل في الصراعات السياسية السلمية، لذا نرى الأجهزة الاستخبارية الرصينة تتخذ على عاتقها تشخيص مكامن الخطر وتعطي الحلول وتعالج المشكلات بالتشاور مع القيادات العليا، لاتخاذ القرار المناسب لحفظ الأمن العام.

تقييم الأداء

يجب أن يجري التقييم السنوي للأجهزة الاستخبارية على ضوء الانجازات المتحققة على مستوى العمليات الاستخبارية وتطوير المهارات والقابليات للمؤسسة الاستخبارية أو الأمنية، وعرض المخاطر والتحديات التي يتم مواجهتها على أساس الإمكانيات الممنوحة والمتاحة للمدة المراد تقييمها، ولابد أن يجري التقييم على يد خبراء متخصصين في هذا المجال ممن عرفوا بالكفاءة والمهنية والنزاهة وعدم المجاملة في حالة الاخفاق في تحقيق الانجاز المطلوب، لأن حياة المواطنين ومصالحهم وتحقيق الأمن مرهون بأداء المؤسسات التي أنيطت بها تلك المهمة.

أولاّ: الإنجازات

يجب أن يجري التقييم على ضوء المنجز المتحقق للمؤسسة الاستخبارية من خلال القيادة الجيدة لرئيسها بما يخدم تطوير الأداء والحد من الجرائم وفقاً للمعطيات الأتية:

١ـ التقييم على أساس المنجز: إن نجاح قادة الأجهزة الأمنية في مهام عملهم يعتمد على ضوء النجاحات المتحققة على الأرض من حيث النتائج التي تقوض حجم الجريمة وتطور أداء المؤسسة، بحيث تمكنها من تلبية متطلبات النهوض للمستوى الذي يجعل منها مؤسسة رصينة قادرة على

معالجة السلبيات وخفض التهديدات الأمنية والجرائم الإرهابية وتشخيص التحديات المحتملة والناشئة ووضع الحلول لمعالجتها وعرضها لأصحاب القرار، بغية اتخاذ القرار المناسب من قبلهم بما يحفظ الأمن القومي العراقي على المستويين الداخلي والخارجي.

٢. تطوير بيئة العمل الاستخباري: يتم من خلال الاختيار الأمثل للقيادات على أساس الكفاءة والمهنية وتطوير الموارد البشرية واكتسابهم الخبرة وتعزيز التفاهم والشفافية والعمل بروح الفريق الواحد وتبادل المعلومات بما يحقق نجاح المهمة وانخفاض معدل الجريمة بشكل عام وتوفير بيئة أمنية مستقرة وفرض سلطة القانون.

٣ـ التكامل مع الأجهزة الاستخبارية المحلية والخارجية وتبادل المعلومات: تنص الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب البند (ثانياً) في المجالات الاستراتيجية، على التعاون العربي لمكافحة الإرهاب من خلال التنسيق والتعاون المشترك الذي تصل إليه الأجهزة الاستخبارية فيما بينها، لتبادل الخبرات والتدريب لتطوير الإمكانيات بغية الوصول للاحترافية في العمل الاستخباري والمساعدة في قضايا مكافحة الإرهاب والتطرف ودعم العمليات الاستخبارية والعسكرية.

٤. تطوير الابتكارات: السعي بشكل جدي لتطوير القدرات والإمكانيات العلمية والتكنولوجية وإيجاد برامج مطورة ورائدة للجمع والتحليل من

خلال التنسيق مع الباحثين والمختصين في الجامعات العراقية للبحث الآلي التلقائي، للتنبؤ بالتهديدات من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ومعرفة البيانات المالية وطلبات البحث على شبكة الانترنت والبيانات الأخرى للمستهدفين من قبل الأجهزة الاستخبارية.

٥.الوضوح والشفافية: يجب أن تكون جميع أعمال الأجهزة الاستخبارية وفقاً للتعليمات والأوامر والقوانين المنصوص عليها وتحت طائلة الدستور، وأن لا تخضع للمساومة والابتزاز السياسي ويجب أن تحقق المهمة الموكلة لها وتوفير البيئة الآمنة للجميع.

٦. تطوير الموارد المالية للمؤسسة الاستخبارية: من خلال السعي الجاد لإيجاد موارد مستقلة تدعم العمليات الاستخبارية السرية، وتطور الأداء بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص، وفقاّ للقانون دون الاعتماد على ميزانية الدولة الاتحادية.

٧ـ الثواب والعقاب: إن إخفاق قادة الأجهزة ألأمنية والاستخبارية في مهام عملهم بناءً على نتائج التقييم، يجب أن يأخذ مداه في المحاسبة والتغيير لأنه من غير الممكن أن توفر الدولة كل الإمكانيات وتدفع بالأموال دون تحقيق منجز على المستوى الأمني وتطوير الأداء.

ثانياً: المخاطر والتحديات

١.المؤسسات التدريبية الواعدة: غياب المؤسسات التدريبية الاختصاصية الواعدة في تطوير الإمكانيات والقدرات الفنية والتحليلية وبناء المهارات والثقة لدى منتسبي الأجهزة الأمنية، مما يؤثر على قدرتهم على تنفيذ المهام والإعمال الموكلة إليهم.

٢ـ المخاطر المالية: ضعف التمويل المالي للأجهزة الاستخبارية مما يحدد من تنفيذ العمليات الاستخبارية السرية وتجنيد المصادر ذات الأهمية القصوى داخل منطقة الخطر، على أن ضرورة أيجاد موارد مالية مستقلة وتمويل ذاتي للعمل الاستخباري بات من الضروريات، دون الاعتماد على الميزانية الواردة من الحكومة الاتحادية من خلال أيجاد مشاريع تجارية وواجهات مدرة للأرباح وتحت أشراف رقابة داخلية مستقلة من ديوان الرقابة المالية وتعليمات مالية تتماشى ومهام وواجبات تلك الأجهزة.

٣.المخاطر الاستراتيجية: إن حجم التهديدات الأمنية للبيئة الاستخبارية وتعقيدها والقيود المفروضة على الموارد، تؤثر على قدرة الاستخبارات لمراقبة الأوضاع بشكل كامل وتوفير معلومات استخبارية كافية لصناعة سياسات الأمن القومي العراقي، نتيجة للتدخلات بمهام الأجهزة الاستخبارية من جهات سياسية وعسكرية من خارج منظومة العمل

الاستخباري.

٤ـ التشريعات القانونية: لا تزال التشريعات القانونية التي تخص العمل الاستخباري بحاجة ملحة الى سنها من قبل البرلمان العراقي مثل (قانون التفويض الاستخباري .قانون المصادر) وغيرها من القوانين التي تسهل من عمل الأجهزة الاستخبارية.

٥ـ المخاطر التكنولوجية: وتعد من العوامل المؤثرة على المهارات العلمية والإبداعية وكذلك على الأساليب والممارسات العلمية للأجهزة الاستخبارية من خلال عدم القدرة على التفاعل مع المتغيرات السريعة في معايير التكنولوجيا وهو ما يتطلب تطوير البيانات والبرامج والبنية التحتية لبرامج الجمع والتحليل واستيعاب القدرات الحديثة.

٦. التداخل في المهام والصلاحيات: إن غياب تحديد المهام والواجبات المناطة بكل جهاز استخباري جعل ساحة العمل الاستخباري متاحة من قبل جميع الأجهزة الاستخبارية، مما ولد عنه التداخل في المهام والواجبات، وهذا بدوره يربك المشهد الأمني ويفقد الكثير من حلقات التوصل للجناة، بسبب غياب التنسيق وادعاء كل جهاز بأحقيته أن يتبنى تلك المهام، لذلك أصبح من الواجب تحدد مهام الأجهزة الاستخبارية والتنسيق العالي في تبادل المعلومات وفك ارتباط ساحات العمل الاختصاصي فيما بينها .

الفصل السادس

تعتبر مديرية الجريمة المنظمة من المديريات الرئيسية في وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية والتي تختص في مكافحة الجرائم المنظمة والعابرة للوطنية وتقع على عاتقها تعقب أصول الأموال للجماعات الإرهابية وغسيل الأموال والتهريب الذي يتم من خلاله تمويل الجماعات المسلحة والخارجة عن القانون لذا من الأهمية أن نسلط الضوء بشكل موجز بما يلائم المستوى التعليمي لطلبة كلية الشرطة، بغية إعطاء تصور واقعي عن أهم مهام مديرية الجريمة المنظمة فيما يتعلق بواجباتها، المتمثلة في ظاهرة غسيل الأموال وكيفية التصدي لها.

ظاهرة غسيل الأموال وسبل التصدي لها

تعرف ظاهرة غسيل الأموال من قبل فريق العمل المالي (Action Task force Financial): أنها حيازة أو امتلاك أو استعمال الأصل مع العلم المسبق أن هذا الأصل تم الحصول عليه نتيجة ارتكاب جريمة ما او المشاركة في الضلوع بتلك الجريمة، أي أنها عمليات لأموال تم الحصول عليها من نشاطات غير مشروعة.

أهم الوسائل التي تتخذها عملية غسيل الأموال

١- التمويل والايداع عن طريق البنوك: حيث يتم إيداع الأموال المشبوهة الناتجة عن الاعمال غير المشروعة في بنوك احد الدول التي تسمح بذلك، ومن ثم تحويلها الى الوطن الأصلي للمودعين، وبذلك يكون البنك قد قام بغسيل تلك الأموال الناتجة عن عمل غير مشروع، وجعلها تبدو كأي أموال مشروعة.

٢- الصفات النقدية: حيث يتم استخدامها من قبل غاسلي الأموال وذلك عن طريق تحويل العملة المحلية الضعيفة المنتجة من الاعمال غير الشرعية على الذهب والمجوهرات او غيرها من الأصول، التي يمكن بيعها في الخارج مقابل العملات الأجنبية، وايداعها في البلد الأجنبي عندها تكون قد تمت عملية غسيل الاموال.

٣- إعادة الإقراض: حيث يقوم غاسلو الأموال بإيداع أموالهم في أي بلد خارجي تتوافر فيه العديد من المزايا، منها عدم وجود ضرائب عالية على الدخل الفردي، منها الاستقرار السياسي والنقدي أوتوافر وسائل الاتصال الحديثة، ثم بعد ذلك يتم طلب قرض من أحد البنوك في بلد اَخر بضمان تلك الأموال المودعة في بنك البلد الأجنبي، مما يمكنهم من الحصول على أموال نظيفة في مظهرها تستخدم في شراء ممتلكات أو عقد صفقات تجارية أو يشابهها من النشاطات لكنها تدخل في عمليات غسيل الأموال .

٤- الفواتير المزورة: وتتم من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، فصاحب الأموال غير النظيفة يقوم بأنشاء أو شراء عمل تجاري أو انشاء مشروع في البلد الذي تجلب منه الأموال، ويقوم بعمل مماثل في البلد الذي تودع الأموال فيه، وتشتمل عملية الغسيل في هذه الحالة في شراء أو بيع السلع عن طريق عمليات صورية،إذ يشتري الغاسل للأموال سلعاً من الشركة التي يراد تحويل الأموال اليها، وذلك بإحدى الصور الاتية :

أ- رفع قيمة السلع والخدمات الواردة في الفاتورة ويكون الفرق هو المال المغسول.

بـ- ارسال فواتير مزورة فيكون المال الإجمالي المدفوع هو المال المغسول.

٥- الانترنيت: إذ تلعب شبكات الكومبيوتر دوراً بارزاً خلال السنوات الأخيرة في تسهيل عمليات غسيل الأموال، وذلك من خلال الانترنيت الذي يعد إحدى الوسائل في غسيل الأموال المشبوهة، خاصة أنه أسهل استخداماً وأيسر في التعامل مع البنوك، بضغطة زر تفتح لك آفاق الدخول في حسابات وأنشطة مالية ومصرفية مع أية جهة أو مؤسسة تشاء من خلال تعاملات ذات صلة بالاستثمار.

وإزاء تفاقم ظاهرة غسيل الأموال في معظم دول العالم وضعت منظمة العمل المالي في شباط عام ٢٠٠٠ مجموعة من المعايير تم من خلالها النظر

إلى قوانين الدول في كل من آسيا - إفريقيا - أمريكا - الشرق الأوسط لمعرفة مدى الالتزام بتوجيهات المنظمة والخاصة بعمليات غسيل الأموال، وقد أدرجت لبنان على قائمتها السوداء للدول التي تعاني من غسيل الأموال وقد أعطت المنظمة مهلة للدول ا لعربية لتجنب العقوبات الاقتصادية، حال عدم تطبيق التوصيات الخاصة لمعالجة هذه الظاهرة.

وفي عام ١٩٩٤ تم عقد اتفاقية بين الدول العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع التي اشتملت على العديد من البنود المتعلقة بجريمة غسيل الأموال، إلا أن بنود تلك الاتفاقية لم تنفذ حتى الان بشكل جدي ولم تتخذ أية إجراءات واضحة حيال غسيل الاموال.

ونتيجة للظروف السياسية والاقتصادية لبلدنا والتي يمر بها حالياً فيعتبر من الدول الجاذبة لعملية غسيل الأموال، لذا يتعين وضع قواعد وتشريعات ضرورية للتصدي لهذه الظاهرة ومنها الآتي:

١- إصدار قانون خاص بمكافحة غسيل الأموال المشبوهة بحيث يشتمل على مواد قانونية تعد المساعدة على غسيل الأموال جريمة يعاقب عليها القانون، بالإضافة الى تجريم غسيل الأموال بشكل عيني أو مصرفي.

٢- في ظل نمو أسواق المال والعولمة الاقتصادية فإن من السهل انتقال الأموال من دولة إلى أخرى، وهنا يترتب على البنوك التعامل بشكل تام مع سلطات تنفيذ القانون لاكتشاف التدفقات الغير مشروعة.

٣- متابعة سلوكية العمليات البنكية المثيرة للشك لاتخاذ قرار بشأنها.

٤- اعداد برنامج تدريبي متكامل للبنوك في هذا الشأن يتضمن اهداف برامج التدريب المطبقة في المؤسسات المالية ذات الصيغة العالية.

٥- تطبق إجراءات مجابهة غسيل الأموال على منتجات البنوك من نقود بلاستيكية وعمليات الإقراض وذلك من خلال التحري والحصول على البيانات اللازمة عن العميل طالب الاقتراض والنقود بضمان ودائعه.

٦- إلزام البنوك بأن تزود البنك المركزي التقارير الخاصة بالعمليات والعملاء الذين أثيرت عليهم شكوك ومبررات تلك الشكوك.

الفصل السابع

دور المؤسسات الاجتماعية والدينية والشعبية
في نشر الوعي الأمني ومكافحة الجريمة

تعمل العديد من الحكومات والوزارات في مختلف الدول والبلدان على تفعيل منظومات التوعوية الإرشادية والثقافية والإعلامية والتعليمية ومنظمات المجتمع المدني، لمساعدة الأجهزة الأمنية في إرساء ثقافة أمنية تكسب المجتمع مناعة ذاتية من كافة أنواع الجنوح الفكري وأنواع الجريمة سواء أكانت جريمة تقليدية أم الجرائم المعاصرة المتعلقة بالتطرف والغلو والجرائم الالكترونية والجريمة العابرة للوطنية، بوصف المجتمعات الإنسانية اليوم تتسم بتعقيدات ومؤثرات بالغة التشعب والتنوع تؤثر على سلوك الفرد وتجعله ينحرف عن الحياة السوية، مقاوماً لكل إشكال الضبط الاجتماعي أو الأنماط الثقافية السائدة بالمجتمع المتأثرة بما يحمله النظام العالمي الإعلامي الجديد من مضامين، أو نتيجة لحقب الاحتلال الاستعماري التي تعمد إلى طمس أو تشويه معالم هوية وثقافة المجتمعات، وهذا ما لمسناه جلياً خلال مدة ما بعد ٢٠٠٣ من تأثير مباشر على سلوكية المجتمع العراقي من خلال نشر مفاهيم غريبة على مجتمعنا العراقي والمتمثلة بالانحلال والانحراف الأخلاقي، كالمثلية وتقليد الكثير من سلوكيات المجتمعات الغربية سواء أكان في المظهر الخارجي أم السلوك

اليومي للإفراد.

ولأجل صقل وتثقيف سلوكيات إفراد المجتمع وإرساء ثقافة أمنية صحيحة، تعمل هذه المؤسسات مجتمعة على رفع درجة الوعي الأمني وترسيخ الفكر والنقد الواعي لمخرجات الإعلام المفتوح، الذي يحاول إلغاء دور الدولة وثقافة المجتمع ويهدد استقراره من خلال ما يبثه من أفكار تحاول إحداث سلوكيات جديدة، هو ما يوحي بصراع محتوم على صعيد ثقافي واجتماعي، آليته الإعلام ومجاله ثقافة وفكر المجتمع والرأي العام وهنا لابد من الإشارة إلى المؤسسات التي يمكن أن تساعد الأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وهي:

١ـ الأسرة: إن الدور الايجابي الذي تلعبه الأسرة في حياة أبنائها وفي وقايتهم من الانحراف وارتكاب الجرائم لا يمكن تعويضه عن طريق أية مؤسسة اجتماعية أخرى، لذا من الضروري على الدولة أن تقوم بدعم الأسرة والعمل على تحسين الظروف الاجتماعية ورفع مستوى الحياة وإقامة العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان ويرى البعض من المهتمين بالشأن الأمني أن الأسرة لم تعد وحدة اجتماعية ورعاية أبوية وتعليم وتهذيب وحضانة ورعاية بكافة جوانبها، بل حلت محلها مؤسسات ووكالات اجتماعية متخصصة في بعض هذه الوظائف، كدور رعاية الشباب والحضانة والمدرسة، ولا يلبث أصحاب هذا الرأي أن يستندوا على أن

(الفرد يولد في عائلة وفيها يتعلم الأدوار الاجتماعية واللغة والتقاليد والقيم والسلوكيات المقبولة ويكون مخزوناً ثقافياً كبيراً من المعايير السلوكية والاجتماعية القيمة تشكل إطاراً مرجعياً في سلوكه)، ولذلك مهما تعددت المؤسسات الاجتماعية التي يمكن أن تقوم بوظائف الأسرة فإن هذه المؤسسات لا تعتبر بديلاً عن الأسرة بل هي مكملة لعملها.

وتعد الأسرة السوية هي المناخ الصالح لنمو الفرد منذ نشأته الأولى، ويمكن أن يخدم نفسه وأسرته والمجتمع ووطنه فالأسرة تقدم للطفل النموذج الإنساني والأخلاقي الذي يتوجب علية أن يقلدها وتلك التي عليه أن ينأى بنفسه عنها، فكيفما نشأت هذه الأسرة على سلوك يكون الأطفال في تربيتهم مقلدين لها وهنا على الآباء غرس القيم والأخلاق الحميدة في نفوس أبنائهم، والحكمة والشجاعة والعفة والعدل والابتعاد عن أهل السوء، الذين قد ينقلون لهم العادات السيئة وقيمهم الثقافية المتدنية، لذا يتوجب على الأسرة أن تقوم بتأدية رسالتها بالشكل الأمثل من خلال الرعاية والمراقبة لسلوك أبنائها، خصوصاً ونحن نعيش العالم الافتراضي والتقدم التكنولوجي الذي جعل من العالم قرية صغيرة وأتاح للأبناء التلاقي عن بعد من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، حيث مكن الكثير من الشباب الانخراط مع عصابات الجريمة المنظمة وتنفيذ الكثير من الجرائم الالكترونية التي اتسعت في واقعنا الاجتماعي للأسف الشديد، فبدل من

استغلال هذه الفسحة من العلم للتطوير القابليات والتواصل المفيد أصبحت أداة من أدوات الجريمة بيد المنحرفين.

٢. المدرسة: هي المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظائف التربية ونقل الثقافة وتوفير الظروف المناسبة للنمو جسدياً وعقلياً وانفعالياً واجتماعياً، لأن المدرسة تدعم القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع من خلال مناهجها الدراسية وتعليمهم بعض المعايير الاجتماعية كما يساعد المدرس الطفل على التخلص من الأساليب السلوكية الشاذة، وأن يشبع حاجة الطفل إلى التقدير الاجتماعي تعد الذي لم يتمكن من التمتع به إثناء تواجده مع الأسرة، لذا تعد المدرسة من الهيئات الرسمية التي أسسها المجتمع، لتولي وظيفة تنشئة الأبناء وتزويدهم بمهارات وقيم معينه، ويقال أيضاً إن المدرسة [هي المؤسسة التي أنشاها المجتمع لتربية وتعليم الصغار نيابة عن الكبار الذين شغلتهم الحياة إضافة لتعقد وتراكم التراث الثقافي.

ولا شك إن المعلم الكفء هو المكلف بغرس هذه القيم في نفوس طلابه وشخصياتهم، وهو الذي يهتم بمشكلاتهم التي تعترض حياتهم وتعرقل سيرتهم وتهدد مستقبلهم و مستقبل أمتهم ومجتمعهم من بعدهم، وليس هنالك اقدر من المعلم على فهم المشكلات التي تدفع بالشباب إلى الهاوية ومواجهتها، على أن تعاون المدرسة مع الأسرة ضروري لتكامل بناء التلاميذ وبناء شخصيتهم والوقوف على المعاضل والمشكلات التي تعتري

مستقبلهم الدراسي وبناء شخصيتهم المستقيمة، وليس هذا فقط بل يجب علينا أن نعد المدرسة لمواجهة خطر الإرهاب الجريمة المنظمة من خلال إعطاء معلومات كافية عن سلوكيات الإرهابيين، كيف يتم إضفاء صفة الشرعية على أعمالهم الإرهابية والإعمال الإجرامية التي يقومون بها، من خلال إمداد المدرسين بالمهارات الفنية والمواد الأولية التي تساعدهم على توجيه الطلاب، فضلا على توجيه أولياء الأمور للتأثير في أحداث التغير المطلوب في سلوك الطلبة واتجاهاتهم، ويمكن إدخال المعلومات الخاصة بالإرهاب ضمن عدة مقررات، بحيث يفهم الطلبة خطورة المشكلة من خلال أكثر من معلم وأكثر من درس، من خلال ربط مناهج التعليم بواقع الحياة، بالإضافة الى ضرورة مراعاة المعلومات المتقدمة بالنسبة لأعمارهم وعدم المبالغة فيها لذا تعد الوظائف أدناه من أهم ما تقدمة المدرسة للتلاميذ.

أهم وظائف المدرسة

أ . تنشئه التلميذ تنشئه اجتماعية وعقلية ووجدانية سليمة مع العمل على غرس مبادئ اللغة العربية وأسس الدين الإسلامي.

بـ. تنمية الحس المدني لدى التلاميذ وتنشئتهم على قيم المواطنة بتلقينهم مبادئ النقاش والحوار وقبول رأي الأغلبية، وحملهم على نبذ التميز

والعنف تفضيل الحوار على الجدل والخلاف مع الاخر.

جـ . تنمية مبادئ العدالة والإنصاف وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات والتسامح واحترام الغير والتضامن بين المواطنين.

د . تعليمهم تربية تنسجم مع حقوق الطفل وحقوق الإنسان وتنمية ثقافة ديمقراطية لدى التلاميذ بإكسابهم مبادئ النقاش الهادئ والمفيد .

هـ . توعية الأجيال الصاعدة بأهمية العمل بوصفه عاملا حاسماً من اجل حياة كريمة ولائقة، والحصول على الاستقلالية باعتبار الطفل ثروة دائمة تكفل تعويض نفاذ الموارد الطبيعية وتضمن تنمية دائمة للبلاد.

و . إعداد التلاميذ بتلقينهم آداب الحياة الجماعية وجعلهم يدركون ان الحرية والمسؤولية في حياتهم الشخصية والمدنية والمهنية.

٣ـ المؤسسات الإعلامية: في عصر الفضاء المفتوح والبث الإعلامي الوافد يبرز دور المؤسسات الإعلامية في مكافحة الظواهر غير السوية في المجتمع وخاصة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة التي تجتاح كثيراً من دول العالم، يغذيها فهم غير صحيح لبعض أحكام الدين الإسلامي خصوصاً في ظاهرة الإرهاب .

والإعلام المطلوب من هذه المؤسسات هو الإعلام المعتدل الصادق الذي يضع الأمور في وضعها الصحيح، لأن أهمية الإعلام والدور الذي يلعبه في الجوانب التربوية والثقافية والاقتصادية والأمنية له أثره الذي

أجمعت عليه معظم الدراسات، بوصف الإعلام أصبح من أهم السمات البارزة للعصر الحديث ووسيلة فاعلة في تكوين وجدان الشعوب والمجتمعات، ولما كان الأمن مطلباً ضرورياً لاستمرار الحياة الإنسانية وعنصراً أساسياً لنموها وتقدمها فقد أدرك القائمون على الأجهزة الأمنية ضرورة التفاعل مع وسائل الإعلام المختلفة والافادة منها في نشر رسالة التثقيف الأمني لمختلف القضايا التي تؤرق المجتمع، وتأتي في مقدمتها ظاهرة التطرف العنيف عند الشباب بوصفه سلوكا معاديا للمجتمع وأمنه وأمانه لأن رسالة الأمن تتمثل في تحقيق الأمن والأمان للمواطنين من خلال حفظ النظام والآداب العامة بطرق مختلفة، منها احترام القانون والأنظمة واللوائح التي تنظم الحياة العامة ومجابهة الخارجين عن القانون واتخاذ كل السبل الأمنية لمنع وقوع الجريمة وكشفها قبل وقوعها وملاحقة مرتكبيها.

ويعد الإعلام الأمني من المفاهيم الحديثة التي ظهرت على الساحة الإعلامية نتيجة لتطور الحياة الاجتماعية في العقد الأخير من القرن العشرين، نتيجة للتقدم المذهل لوسائل الإعلام والحاجة إلى الافادة من إمكاناتها المختلفة بوصفها وسائل تأثير فعالة على أفراد المجتمع خاصة الشباب في ظل الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي والمعلومات الرقمية والتقنية المتطورة، فالإعلام الأمني الذي يراعي المصالح الوطنية لكل دولة دون أن يتناقض مع رسالة الإعلام العام وأهميتها وبنفس الوقت

يحافظ على دور الدولة قوية في تأمين الأمن والاستقرار ضد الإعلام المشبوه والمنحرف، ومن هنا يأتي دور الإعلام الأمني ليلعب دوراً مهماً في حياة المجتمع لتوعية الرأي العام بما يدور حوله من مخاطر تتعلق بأمنه وحياته لكي يتمكن من القيام بهذا الدور لابد له أن يقوم على إستراتيجية واضحة الأهداف تساهم بشكل فعال في تحقيق مجموعة من الوظائف المتعلقة بالفرد والمجتمع، من حيث مواجهة الانحراف والتطرف والوقاية منها أو معالجة الآثار الناتجة عنها وتتمثل هذه الأهداف بالاتي :

أ . تطوير استراتيجية فاعلة للتصدي للأفكار المتطرفة من خلال تفعيل ادوار مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية وجمعيات النفع العام كالنوادي الاجتماعية والجمعيات والأندية الرياضية.

بـ . تنفيذ الحملات التوعوية الوقائية المستمرة للأسر والأبناء والشباب منهم، كي لا يقعوا ضحايا الجماعات الإرهابية المتطرفة التي تعمل على استقطاب وتجنيد الشباب في خلايا إرهابية.

جـ ـ التعريف بالقوانين المتعلقة بجرائم الإرهاب والتطرف الديني والسياسي والاجتماعي حتى يعلم الجميع بهذه القوانين التي تكون رادعة لأولئك الذين ينجرون وراء الجماعات المتطرفة، فالقانون لا يحمي المغفلين، ومن أمن العقوبة أساء الأدب.

دـ رصد الظواهر الإجرامية والأنشطة الإرهابية على الصعيدين المحلي

والدولي وتحليل مدلولاتها ورصد أنشطتها الإعلامية وكشف أساليب عملها وحث إفراد المجتمع على الإبلاغ عن المعلومات التي يمكن أن تعين الأجهزة الأمنية على كشف الخلايا الإرهابية والجماعات المتطرفة النائمة.

هـ .دعوة الجماهير للمشاركة في مناهضة ظاهرة الإرهاب مع شرح خطورتها ومشاركة العلماء من كل التخصصات لدرء مخاطره.

٤ـ المؤسسات الدينية: وتعني هنا جميع الأوقاف الدينية سواء أكانت شيعية أم سنية أم مسيحية أم ديانات أخرى، يجب عليها أن تلعب دوراً مهماً في توعية الشباب من خلال الجوامع والحسينيات والكنائس وبث روح الاعتدال والتسامح والمحبة والابتعاد عن التطرف والغلو والإسلام هو دين الوسطية والاعتدال، والوسطية تكون بين الغلو والتقصير أي أن الوسطية هي العدل بينهما ويسعي هذا الغلو في الدين إلى التطرف، ويعرف التطرف هو كل قول وفعل مخالف للشريعة الإسلامية التي أمر الله تعالى بها، وبينها نبيه محمد صل الله عليه واله، من خلال الزيادة عن القدر المطلوب من الفعل والمبالغة فيه والتكلف في تطبيق أحكامه الشرعية، وللتطرف أسباب ومخاطر يجب على المسلم معرفتها من اجل عدم الوقوع في هذه الآفة.

أسباب الغلو والتطرف

أ .عدم النضوج الفكري وقلة الوعي الديني فالجهل بالدين وصغر السن

من أهم الأسباب التي دفعت شبابنا الذين وقعوا تحت تأثير أفكار التطرف والغلو، التي انتهجها الإرهابيون في دعوتهم للشباب فالجهل بالدين الصحيح وعدم التفقه فيه توصل الإنسان إلى الغلو العقائدي والفكري والانحراف العملي ومثال على ذلك الغلاة ينزلون المكروه محل المحرم، والمسنون محل الواجب، وعدم التفريق بين الموالاة المكفرة وهي موالاة الكفار لأجل دينهم وغير المكفرة وهي الموالاة لأمور الدنيا، وعدم التفرق بين التكفير المطلق وتكفير المعين، وعدم التفريق بين من يفتي بالتكفير المطلق وهم الراسخون في العلم ويحكم بتكفير المعين بعد تحقق الشروط وانتفاء الموانع وهم القضاة في المحاكم الشرعية.

ب ـ عدم التوازن في الطرح الديني أو الخطاب الديني سواء أكان ذلك من خلال خطب الجمعة أم من خلال المحاضرات والندوات والتسجيلات الصوتية، حيث كان الخطاب منصباً على جوانب تخدم مقاصد أصحابها سواء بحسن نية أو بسوء نية وإهمال جوانب أخرى، وعلى سبيل المثال التركيز على الجوانب التي تثير عواطف الشباب بدون ضوابط وهذا عامل هدم يقوم به رجل الدين، لأن العواطف إذا لم تضبط بضوابط الشرع تنقلب إلى عواصف وكذلك التركيز على الجوانب السلبية في المجتمع وعدم إظهار الجوانب الإيجابية والتركيز على فضيلة الجهاد ومشروعيته ولم توضح ضوابط الجهاد وشروطه، وهكذا نشأ جيل من الشباب غير مستقر

نفسياً وغير متوازن نفسياً وعقائدياً لا يرى إلا الجوانب السلبية ولا يرى في المقابل الجوانب الايجابية وهي الغالبة، إلا أن الفكر المتطرف غلب على تفكيره وتصوراته نتيجة للإملاءات التي تلقاها من شيوخ الضلالة والتطرف فصبح هؤلاء منقادين فكرياً لمشايخهم ولا يرون الإيمان إلا من خلالهم.

د ـ استغلال حاجات الشباب المادية فالبطالة مع قلة العلم ساهمت بطرق مباشرة وغير مباشرة في نشر الفكر المغالي والسلوك المنحرف والمتطرف.

هـ ـ ضعف دور الأسرة الرقابية فلا تعرف الأسرة أين يذهب أبناءها ومع من يذهبون وماذا يزاولون من نشاطات فكرية أو اجتماعية وعلى يد من يتلقونها.

وـ البطالة المتفشية بين الشباب وعدم توفر فرص العمل مما دفعت الشباب للانخراط مع الجماعات الإرهابية التي تقدم الدعم المالي للمنخرطين بصفوفها بحجة الجهاد ضد المحتل.

ز ـ الشعور بغياب العدالة الاجتماعية والغبن في توفير فرص العمل للجميع ولد حاله من الضغينة والحقد، اتسمت بالعنف المفرط وخصوصاً لدى الأقليات في المجتمع وقد استغلت الجماعات الإرهابية هذه الحالة للتحرك على الشباب تحت الوازع الديني في المطالبة بالحقوق ابتداءً، ثم ترسيخ حاله الغلو والتطرف انتهاءً لتحقيق أهدافهم من خلال استغلال الحاجة الملحة لديهم في العيش الكريم.

ما هو دور المؤسسات الدينية في مواجهة الفكر المتطرف؟

بعد أن اطلعنا على معرفة المؤسسة الدينية بالمفهوم العام وأسباب التطرف والغلو الذي أنتج الفكر المتطرف من خلال سلوكيات رجال الدين المنحرفين عقائدياً ونفسياً، يتطلب هنا أن نتعرف على الدور الذي يقع على المؤسسة الدينية في محاربة الغلو والتطرف والإرهاب الأعمى الذي لا يفرق بين أبناء الوطن الواحد في استهداف أرواحهم المواطنين، لذا يتطلب بيان الاتي:

أ- حسن الاختيار في القائمين على المؤسسات الدينية أياً كانت هذه المؤسسات، ويتوجب أن تتوفر فيه الوسطية والاعتدال وإشاعة روح المحبة والتسامح والاخذ بالمصادر الصحيحة والابتعاد عن الغلو والتطرف، وأن يتمتع بالعلمية وحب الوطن.

ب- تعزيز الثوابت لدى الشباب خاصة ولكافة فئات المجتمع من خلال الولاء للعقيدة الصحيحة وحب الوطن والرجوع للعلماء المعتمدين والراسخين بالعلم، بما يتماشى مع النصوص الشرعية وعلى كل مؤسسة دينية أن تقوم بما يعنيها في هذا الأمر.

جـ - محاربة الغلو والتطرف بجميع إشكاله ومسبباته وتحريمه والتأكيد على النصوص المحذرة منه والمنفرة منه وما يترتب علية من إضرار عقائدية واجتماعية وأمنية.

د- نشر الوسطية والاعتدال عقيدة وشريعة وسلوكاً وتطبيقها عملياً والحث عليها وترغيب الناس اليها، وبيان ما ورد فيها من النصوص المتعلقة بحقوق الوطن وحقوق المسلمين وغير المسلمين.

هـ - ضبط الخطاب الإعلامي بشتى أنواعه المرئي والمسموع والمقروء، بحيث يتناغم ويتجانس في موضوعاته ومواده مع نشاط الخطاب الديني وتوحيد المخرجات، فقد ثبت أن التطرف اللاديني من مسببات التطرف الديني، فيجب أن يكون الخطاب الديني موحداً ومتماشياً مع الخطاب الإعلامي، لكي يخدم الأهداف ويوحد المخرجات وليس متصادماً بعضو مع البعض وبالتالي يولد الفرقة والتناحر والغلو والتطرف الذي تكون نتائجه وخيمة من خلال الأعمال الإرهابية.

و- التوازن بين الطرح الإعلامي والديني بحيث يكون الطرح متوازناً عقائدياً وفكرياً وسلوكياً فإذا كان لابد من ذكر الجوانب السلبية في المجتمع، فلابأس من ذكر الجوانب الايجابية المقابلة، لكي نعطي رسالة معتدلة للمجتمع بعيده عن التشاؤم والتطرف.

ز- مراجعة النشاطات اللامنهجية في المدارس الدينية، سواء أكانت في التعليم العام أم في حلقات الدروس الدينية أم حفظ القران، من خلال إيجاد جهاز رقابي توجيهي إشرافي على هذه النشاطات ومتابعتها وتصحيح مسارها وإعداد التقارير الفصلية عنها ورفعها للجهات العليا.

حـ .إعادة النظر في بعض المواد الدراسية والافادة من بعض الإحداث وإيجاد مواد دراسية تصحح المسارات الخاطئة وتعني بالنتائج.

ط .أهمية إيجاد مواد مقررة وإلزامية في جميع الجامعات والمعاهد بمختلف تخصصاتها تعني بمحاربة الفكر الضال ومحاربة الغلو والتطرف وترسيخ الولاء للدين الحنيف الصحيح وحب الوطن.

ي .القيام بدورات توعوية وإرشادية من قبل المؤسسات الدينية بالتنسيق مع وزارة التربية للمدرسين لمادة التربية الإسلامية وبث روح التسامح فيما بينهم والابتعاد عن الطرح المتشدد للطلبة في صفوف الدراسة والتركيز على التسامح في الإسلام والوسطية.

ك ـ بث الوعي من خلال التعاون والتنسيق وإجراء الزيارات المتبادلة بين مديريات الأوقاف وإجراء محاضرات مشتركة في المؤسسات التعليمية والجامعات حول التعايش السلمي للمجتمع، وبيان أن حب الوطن من الإيمان ونبذ التطرف والعلو والأفكار المنحرفة، والتأكيد على أن العبادة هي بين المرء وربه، وهي طقوس عقائدية يؤديها المخلوق أمام الخالق، أخذين بنظر الاعتبار أن بلدنا العراق متعدد الديانات والمذاهب والطوائف والقوميات.

الفصل الثامن

دور وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية

في التصدي لعمليات داعش الإرهابي

(مديرية استخبارات الشرطة الاتحادية أنموذجاً)

إن المتغيرات التي حصلت بعد العام ٢٠٠٣ وما نتج عنها من حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية، أعطى فسحه من المجال لقوى الظلام أن تتحرك بمرونة عالية وتتجمع في المناطق النائية، وتبني نفسها لمجابة القوات الأمريكية التي اجتاحت العراق تحت ذريعة الوجود الأمريكي في البلاد الاسلامية، وتحت مسميات شتى تارة باسم المقاومة الإسلامية وتارة الجهاد الإسلامي (الجهاد والتوحيد) وغيرها من الحركات والفصائل التي لقيت رواجاً في حينها لغياب الدولة ووجود سلطة الاحتلال الأمريكي.

عند بناء الدولة وتشكيل أول حكومة مؤقتة تحملت وزارة الداخلية العبء الأكبر في مواجهة تلك التنظيمات بناءً على المهمة التي تؤديها الوزارة في حفظ الأمن الداخلي. وفي عام ٢٠٠٤ تم تشكيل وكالة الاستخبارات الداخلية التي تحملت الثقل الاكبر للعمل الاستخباري ومواجهة حركات التطرف والغلو والفصائل المسلحة التي كانت تسعى لخلق الفوضى وإشاعة الذعر والخوف بين الناس وبمرور الزمن تطور أداء

عمل وكالة الاستخبارات الداخلية في مواجهة التنظيمات الإرهابية، وتمت إعادة تسميتها إلى وكالة المعلومات والتحقيقات الوطنية، وأنشأت العديد من المديريات بناءً على متطلبات العمل لمواجهة التحديات والأعمال الإرهابية، بعد إن تم استدعاء العديد من الضباط العاملين في المؤسسات العسكرية السابقة للالتحاق فيها للخبرة والإمكانيات التي يتمتعون بها، وبمرور الوقت أصبحت وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية بعد إعادة تسميتها للمرة الثالثة في واجهة الأجهزة الاستخبارية الموازنة لها (كجهاز المخابرات وجهاز الأمن الوطني وجهاز مكافحة الإرهاب) للتصدي للعمليات السرية والتخطيط المسبق الذي يقوم به التنظيم كونه أصبح تنظيماً عالمياً بعد أن طور نفسه أيضاً بمرور الزمن من فصائل منقسمة على نفسها إلى تنظيم تحت عنوان تنظيم القاعدة، ومن بعدها إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ومختصره (داعش) .

لقد تصدى لهذا التنظيم الكثير من قيادات وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية وفي مقدمة مديريات الوكالة كان هنالك دور مميز ينسب إلى مديرية استخبارات الشرطة الاتحادية الماسكة للأرض، أذ كانت هذه المديرية صمام أمان في تقديم المعلومات الاستباقية لقطعات قوات الشرطة الاتحادية سواء في العمليات الهجومية عند تقدم القطعات لتحرير الأرض والمسيطرة عليها من قبل التنظيم الإرهابي، أو من خلال

إفشال العمليات السرية التي يقوم بها التنظيم داخل المدن التي تستهدف قطعاتنا الأمنية والعسكرية أو الأسواق والتجمعات البشرية من جانب أخر.

لقد أبدع ضباط هذه المديرية في صيد الكثير من قادة التنظيم الإرهابي (داعش) مما أثر بشكل ايجابي في الحد من عملياتهم الإرهابية وتحطيم معنوياتهم وبالتالي تقويض عملهم داخل المدن وانحسارها في القرى والقصبات النائية، ولأهمية الوقوف على نشاط هذه المديرية ولاطلاع طلبة كلية الشرطة الأعزاء على نماذج من هذه الإعمال البطولية مع الاحتفاظ بقدر كبير من الاحترام والتقدير لجميع الجهود التي قامت بها مديريات الوكالة الأخرى، التي بذلت جهداً كبيراً في هذا الاتجاه.

إن هذه النماذج المختارة من الإعمال البطولية المتميزة والتي اعتمدت على الحس الأمني العالي لدى ضباط الاستخبارات، إذ أصبح الحس الأمني لديهم مهارة شخصية تميزهم عن غيرهم من الضباط في أدائهم لعملهم، حيث يقومون بأُستشعار طبيعة التهديدات الإرهابية وتوقع حدوثها قبل وقوعها، والتي نتجت هذه الإعمال البطولية المميزة من جملة الكثير من الإعمال التي قاموا بها إلا إن هذه النماذج المختارة أخذت حيزاً كبير بالإعلام، وكذلك لأهمية مواقعهم القيادية في التنظيم تم أخذ هذه النماذج من مصدرها الحقيقي بغية عرضها كما قصها إبطالها، كدروس عملية يمكن إن تفيد طلبتنا الأعزاء، بوصفها نماذج حية من الواقع العملي في كيفية

مواجهة هذا التنظيم الإرهابي والحد من نشاطه بعد الاعتماد على أساليب استخبارية جديدة تمتاز بالقيادة والسيطرة والإدارة الجيدة، مما نتج عن ذلك جهداً استخباريا مميزاً وأدناه أهم الواجبات المختارة.

١. الإرهابي عدنان إسماعيل نجم الدليمي الملقب (أبو عبد الرحمن البيلاوي)

من خلال التحقيق مع عناصر التنظيم الإرهابي لإمارة داعش في نينوى وضبط كميات كبيرة من الوثائق التي تم الاستيلاء عليها في المضافات التابعة للتنظيم عند مداهمتها، تمت دراسة هذه الوثائق بشكل مستفيض وبدقة متناهية من قبل ضباط مختصين بمتابعة نشاط التنظيم المستجد في نينوى وبروز أول نشاط له تحت عنوان إمارة الدولة الإسلامية في العراق إمارة نينوى، وكان ذلك في مطلع عام ٢٠١٤ وقد تبين لفريق التقصي في وثائق التنظيم وجود شخصين من الأهمية والقرب من زعيم التنظيم في حينها المدعو أبو بكر البغدادي، وهما المساعد الأول أبو عبد الرحمن البيلاوي ويشغل منصب العسكري العام أو ما يسمى وزير الحرب والمساعد الثاني يدعى حجي معتز ويشغل منصب الإداري العام لإمارة داعش في نينوى، ومن خلال المتابعة وجمع المعلومات تبين وجود هيكل لتنظيم الإمارة يترأسه المدعو أبو بكر البغدادي ومساعدان له المذكورين أنفاً، ويرتبط بكل مساعد (٣) أشخاص يساعدونه في مهام عملة وفي حال إلقاء

القبض على أحد هؤلاء الأشخاص من قبل القوات الأمنية، يتم تغيير مواقع المسؤولية في الهيكل التنظيمي للأمارة وفقاً لمتطلبات أمنهم وتضليل الأجهزة الأمنية في تتبع مواقعهم، وقد امتاز التنظيم الإرهابي بهيكلية مرنة ومتغيرة، وهذا ما ساعدهم التملص من المتابعة في الوصول إليهم بسهولة، لأن عملية تغيير المواقع والمسؤوليات تتغير معها طبيعة المتابعة، وكذلك قرب المصادر من الشخصيات المهمة، مما يفقدنا المتابعة لتلك الأهداف إضافة لذلك امتاز التنظيم بتغيير أرقام الهواتف للمسئولين بمدات قصيرة، خشية من التعقب الالكتروني ورصد مكالماته الهاتفية، لذلك كانت متابعة عناصر التنظيم ليست بالأمر السهل ولا الهين، بقدر ما تتعامل مع أشباح وألقاب ربما غير معرفة بالأسماء الحقيقية، إن الجهد الاستخباري هو جهد مميز ومضني ومتعب ومستهلك للوقت والتفكير، إلا أن كل ذلك ينتهي بلحظه الانتصار عندما تحقق الهدف وتدفع الضرر عن المواطنين الأبرياء، إنها لحظة لا تقدر بثمن وفرحه لا يسعها فضاء إلا فضاء الولاء للوطن.

بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣ استلمت مديرية الشرطة الاتحادية أشاره استخباريه عن تواجد العسكري العام في إمارة نينوى لتنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي (أبو عبد الرحمن البيلاوي) داخل مدينة الموصل من احد مصادرهم السرية العاملة في المدينة، ولأهمية المعلومة وعلى الفور تم تشكيل فريق عمل من ضباط النخبة ومحققين ذو خبرة واطلاع بالهيكل التنظيمي لقيادات الصف

الأول ومعرفة تامة في أعمال وتكتيكات التنظيم الإرهابي وبأشراف مباشر من قبل السيد مدير استخبارات الشرطة الاتحادية اللواء(أ. م) تم التوجه إلى مدينة الموصل مركز محافظة نينوى مدعومين بفريق قتالي من قوات الرد السريع، بعد استحصال كافة الموافقات القضائية وأوامر الحركة لتنفيذ الواجب وفي يوم ٢٠١٤/٦/٤ وصلت القوة إلى مدينة الموصل عند الضياء الأخير لتستقر في معسكر الغزلاني البعيد عن المدينة نسبياً، وقد كان وصول القوة في هذا التوقيت محسوباً بدقة ومخطط له لكي لا يعطون أية فرصة تثير الشك عن قدوم قوه عسكرية من خارج المحافظة، وطالما التنظيم لديه عناصر استخبارية تقوم برصد تحركات القطعات العسكرية لذلك كان اختيار معسكر الغزلاني باعتباره مركز تواجد لعمليات نينوى ولكثير من وحدات الجيش والشرطة، وتعتبر حركة القطعات الداخلة والخارجة منه أمراً طبيعياً فهو الأنسب لاستقرار القوة لحين استكمال وضع الخطة النهاية والبدء بتنفيذ اقتحام المضافة التي تأوي الإرهابي أبو عبد الرحمن البيلاوي، وبعد وصول القوة المنفذة للواجب وعلى وجهة السرعة أجريت عملية تقييم للمعلومات الواردة من المصدر بعد اللقاء به، وتبين أن الإجراءات المتخذة من قبل البيلاوي ضمن الدار التي أشار لها المصدر في منطقة الإصلاح الزراعي متطابقة مع الإلية المتبعة لدي عناصر التنظيم في اختيار المضافات، والتي سبق وان تعامل معها ضباط استخبارات الشرطة الاتحادية

في تنفيذ العديد من الواجبات المماثلة لقيادات وعناصر التنظيم، إضافة الى أن الإرهابي البيلاوي يشغل منصب عسكري عام الإمارة فان تنقله يمتاز بالحذر الشديد وسرية عالية لحساسية منصبه ولقربة من أمير التنظيم أبو بكر البغدادي إضافةً لخلفيته العسكرية كونه مقدم بالحرس الجمهوري في عهد النظام المقبور، لذلك تعامل ضباط الاستخبارات بمهنية عالية وحرفية في جميع مراحل العملية ابتداءً من ورود المعلومة إلى مراحل الجمع والتحليل للمعلومات، ثم مرحلة الاستطلاع المنطقة، بعد أن تم تهيئة متطلباتها منذ استلام الإشارة الاستخبارية للوهلة الأولى، حيث قام فريق الاستطلاع بإمرة الملازم أول (ح ف) تهيئة عجلات مدنية تحمل لوحات تسجيل محافظة نينوى وملابس لعناصر الاستطلاع بالزي العربي وأخرى تتلاءم وطبية الزي الذي يرتدونه الشباب ضمن المنطقة، وقد ذهب الفريق لأ بعد من ذلك حيث تم تهيأت بطاقات أحوال مدنية صادرة من دائرة أحوال نينوى، بالتنسيق مع دائرة الجنسية العامة تحمل صورة عناصر الاستخبارات وبأسماء مستعارة تتناسب وأسماء مدينة الموصل، توخياً من انكشافهم خلال عملية الرصد والاستطلاع بعد أن تأكد وجود سيطرات قريبة من منطقة سكن الهدف وخشية من إيقافهم وإجراء التفتيش، لذا وضع الضباط في تصورهم وجود احد من المتعاونين لصالح التنظيم في السيطرة أو وجود رصد قريب منها يمكن له رصد العجلات وعناصر الاستخبارات عند عبورهم من خلال

السيطرة وإجراء تفتيشهم والتعرف عليهم، فيقومون بأخبار الهدف، لقد مرت الأمور بسلام كما مرسوم لها وتم تحديد الدار التي يسكنها الهدف ومعرفة المداخل والمخارج وكذلك البيوت المجاورة لدارة وبعد استكمال مرحلة الاستطلاع، اتضح أن المضافة عبارة عن دار كبيرة تتألف من طابقين يسكن الهدف في الطابق العلوي ويسكن سائقة الشخصي المدعو صميم سليمان عبد الرحمن الهلالي في الطابق السفلي وبعد استكمال كافة المعلومات المطلوبة تم التوكل على الله بالساعة ١٠٠من يوم ٢٠١٤/٦/٥. بعد تطويق المنطقة بشكل كامل ووضع قوة إسناد قريبة من الهدف بإمرة الرائد (ح م) وتحديد قوة الاقتحام لدار الهدف بإمرة الرائد (ي س) وبمحورين إلا أن معلومات اللحظات الأخيرة التي وصلت إلى أمر قوة الاقتحام كانت عبارة عن صاعقة حيث اكدر مدير استخبارات الشرطة الاتحادية بان الهدف يرتدي حزاماً ناسفاً ولن يفارقه حتى في منامة، لذلك طلب توخي الدقة والحذر الشديد عند الاقتحام، لقد كانت هذه المعلومات مصدر عزم واندفاع في تنفيذ الواجب بدلاً من التردد والخوف لاستشعارهم بأهمية الهدف وخطورته بل تناخي الكثير منهم باقتحام الهدف كفدائيين بغية اصطياده والخلاص، منه وبعد استكمال القوة ووصولها للهدف تم اقتحامه واعتقال السائق الشخصي للإرهابي عبد الرحمن البيلاوي في الطابق السفلي وحصلت بعدها مواجهة مسلحة وإطلاق نار مع الإرهابي أبو عبد

الرحمن البيلاوي وفي خضم المعركة رن هاتف أمر القوة وبدل من إسكاته وضع إصبعه على زر فتح الهاتف وإذا بصوت يناديه من الطرف الثاني صوت امرأة (ها يمه شنوا هذا الرمي يمك)، فكانت البديهية حاضرة لدية (يمه ماكو شيء عرس عرس صاحبنا) وغلق الهاتف بينما هو كان في مواجهة مع اعتي إرهابي داعش ووزير حربها هكذا كانت الروح المعنوية التي يتمتع بها إبطال وكالة الاستخبارات، لقد أفضت المواجهة إلى مقتل الإرهابي أبو عبد الرحمن البيلاوي بعد أن أتته رصاصة احد القناصة في صدره المملوء بالحقد والضغينة، أردته قتيلاً ولن تتيح له الفرصة بتفجير نفسه على عناصر القوه المداهمة وقد تبين ارتدائه لحزام ناسف لقد انطوت صفحة سوداء من الإجرام والدموية بمقتلة على أيدي إبطال وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية .مديرية استخبارات الشرطة الاتحادية، حيث كانت يداه ملطخة بدماء العراقيين الأبرياء إن الفكر الضال الذي يحمله هذا المجرم لا يمكن إن يوثق بصفحات متعددة لو أراد إن يكتب عن تاريخه الإجرامي الدموي.

من هو الإرهابي أبو عبد الرحمن البيلاوي؟

البطاقة الشخصية:

أ- الاسم الثلاثي .عدنان إسماعيل نجم الدليمي

ب- المواليد ١٩٧٣

ت- التحصيل العلمي .خريج الكلية العسكرية الأولى دورة ٧٧

ث- أخر مكان عمل به قبل عام ٢٠٠٣ .الحرس الجمهوري للنظام المقبور برتبة مقدم

ج- تاريخ انتمائه للتنظيم .أنظم إلى تنظيم القاعدة منذ بدايته في العراق وكان يشغل مسؤولية الحاجب والقريب من المقبور (أبو مصعب الزرقاوي) أمير التنظيم آنذاك حيث يقوم بتنظيم المواعيد واللقاءات مع القيادات البارزة في التنظيم ويحضر اغلب الاجتماعات ويعتبر أمين السر وكاتم الإسرار للإرهابي المقبور أبو مصعب الزرقاوي.

ح- قاد تنظيم القاعدة في الانبار وكان يدير العمليات الإرهابية فيها وكذلك المناطق المحيطة بها.

خ- اعتقل عام ٢٠٠٧ وأودع سجن البصرة (سجن بوكا) لدى القوات الأمريكية وتم تسليمه الى القوات العراقية بعد مغادرتهم من العراق نهاية عام ٢٠١١ وهرب من سجن أبو غريب ومن ثم إلى سوريا.

د- عاد إلى قيادة التنظيم وشغل منصب رئيس المجلس

العسكري لإمارة ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

أهم الأعمال الإرهابية التي قام بها الإرهابي أبو عبد الرحمن البيلاوي

أ- التخطيط والإشراف لإسقاط محافظتي الموصل والانبار.

ب-تهيئة الانتحاريين في الطارمية لعملية اقتحام وزارة العدل.

ت-الإشراف على عملية اقتحام وزارة النقل.

ث-تهيئته لعملية اقتحام مقر استخبارات ل ٢٢ الجيش العراقي بثلاثة انتحاريين.

ج-التخطيط لاقتحام التجمعات الانتخابية ومنها تجمع جماهيري في ملعب الصناعة.

ح-قيامة بعدة غزوات في محافظة بغداد.

خ-قام بالتخطيط لاقتحام سجن صلاح الدين الإصلاحي.

د- الإشراف على عمليات استهداف الجوامع والكنائس في بغداد والمحافظات.

ذ- استهدافه للكليات والجامعات ومنها جامعة الإمام

الصادق عليه السلام وجامعة الإمام الكاظم عليه السلام.

ر- اشرف على اقتحام سجن الطوبجي (سجن الإحداث) بثلاثة انتحاريين.

ز- الإشراف والتخطيط لعملية اقتحام سجن التاجي وأبو غريب.

ازدواجية التعامل لدى قادة التنظيم

عند إجراء تحليل لشخصية الإرهابي المقبور أبو عبد الرحمن البيلاوي من خلال المعلومات المتواترة عنه من المصادر السرية القريبين منه ودراسة الوثائق المستولى عليها يتضح أن قيادات التنظيم أباحت لنفسها ما لم تبيحه لعناصرها وهذا ما تم تأشيرة عن شخصية البيلاوي حيث يغلب على سلوكه الانتقام وحب الذات والبحث عن المسؤولية والجاه لذلك تراه شديداً جداً وقاسي مع معيته وموغل في الجريمة مع الخصوم، قد خلا قلبه من الرحمة والعطف لا يتهاون حتى بنحر الطفل الرضيع إن وقع تحت يديه، بينما ترى تعامله مع زوجاته بلطف ورومانسية كما تؤكد ذلك الصور التي تم العثور عليها في داره، إن هذه الازدواجية في الشخصية تنم عن عدم استقرار في شخصيته وسلوكية منحرفة في عقيدة التنظيم الإرهابي التي تبيح لأمراء

التنظيم حياة الترف وملذات الحياة، وخطر ذلك على الجند التابعين لهم بل تفرض عليهم حياة قاسية من العيش ويشمل ذلك كل من يقع تحت سلطتهم بما في ذلك سكان المناطق التي يسيطرون عليها، إذ تفرض الشروط الشرعية من ملبس ومأكل وسلوكيات العصر الإسلامي الأول.

الدروس المستنبطة من مقتل الإرهابي أبو عبد الرحمن البيلاوي

من خلال الاطلاع على سير عملية مقتل الإرهابي البيلاوي يتضح لنا مبادئ العمل الاستخباري والحس الأمني كيف لعب دورٍا كبيراً في إنجاح عملية مقتل البيلاوي وكذلك بيان العديد من الدروس المستنبطة التي يمكن تشخيصها والاستفادة منها في العمليات ألاحقة عند متابعة عناصر التنظيم الإرهابي أو إي عملية تمتاز بالسرية والكتمان.

أهم الدروس المستنبطة

أ. أدارة المصادرة الجيدة: يتضح لنا من الوهلة الأولى إن إدارة المصادرة كانت تتسم بالجدية والإخلاص والمتابعة الجيدة حيث تم استثمار المصدر بشكل جيدة وتحفيزه للحصول من خلاله على معلومات قيمة ومهمة عن قادة التنظيم هذا من جانب ومن جانب أخر إمكانية الضابط الذي أدار المصدر كان يتمتع بقدر عالي من الكفاءة والخبرة بحيث استطلاع إدارة

المصدر وهو في منطقة الخطر التي يعمل بها ضمن صفوف التنظيم بل في اخطر أماكنه دون اكتشافه من قبلهم وبالتالي استطاع المحافظة على حياته وانجاز المهمة على أكمل وجهة.

بـ ـ الكتمان: لقد تم التعامل مع المعلومات الواردة من المصدر بدرجة عالية من الكتمان ومحدودية التداول بغية عدم تسريب المعلومات حيث اكتفى مدير استخبارات الشرطة الاتحادية بحصر طبيعة الواجب ونوع الهدف فقط على السيد وكيل الاستخبارات بعد أعلامة بالمهمة وقاضي التحقيق الذي أعطى الأمر القضائي وأمر القوة التي خرجت لتنفيذ الواجب وهو نفسه أمر قوة الاقتحام.

جـ ـ السرعة: كان عامل الزمن مهم جداً في تنفيذ العملية لذا تسابق فريق العمل مع عامل الوقت بدءاً من وصول المعلومة للوهلة الأولى وانتهاءً بتنفيذ المهمة.

دـ الاستمرارية: من خلال مجريات الإحداث في تنفيذ الواجب لقد بان واضحاٍ استمرارية تدفق المعلومات من المصدر ولغاية ما قبل اقتحام الهدف وهذا ما ساعد قوة تنفيذ الواجب من تجدد معلوماتهم عن الهدف بغية اتخاذا الحيطة والحذر وكيفية التعامل مع المستجدات عند اقتحام الهدف.

هـ ـ الإصرار والعزيمة: لقد كان الإصرار والعزيمة والشجاعة واضحة منذ

الوهلة الأولى عند القوة المنفذة للواجب من خلال الإيجاز والتهيؤ للتوجه لمدينة الموصل، بغض النظر عن طبيعة الهدف وخطورته وهذا لم يأت من فراغ لولا الاهتمام الكبير الذي أولاه مدير استخبارات الشرطة الاتحادية لمعيته من الضباط والمنتسبين.

و ـ التوقيت: لقد اخذ بنظر الاعتبار توقيتات الحركة والتنقل وتظليل العدو بغية عدم كشف القوة القادمة من بغداد إلى الموصل حيث كانت الحسابات دقيقة في وصول القوة عند الضياء الأخير وعند حلول الظلام كي لا يمكن معرف الجهة القادمة منها واستقراره في مكان تابع للقطعات التابعة لعمليات نينوى، كلها كانت محسوبة بدقة.

ز ـ القيادة والسيطرة: لقد اتضح منذ الوهلة الأولى مبدأ القيادة والسيطرة واضحاً في إدارة العملية من خلال تنسيق جميع الإعمال من قبل السد مدير استخبارات الشرطة الاتحادية من خلال وحدة القيادة وصرامة الأوامر القابلة للتنفيذ، وهو سر نجاح العملية بالشكل الذي ابهر العالم كون الهدف يعد وزير حرب داعش، وهو معروف بقدرته وتدريبه العالي وقدرة على المقاومة وهذا ما ثبت لنا مؤخرا من خلال تنفيذ عملياته الإرهابية.

حـ ـ التمويه والتضليل: لقد بان واضحاً استخدام أسلوب التضليل والتمويه من خلال استخدام العجلات المدنية وهويات الأحوال المدنية في عملية المراقبة والتحري والرصد والاستطلاع للوصول للمضافة التي يستقر فيها

الهدف، ومعرفة المداخل والمخارج للمنطقة وبالتالي وضع خطة الاقتحام على ضوء المعلومات التي تم الحصول عليها، وعلى ضوء معلومات المصدر التي كانت ترد بشكل مستمر عن تحركاته ولغاية تنفيذ الاقتحام.

سلوكيات عناصر التنظيم التي ظهرت من خلال هذه العملية والتي تعتبر جزء من الدروس المستنبطة

أـ القدرة العالية على التمويه والتضليل حيث استخدم الإرهابي أبو عبد الرحمن البيلاوي العديد من الوثائق المزورة من بطاقة الأحوال المدنية إلى هويات عسكري وبرتب مختلفة يتنقل بها من خلال السيطرات.

بـ .الاختيار الأمثل للمضافات التي لا تجلب الشك والشبة في المنطقة التي يتواجدون فيها وحسن التعامل مع الأهالي الساكنين في المنطقة.

دـ الازدواجية في السلوك داخل المنزل مع زوجته و أولادة الذي يختلف كلياً عما يتم فرضه على الجند التابعين لهم (المجاهدين) كما يحلو لهم التسمية حيث كان قادة التنظيم ينعمون بالعيش الرغيد والبحبوحة والإسراف في العيش والتعامل الرومانسي مع زوجاتهم وخليلاتهم مع فرض القيود والأعراف الشرعية السائدة في زمن الإسلام الأول على الجند وعامة الناس في المناطق التي يسيطرون عليها وهذا واضح ة جداً في الصور المرفقة لحياة الإرهابي ابوعبد الرحمن البيلاوي مع زوجته الأخيرة في

الموصل مما يؤكد البعد عن تعاليم الإسلام الحنيف التي تؤمن بالعدالة وحسن السلوك.

هـ .عدم احترامهم للأمور الشرعية والاجتماعية حيث تزوج البيلاوي زوجته الأخيرة باسم مزور من خلال امتلاكه لهوية أحوال مدنية مزور وعقد على زوجته بالاسم المزور مما قام بتظليل زوجته وأهالها عند الخطوبة وعقد القران.

٢. الإرهابي أبو عبد الرحمن القرغولي

للقطيعة التي خلفها النظام السابق مع محيطة العربي التي دامت لأكثر من (٢٢) عاماً حيث انعقد آخر اجتماع للقمة العربية في بغداد عام ١٩٩١ بسبب السياسات الخاطئة التي انتجتها الحكومة السابقة وتعاملها مع جيرانها وبالخصوص احتلال دولة الكويت، اصبح العراق دولة معزولة عن العالم وقطع دول العالم علاقته مع العراق واستمرت الصرعات الداخلية والخلافات الدولية مع العراق سنوات طويله نتج عنها حرب الخليج والثانية اسقاط النظام عام ٢٠٠٣، وما نتج عنها من تغيير النظام السياسي وإسقاط حكومة البعث الصدامي وما رافق تلك المتغيرات من تشكيل حكومة جديدة تسعى لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع المحيط العربي والعالمي سعت الحكومة العراقية لانعقاد مؤتمر القمة للجامعة العربية في بغداد رقم

(٢٣) إذ يعتبر انعقاد هذه القمة بمثابة فرصة لعادة العراق إلى محيطة العربي ولفك العزلة الدولية التي أنتجتها السياسات الخاطئة للنظام السابق وما رافقتها من اعتداءات على دول الجوار وصلت لحد الاقتتال والحروب التي لم يجن منها شئ وفي خضم الاستعدادات لانعقاد قمة بغداد وما رافقتها من اضطرابات سياسية عمت معظم دول الشرق الأوسط تحت ما يسمى بالربيع العربي وسقوط أنظمة عدد من الدول العربية (تونس ومصر وليبيا واليمن)، واستمرار الصراع الدموي المسلح من قبل التنظيمات الإرهابية للقاعدة والنصرة على مساحة واسعة من الأراضي السورية كل ذلك أعطى بظلاله على الواقع الأمني العراقي وظروف انعقاد القمة ومن خلال تلك المعطيات سعى تنظيم القاعدة في العراق لمحاولة إفشال قمة بغداد والتخطيط للقيام بأعمال إرهابية تستهدف الوفود القادمة من مطار بغداد باتجاه (قصر المؤتمرات) محل انعقاده المؤتمر الواقع ضمن المنطقة الخضراء، وبنفس الوقت عملت اللجنة الأمنية العليا المشرفة على انعقاد مؤتمر قمة بغداد وحماية الوفود السعي لبذل الجهود لمنع وقوع أي حادث إرهابي من خلال الجهد الاستخباري والأمني بغية أنجاح المؤتمر إلا أن تنظيم القاعدة كان يعد العدة نحو تخطي كل الإجراءات التي تقوم بها القوات الأمنية والوصول لمبتغاه واستهداف المؤتمر وتحقيق الهدف من إفشاله وعدم انعقاده في بغداد، لذا أصبحت الأجهزة الاستخبارية في صراع محموم

وتسابق مع الزمن مع تنظيم القاعدة الإرهابي لإفشال مخططهم والوصول إلى عناصر التنظيم واستهدافهم ومن خلال المتابعة الحثيثة لوكالة الاستخبارات من خلال مديرية استخبارات الشرطة الاتحادية والتي كان لها دور مميز في عملية متابعة أفراد التنظيم بما يسمى بولاية بغداد في قاطعي الكرخ الشمالي والكرخ الجنوبي، إذ أكدت المعلومات الوارد أليهم من احد المصادر النافذة في التنظيم عنه استهداف مواكب السادة رؤساء الوفود القادمة من مطار بغداد الدولي إلى مكان انعقاد القمة من قبل الأمير العسكري لولاية بغداد الإرهابي المكنى(أبو عبد الرحمن القرغولي) وقد تم تكليفه بشكل مباشر من قبل أمير الحرب الإرهابي المكنى (أبو عبد الرحمن البيلاوي) مع العلم أن التقسيم الإداري لولاية بغداد يقسم إلى ثلاث أقسام هي:

أ. القسم الأول. قاطع الرصافة.

ب. القسم الثاني. قاطع الكرخ الشمالي ويمتد من (شارع مطار بغداد إلى بوابة التاجي).

جـ. القسم الثالث. قاطع الكرخ الجنوبي ويمتد من (شارع مطار بغداد إلى علوه الرشيد).

وقد أيدت معلومات المصدر السري لمديرية استخبارات الشرطة الاتحادية مع ما جاء بإفادة احد الارهابين الملقى القبض علية والمكنى (أبو

هدى) مسئول مفرزة الاغتيالات في قاطع الكرخ الجنوبي (أمن القاطع) والتي تم تدوينها بتاريخ ٢٢/مارس/٢٠١٢ إذ جاء فيها أن تنظيم القاعدة الإرهابي استهداف مؤتمر قمة بغداد بغية إفشاله من خلال السيارات المفخخة والعبوات الناسفة وقد أكد الإرهابي الموقوف (أبو هدى) وجود ضابط في مديرية مرور الكرخ متعاون معهم ويقوم بتسهيل مهمة دخول العجلات المفخخة داخل بغداد عبر السيطرات، من خلال ذلك الضابط المنسوب لمديرية مرور الكرخ. وعلى الفور تم الاتصال بمدير مرور الكرخ العميد هشام من قبل مدير استخبارات الشرطة الاتحادية اللواء (أ. م) بصدد تشخيص الضابط المذكور من خلال الصور في سجل أضابير الضباط وتم أصدار أمر إلى الرائد (ع. م)، أن يكون على رأس قوة كافية لاصطحاب الإرهابي (أبو هدى) إلى مديرية مرور الكرخ بغية إجراء عملية التشخيص وقد اشارت معلومات الإرهابي (أبو هدى) أن الضابط المذكور من أهالي الانبار ومرتحل الى بغداد وبالفعل توجهت القوة الى مديرية مرور الكرخ وعند الوصول الى مقر المدير اتضح مغادرة العميد هشام مدير الدائرة مقر عمله لانتهاء الدوام وقد تأخر وصول القوة بسبب الازدحام المروري المكتظ لانتهاء الدوام، وبما أن عمل الاستخبارات يتسابق مع الزمن وليس هنالك وقت محدد لنهاية الدوام عند هؤلاء الرجال أصدر مدير استخبارات الشرطة الاتحادية اللواء (أ. م) أمراً إلى الرائد (ع.م)

بالتوجه إلى منطقة المنصور والحارثية والتجوال على الساحات عله يتعرف على الرائد بدلالة الإرهابي (أبو هدى) ضمن مفارز المرور المنتشرة في المناطق المذكورة بعد أن تم فتح عين المتهم وجلوسه في المقعد الخلفي للعجلة والنظر من خلف الزجاج، وإثناء التجوال وتحديداً في تقاطع الوشاش تم مشاهدة الوالي العسكري العام لولاية بغداد وبصحبة زوجته في الشارع العام من قبل الإرهابي (ابوهدى)، وقد أشار الإرهابي (أبو هدى)عليه وعلى الفور تم اللقاء القبض علية من قبل المفرزة وقد اتضح حمله حزاماً ناسفاً على شكل حفاظه كبار السن وقد ارتداها الإرهابي (أبو عبد الرحمن القرغولي)، تم الاتصال بمدير استخبارات الشرطة الاتحادية من قبل أمر القوه وبدورة اتصل مدير الاستخبارات بقائد الشرطة الاتحادية الفريق الركن (ح.ع) ليخبره بالموقف والتحاقه بهم في محل الحادث تقاطع الوشاش، لأن المنطقة التي تم ألقاء القبض فيها على والي بغداد العسكري ضمن إعمال وزارة الدفاع، التي رفضت اصطحاب المتهم الملقى القبض علية من قبل استخبارات الشرطة الاتحادية، بعد أن حصلت مشادة كلامية واحتكاك كاد إن يؤدي إلى تصادم مسلح لولاء تدخل مدير استخبارات الدفاع الفريق (ح.ص) وحسم الموضوع بنقل المتهم الإرهابي (أبو عبد الرحمن القرغولي)الى مديرية استخبارات الشرطة الاتحادية والذي اعترف عن قيامه بالأشراف على استهداف مؤتمر وقمة بغداد من

خلال تنفيذ عمليات إرهابية متعدد سبقت المؤتمر تهدف الى افشال انعقاده.

الدروس المفيدة من تلك العملية

١- اتخاذ القرار: ان سرعة اتخاذ القرار وفقاً لمعلومات دقيقة سيوصل صاحب القرار لنتائج إيجابية لان أي تأخير في اتخاذ القرار ربما يفوت فرصه مهمة للوصول للهدف لذلك نرى سرعة اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب كان له نتائج واضحة في الوصول للهدف.

٢- تحديد الأولويات: وهذه مهمة صاحب القرار المدير او الضابط الشرف على إدارة العملية الاستخبارية. في وضع اوليات عمله للوصول الى نتائج مهمة من اتخاذ القرار بالبحث والتحري عن ضابط المرور كان له دور مهم في الوصول الى نتائج إيجابية في الوصول للأهداف الحقيقين في هذه القضية.

٣- التداخل في المهام والواجبات: إن عملية التداخل في المهام والواجبات ربما يحدد من حرية الحركة وبالتالي يفوت الفرصة في متابعة الأهداف وقد نتج ذلك من خلال تحديد ساحات العمل للقوات الأمنية بسبب ظروف البلد ما بعد عام ٢٠٠٣، الا أن حكمة ودراية مدير المنظومة كان له دور كبير من خلال اشتراك قائد الشرطة الاتحادية في تلك المهمة للحضور

الميداني والتواصل مع اعلى المستويات في وزارة الدفاع استطاع من خلالها حل عملية التداخل بالساحات، العمل لصالح مديرية استخبارات الشرطة الاتحادية.

٤- الحس الأمني: إن ما يتمتع به ضابط الاستخبارات من حس امني عالي ودقة في الاستشعار بالمخاطر كان له الأثر البالغ في تشخيص تلك المخاطر وتحديد الأولويات من خلال متابعة الأهداف الاستخبارية المهمة والتي تستهدف الامن العام من خلال العمليات الإرهابية وخصوصاً في فترة انعقاد قمة بغداد.

٥- القيادة والسيطرة: لقد ظهرت جلياً مهارة القيادة والسيطرة التي يتمتع بها مدير استخبارات الشرطة الاتحادية في ادارة العملية الاستخبارية من خلال الاستنفار والحس الأمني الذي يتمتع به، والذي تم من خلاله الوصول الى الاحداث المهمة في تلك العملية.

٦- إدارة المصادر: إن إدارة مصدر المعلومات واستخلاص المعلومات المهمة من خلاله والتي كانت متطابقة مع إفادة الإرهابي (أبو هدى)، كان لها اثرها البالغ بالوصول الى الأهداف المهمة بالسرعة والدقة والقاء القبض عليهم في الوقت المناسب.

٣. الإرهابي صلاح داود خالد طاهر المجمعي المكنى (أبو حيدر الشايب)

بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٩ المصادف ليوم الخميس. التقى مدير استخبارات الشرطة الاتحادية اللواء (أ.م) بضباط استخبارات اللواء السابع شرطة اتحادية في مقر شعبة استخبارات اللواء لغرض إجراء التحقيق مع الإرهابي الملقى القبض عليه الملقب أبو هدى المسؤول الأمني لعصابات داعش الإرهابية في جانب الكرخ ومن خلال التحقيق مع المتهم (أبو هدى) اعترف بعدة جرائم قام فيها في بغداد بجانبي الكرخ والرصافة ألا إن قناعة مدير استخبارات الشرطة الاتحادية (أ.م) كانت تؤكد بأن المتهم أبو هدى لا يزال يخفي شيء لم يذكره وبعد إنهاء التحقيق غادر اللواء (أ.م) مقر استخبارات اللواء وفي فجر يوم الجمعة والساعة تقترب من ٣٣٠ والمعتاد انه يوم استراحة في عموم العراق وبعد وصوله إلى داره لغرض الاستراحة استذكر اللواء (أ.م) جميع الحديث الذي دار مع المتهم (أبو هدى) وبناءً على الحس الأمني، تذكر هنالك نقطة مهمة لم يتطرق لها في التحقيق وهي المبرزات الجرمية التي ضبطت مع المتهم وبالخصوص هاتفه الشخصي عاد على الفور إلى مقر اللواء السابع وعند وصوله إلى مقر شعبة الاستخبارات وجد الجميع نيام نتيجة للإرهاق والتعب الذي مر طوال اليل وعلى الفور استدعى المتهم (أبو هدى) وطلب إحضار المبارز الجرمية بما فيها هاتفه الشخصي وعند مراجعة أرقام الهواتف المخزونة في هاتفه وجد رقما أثار

انتباهه مكتوب عليه (أبو حيدر الشايب).

وعند الاستفسار من الإرهابي أبو هدى عن المدعو (أبو حيدر الشايب) تبين انه المجهز العام لولاية بغداد ومن خلال مجريات التحقيق تبين تكليفه بتجهيز عملية مؤتمر القمة في بغداد حيث كان الاستعداد جاري لانعقاد المؤتمر في حينها وبعد التعمق بالتحقيق مع (أبو هدى) أشار إلى أن أبا حيدر الشايب لديه سيارة حمل نوع (بنكو) مربوط على هيكل العجلة من الخلف دمية عبارة عن (دب) ويسكن حي الفرات في جانب الكرخ.

وعلى الفور تم تشكيل فريق عمل من الضباط والمنتسبين والخروج للبحث عن العجلة في حي الفرات والمعالف والإحياء القريبة من حي الفرات وخلال ساعة تقريباً اتصل احد ناصر الفريق باللواء (أ.م) ليخبره العثور على العجلة متوقفة إمام احد العمارات وتقوم بتفريغ مواد منزلية، تم التوصية بالبقاء بعيداً ومراقبة العجلة لحين حضوره إلى محل تواجد العجلة وبالفعل وصل اللواء (ا.م) إلى محل تواجد العجلة و وجد شخصاً جالساً أمام العمارة بالقرب من العجلة وعندما أخبره اللواء أنت سائق العجلة قال نعم ثم قال له اللواء يقال إن شعرك ابيض وهذا اسود قال سيدي (صبغته) وأثناء الحديث مع سائق العجلة قامت مجموعة من فريق العمل بتفتيش الشقة التي يتم إفراغ العفش فيها، واتضح وجود كمية من المتفجرات والصواعق وفتيل الكورتكس الذي يستخدم في صناعة المتفجرات واتضح

إن هذه الشقة تم استئجارها مؤخرا كمضافه لعناصر التنظيم الذين سيقومون باستهداف ضيوف المؤتمر كون الحي قريب من شارع المطار وعلى الفور تم استصحاب المتهم سائق العجلة وأثناء التحقيق معه تعرف الإرهابي (أبو هدى) عليه وتم تشخيصه بأنه المقصود(أبو حيدر الشايب) على ضوء ذلك انهار واعترف بأنه المدعو (صالح داود خالد ظاهر المجمعي) الملقب بـ(ابو حيدر الشايب)، وهو المجهز العام لولاية بغداد بالمتفجرات ومن خلال التحقيق اعترف على تواجد المخزن الرئيسي للمتفجرات بالقرب من شارع المطار تم الاتصال فوراً من قبل مدير استخبارات الشرطة الاتحادية اللواء (ا.م) بالسيد قائد الشرطة الاتحادية الفريق الركن حسين العوادي وقائد عمليات بغداد والحضور إلى مقر استخبارات اللواء السابع وعلى ضوء تلك الاعترافات أخذت الموافقات القانونية من قبل القاضي المختص بتوقيف المتهم وضبط ما له مساس بالجريمة، وعلى الفور تم الانتقال إلى مكان مخزن الأسلحة بدلالة المتهم (أبو حيدر الشايب) وبرفقة كل من قائد قوات الشرطة الاتحادية وقائد عمليات بغداد وفريق العمل، وتم فتح المخازن الواقعة بالقرب من شارع المطار والغريب في الأمر وجدت هنالك مفرزة قريبة من احد القوات الأمنية قريبة من المخازن لا يعلمون بوجود تلك الأسلحة والمعدات كونها مخفية بطريقة فنية لا يستطيع احد مشاهدتها وهي عبارة عن براميل بلاستك مدفونة تحت الأرض لعمق ١ متر ومغطاة بالأتربة

يتـألف المخـزن مـن (١٧) برميـل مـن المتفجـرات وملحقاتهـا وقـذائف RBG7 وقاذفات ومعدات كثيرة.

الاستنتاج

من خلال ما ورد في عملية إلقاء القبض على المتهم الإرهابي صالح داوود ظاهر المجمعي المقلب بـ(الشايب) يتضح ما يلي:

١. إن التنظيم يسعى دائماً لإيجاد عناصر له مطيعين ومنفذين دون تردد وإن الجانب العقائدي والولائي للدولة الإسلامية (داعش) ولاء مطلق وإن اختيار هؤلاء الأشخاص يتم بعناية تامه من خلال تدقيق المعلومات عنهم إضافةً الى توفير متطلبات عيشهم من خلال الانفاق المالي على عوائلهم وسد حاجاتهم مع العرض، إن معظم الأشخاص يقع الاختيار عليهم لغرض تجنيدهم هم من المعوزين مادياً والبسطاء لذلك يتم التحرك عليهم واقناعهم عقائدياً ويتم تعبئتهم فكرياً مما يصبحون من المتشددين والقساة والمتطرفين.

٢. إن استخدام التمويه في تنفيذ العمليات الإرهابية من قبل عناصر التنظيم اصبح واضحاً لدى عناصر الأجهزة الاستخبارية بل هو سمه من سمات عمل تلك المجاميع الإرهابية وخصوصاً عند مرورهم من خلال السيطرات. لذلك في بعض الأحيان يمر من خلال تلك السيطرات في وقت الغفلة دون

انكشافه وتأشر ذلك من خلال مجريات التحقيق مع الإرهابيين عند معرفة كيفية نقل تلك المواد المتفجرة وعبورها من خلال السيطرات.

الدروس المستنبطة من هذه العملية

١ـ إن توفر الحس الأمني لدى ضباط الاستخبارات ضرورة ملحة لكي يقيم و يستنتج الدروس والعبر من مجريات العمل مما يخلق حالة من الإبداع لديهم في تحديد الأولويات مما تصبح جميع القرارات التي يتخذها تصب في الاتجاه الصحيح لتحقيق نتائج جيده في عمله.

٢. إعطاء التفكر والإلهام والتصور مداه في البحث عن ما يحمله الفعل من تلك التصورات للوصول للحقيقة، مع الحفاظ على عامل الزمن وعدم الإهمال وترك أي تصور يمكن أن يصلنا إلى نتائج جيدة.

٣. الوقت: لا وجود لدى ضباط الاستخبارات وقت كاف لاستهلاكه في الراحة أو الخلود إلى النوم عندما يكون السباق مع الإرهابيين لمنعهم من الوصول إلى مبتغاهم وتحقيق عملياتهم الإرهابية وإلحاق الضرر بالمواطنين وسقوط ضحايا من الأبرياء، لذلك نجد ضابط الاستخبارات جهده كله مسخر في العمل الاستخباري لمنع وقوع الحوادث الإرهابية مهما كانت نوعها أو شكلها.

٤ـ التعاون: هو عنصر مهم في تحقيق الأهداف خصوصا بين الأمر

والمأمور وبين القائد وجنوده فتجد ضباط استخبارات الشرطة الاتحادية مع مديرهم عبارة عن خلية نحل في العمل للوصول إلى الهدف وكذلك بين مدير استخبارات الشرطة الاتحادية وبين قيادة الشرطة الاتحادية وقيادة عمليات بغداد الممثلة بقادتها ولم تكن هذه العلاقة ينتابها الجمود لولا الثقة التي بنيت من خلال نتائج العمل المميز التي أدت إلى نتائج كبيرة و واضحة في مكافحة الإرهاب هذا من جانب ومن جانب أخر ثقة القضاء العراقي بالإجراءات التي تتخذها استخبارات الشرطة الاتحادية في عملها من خلال نتائج التحقيق.

الخاتمة

نحن نقيم وبدرجة عالية من الثقة إن عملية إعداد كوادر استخبارية اعترافيه يمكن إن تحقق الغاية من وجودها في المؤسسات الأمنية والاستخبارية ويجب إن تتوفر فيها شروط يمكنها من أداء المهام الموكلة إليها ومن أهم تلك الشروط هو الولاء للوطن دون الميول والاتجاهات ولا يمكن استغفال الشروط الأخرى وهي الذكاء وسرعة البديهية والمواصفات الجسمانية بالإضافة للعلوم الاستخبارية التي يتلقاها الطالب من خلال المناهج التي تطور من إمكانياتهم العقلية شريطة امتزاج الخبرة الميدانية مع الجانب الأكاديمي، لكي تضفي على المحاضرات طابع الواقعية والتأثير المباشر على إسماع الطلبة مما يجعلهم طيلة المحاضرة منشدين للاستماع إلى النتائج التي يمكن الحصول عليها، وبالتالي تنمي لديهم الحس ألامني وروح الإبداع والاستشعار بالمخاطر وكيفية السبل لوضع الحلول للمخاطر بعد تشخيصها.

إن الهدف من هذه الدراسة هو المزج بين الجانبين النظري الميداني، بغية الوصول بطلبتنا الأعزاء لمستوى التحليل المنطقي للإحداث وبالتالي تشخيص ما يدور من حولهم من مواقف وأحداث وكيفية استنتاج الحقائق المتوخاة منها، إن وجود الاستخبارات أصبح حاجة ملحة بل ضرورية لتقييم تلك الاحداث وما يدور من حولها من شبهات وتحليل وتبويب

المعلومات المستحصلة للوصول بها الى حقائق يمكن أن يتخذ عليها القرار لأن الاستخبارات عنصر مهم في إيجاد الحلول للمعاضل والمشكلات التي تواجه القادة والآمرين في الميدان على مستوى المعركة فكيف إذاً في مستوى التهديدات الخارجية، من هنا تتأتى أهمية أن يكون الطالب لديه وعي وفكر يتماشى وأهمية المسؤولية التي تقع على عاتقه كضابط استخبارات، يجمع ويحلل ويستنتج ويضع الحلول لأهم الإحداث وفي أصعب الظروف.

المحتويات

المقدمة..... ٥

الفصل الأول..... ١١

تعاريف ومصطلحات..... ١١

الفصل الثاني..... ١٩

الأمـن والاستخبارات..... ١٩

اولاً: الأمــن..... ٢٠

أ- مبادئ عمل الأمن..... ٢٠

ب- إسس العمل الأمني..... ٢٤

ج- أساليب العمل الأمني..... ٢٨

د- الأمـن القومـي..... ٢٩

هـ - أهمية الأمن القومي..... ٣٣

و- خـطر غـياب الأمـن..... ٣٥

ز- الفرق بين الأمن القومي والأمن الوطني..... ٣٥

ثانيا : الاستخبارات..... ٣٦

أ- مبادئ العمل الاستخباري..... ٣٦

أسس العمل الاستخباري..... ٣٩

أساليب العمل الاستخباري..... ٤٠

الأولية صفات ضابط الاستخبارات..... ٤١

أنواع الاستخبارات..... ٤٥

مصادر الحصول على المعلومات الاستخبارية..... ٤٨

دورة الاستخبارات..... ٥٠

مراحل دورة الاستخبارات..... ٥١

أهمية الاستخبارات..... ٥٢

مميزات العمل الاستخباري..... ٥٤

الفصل الثالث..... ٥٧

كيفية أدارة المصادر..... ٥٧

عوامل نجاح أدارة المصادر..... ٥٨

كيفية التعامل مع المصادر وطريقة إدارتهم بالشكل الأمثل ٦٠

الفصل الرابع..... ٧١

التحصين والحس الأمني..... ٧١

التحصين الأمني..... ٧٢

أهم سبل خرق التحصين الأمني لرجل الأمن..... ٧٣

مفهوم العلاقة الجدلية بين التحصين الأمني ـ والأمن الوطني..... ٧٤

كيف يتم تجنيد (العملاء) الجواسيس الداخليين..... ٧٥

صفات الجاسوس..... ٧٦

المستهدفون للتجنيد في المجتمعات..... ٧٨
أهداف التجسس..... ٧٩
وصايا التحصين الأمني من الاختراق للقيادات..... ٨١
الحـس الأمني..... ٨٥
أهداف الحس الأمني..... ٨٦
أهمية الحس الأمني..... ٨٦
١.العناصر ذات الطبيعة الوجدانية أو الأحاسيس الذاتية ٨٧
٢.العناصر ذات الطبيعة الموضوعية أو العقلانية:..... ٨٩
العوامل التي تتحكم ببناء الحس الأمني لدى رجل الشرطة..... ٩٠
النتائج التي يحققها الحس الأمني لرجل الأمن..... ٩٢
قواعد تشكيل الحس الأمني..... ٩٢
خصائص الحس ألأمني..... ٩٢
أهمية الحس الأمني لرجل الآمن..... ٩٣
الفصـل الخـامس..... ٩٥
دور وكالة الاستخبارات والتحقيقات الوطنية..... ٩٥
رسالة وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية..... ٩٧
المديريات العاملة في الوكالة..... ٩٨
ماذا نحتاج من الاستخبارات..... ٩٨

الأولية على ماذا يجب أن يتركز تفكير الاستخبارات.....٩٨
أهمية الاستخبارات لمكافحة الجريمة المنظمة.....٩٩
البيئة الاستخبارية.....١٠٠
الأهـداف.....١٠٢
بناء القـدرات.....١٠٥
تقييم الأداء.....١٠٨
أولاّ: الإنجازات.....١٠٨
ثانياّ: المخاطر والتحديات.....١١١
الفصل السادس.....١١٣
ظاهرة غسيل الأموال وسبل التصدي لها.....١١٣
أهم الوسائل التي تتخذها عملية غسيل الأموال.....١١٤
الفصل السابع.....١١٩
دور المؤسسات الاجتماعية والدينية والشعبية.....١١٩
في نشر الوعي الأمني ومكافحة الجريمة.....١١٩
أهم وظائف المدرسة.....١٢٣
أسباب الغلو والتطرف.....١٢٧
ما هو دور المؤسسات الدينية في مواجهة الفكر المتطرف؟ ١٣٠
الفصل الثامن.....١٣٣

دور وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية..... ١٣٣
في التصدي لعمليات داعش الإرهابي..... ١٣٣
(مديرية استخبارات الشرطة الاتحادية أنموذجاً)..... ١٣٣
١.الإرهابي عدنان إسماعيل نجم الدليمي..... ١٣٦
ازدواجية التعامل لدى قادة التنظيم..... ١٤٤
الدروس المستنبطة من مقتل الإرهابي أبو عبد الرحمن..... ١٤٥
أهم الدروس المستنبطة..... ١٤٥
سلوكيات عناصر التنظيم..... ١٤٨
٢.الإرهابي أبو عبد الرحمن القرغولي..... ١٤٩
الدروس المفيدة من تلك العملية..... ١٥٤
٣.الإرهابي صلاح داوود خالد طاهر المجمعي..... ١٥٦
الاستنتاج..... ١٥٩
الدروس المستنبطة من هذه العملية..... ١٦٠
الخاتمة..... ١٦٣
المحتويات..... ١٦٥